هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

التقرير السنوي

1442 - 1443 هـ (2021) م

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

cma.org.sa

بسم الله الرحمن الرحيم

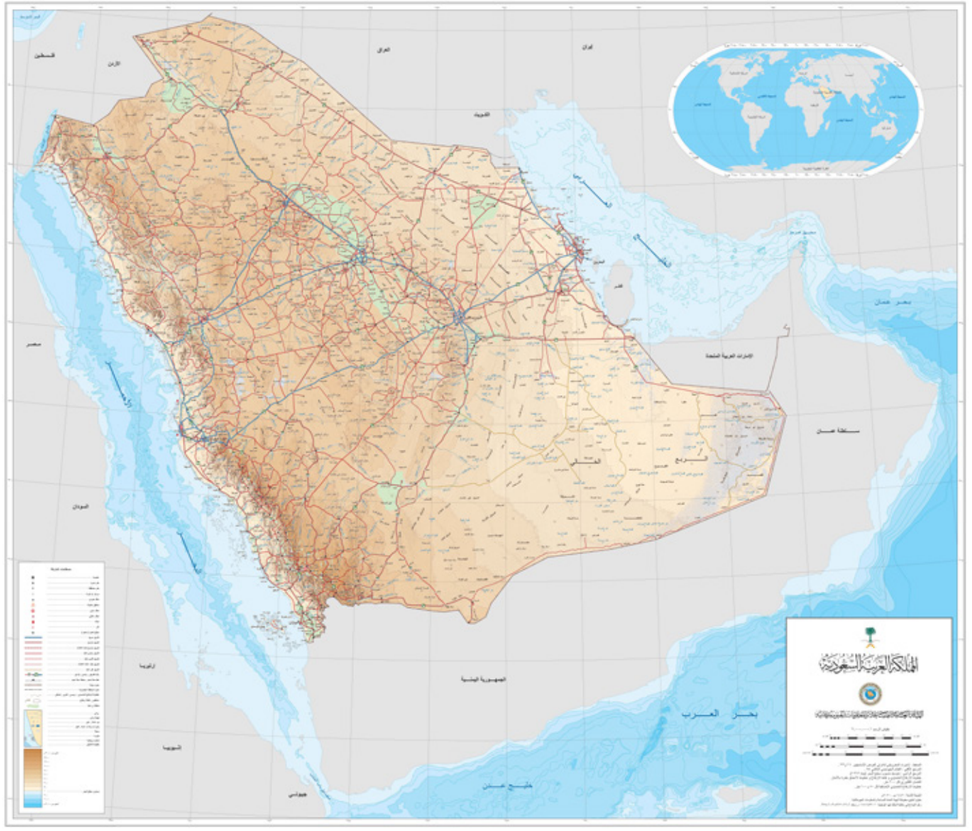

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

رئيس مجلس الوزراء

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

مجلس هيئة السوق المالية

صدر الأمر الملكي رقم (أ/36) وتاريخ 1439/02/06هـ بإعادة تشكيل مجلس الهيئة على النحو التالي:

معالي الأستاذ
محمد بن عبدالله القويز*
رئيساً

الأستاذ
يوسف بن حمد البليهد
نائباً للرئيس

الأستاذ
أحمد بن راجح الراجح
عضواً

الأستاذ
خالد بن عبدالعزيز الحمود
عضواً

الأستاذ
خالد بن محمد الصليع
عضواً

* صدر الأمر الملكي رقم(أ/582) وتاريخ 1442/10/22هـ القاضي بتمديد خدمة معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالله بن إبراهيم القويز رئيس مجلس هيئة السوق المالية بمرتبة وزير لمدة أربع سنوات ابتداء من تاريخ 26 / 10 / 1442هـ.

مجلس هيئة السوق المالية

معالي الأستاذ محمد بن عبدالله القويز

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية ستيرن، جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية	2003م
درجة البكالوريوس في الأنظمة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	1998م
الشهادة العامة للتعامل في الأوراق المالية (CME-1)	2008م

الخبرة العملية:

رئيس مجلس هيئة السوق المالية	2017م - حتى الآن
نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية	2016 - 2017م
الرئيس التنفيذي، شركة دراية المالية	2006 - 2016م
مستشار إداري، شركة ماكينزي وشركاه، دبي، الإمارات العربية المتحدة	2004 - 2006م
مدير أول في قطاع المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات، مجموعة سامبا المالية	1999 - 2004م
وسيط في الأسهم الدولية والعملات والمعادن الثمينة، البنك العربي الوطني	1996 - 1999م

العضويات:

- رئيس مجلس أمناء الأكاديمية المالية.
- عضو في اللجنة الإشرافية على برنامج تطوير القطاع المالي، مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية.
- عضو مجلس الأمناء في مجموعة عقال.
- عضو سابق في لجنة الأوراق المالية والاستثمار في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
- عضو سابق في اللجنة الاستثمارية لمؤسسة الملك فيصل الخيرية.
- عضو سابق في اللجنة الاستثمارية في شركة أوقاف سليمان عبدالعزيز الراجحي.
- عضو سابق في اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية.
- عضو سابق في مجلس إدارة بنك البلاد.
- عضو سابق في لجنة شباب الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
- عضو سابق في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد.
- عضو سابق في مجلس إدارة شركة اليمامة للحديد.

مجلس هيئة السوق المالية

الأستاذ يوسف بن حمد البليهد

نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

درجة الماجستير في القانون (LL.M)، كلية القانون، جامعة ويك فورست، الولايات المتحدة الأمريكية	2008م
دبلوم عال برنامج دراسات الأنظمة (ماجستير وظيفي)، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية	2002م
درجة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية تخصص (فقه وأصوله)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	2000م

الخبرة العملية:

نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية	2017م - حتى الآن
وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ، هيئة السوق المالية	2016 - 2017م
مدير عام الإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ المكلف، هيئة السوق المالية	2016م
مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية، هيئة السوق المالية	2015 - 2016م
مدير إدارة الاستشارات القانونية، هيئة السوق المالية	2010 - 2015م
مستشار قانوني في الإدارة العامة للشؤون القانونية، هيئة السوق المالية	2005 - 2010م
باحث قضايا، الإدارة العامة للأنظمة، الديوان الملكي	2002 - 2005م

العضويات:

رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

تمثيل هيئة السوق المالية في اجتماعات اللجنة الوزارية الدائمة لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن وفد المملكة العربية السعودية.

رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات اللجنة التنفيذية لرؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

رئاسة/عضوية عدد من اللجان وفرق العمل المختصة المشكلة من الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار مشروع تكامل الأسواق المالية الخليجية.

رئيس وفد هيئة السوق المالية في عدد من مجالس التنسيق السعودية مع دول الخليج العربية.

رئاسة عدد من اللجان الثنائية التي تضم هيئة السوق المالية مع جهات حكومية أخرى، بهدف إنجاز مبادرات ومهام مشتركة، ووضع آلية للتعامل مع الاختصاصات المتداخلة لضمان سير العمل وأداء كل جهة لمهامها الموكلة لها.

رئيس اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص لها.

رئاسة عدد من اللجان الثنائية التي تضم هيئة السوق المالية مع جهات حكومية أخرى، بهدف إنجاز مبادرات ومهام مشتركة ووضع آلية للتعامل مع الاختصاصات المتداخلة لضمان سير العمل وأداء كل جهة لمهامها الموكلة لها.

تمثيل هيئة السوق المالية في العديد من اللجان المشكلة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء لدراسة مشاريع الأنظمة واللوائح التنظيمية والمواضيع الأخرى المحالة لها.

رئاسة/عضوية عدد من اللجان وفرق العمل لإعداد اللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية ونظام الشركات.

رئيس اللجنة العليا لفصل الاختصاصات والمهام بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول).

رئيس لجنة التفتيش الخاص على الشركات المدرجة-هيئة السوق المالية.

نائب رئيس اللجنة الإدارية-هيئة السوق المالية.

رئيس اللجنة الإشرافية على مبادرة توثيق السوق المالية.

مجلس هيئة السوق المالية

الأستاذ أحمد بن راجح الراجح

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

درجة الماجستير في الإدارة العامة، جامعة ميسوري، الولايات المتحدة الأمريكية	1991م
درجة البكالوريوس في العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	1986م

الخبرة العملية:

عضو مجلس هيئة السوق المالية	2017م - حتى الآن
وكيل الهيئة للموارد المؤسسية، هيئة السوق المالية	2016 - 2017م
مدير عام الإدارة العامة، هيئة السوق المالية	2009 - 2016م
مدير إدارة الموارد البشرية، هيئة السوق المالية	2005 - 2009م
مدير عام التواصل المؤسسي، والمشرف العام على مشروع تنفيذ إعادة الهيكلة والتخصيص، شركة التعدين العربية السعودية (معادن)	1999 - 2005م
مستشار معالي الوزير، وزارة العمل	1998 - 1999م
عضو هيئة التدريب، معهد الإدارة العامة، وشارك أثناء عمله في المعهد في تنفيذ العديد من البرامج التدريبية، وحلقات العمل، وفي إعداد عدد من دراسات الإصلاح الإداري والاستشارات التنظيمية والإدارية للأجهزة الحكومية	1986 - 1998م

العضويات:

- رئاسة/عضوية العديد من اللجان في هيئة السوق المالية ذات العلاقة بتنظيم قطاع السوق المالية وتطويره.
- رئيس لجنة تطوير الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
- نائب رئيس لجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.
- رئيس سابق للجنة الإشرافية على الأكاديمية المالية، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في اللجنة التنفيذية، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في اللجنة الإدارية، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في لجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في لجنة الوثائق والمحفوظات، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في اللجنة التوجيهية لمقر الهيئة في المركز المالي، هيئة السوق المالية.
- رئيس سابق للجنة برنامج التوفير والادخار، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في لجنة الابتعاث والتدريب، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في لجنة السياسات، شركة التعدين العربية السعودية (معادن).
- عضو سابق في اللجنة الإدارية، شركة التعدين العربية السعودية (معادن).

مجلس هيئة السوق المالية

الأستاذ خالد بن عبدالعزيز الحمود

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة كينت بأوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية	1999م
درجة البكالوريوس في المحاسبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية	1995م

الخبرة العملية:

عضو مجلس هيئة السوق المالية	2017م - حتى الآن
وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية، هيئة السوق المالية	2013 - 2017م
مدير إدارة صناديق الاستثمار، هيئة السوق المالية	2006 - 2012م
مسؤول أول تمويل الشركات، هيئة السوق المالية	2004 - 2005م
عضو هيئة التدريب (تمويل واستثمار) في البنك المركزي السعودي	1995 - 2004م

العضويات:

- عضو مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو».
- نائب رئيس لجنة إقليم إفريقيا والشرق الأوسط -المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو».
- عضو مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
- عضو لجنة المكافآت والترشيحات – هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
- رئيس اللجنة الإشرافية على تطبيق منهجية المخاطر – هيئة السوق المالية.
- عضو اللجنة الإشرافية لمؤتمر القطاع المالي.
- رئيس سابق للجنة الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في السوق المالية، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في اللجنة الوطنية للادخار.
- عضو سابق في لجنة تطوير الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في لجنة التعاملات الإلكترونية، هيئة السوق المالية.
- عضو سابق في لجنة الادخار والاستثمار، هيئة السوق المالية.
- أمين عام سابق في اللجنة الاستشارية، هيئة السوق المالية.

مجلس هيئة السوق المالية

الأستاذ خالد بن محمد الصليع

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

زمالة المحاسبين الإداريين (CGMA) – الولايات المتحدة الأمريكية	2012م
زمالة إدارة المخاطر (CRMA) – الولايات المتحدة الأمريكية	2012م
زمالة مكافحة الغش والاختلاس (ACFE) – الولايات المتحدة الأمريكية	2008م
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية (CPA) الولايات المتحدة الأمريكية	1990م
دبلوم اقتصاد وإدارة – المعهد الاقتصادي – الولايات المتحدة الأمريكية	1985م
درجة البكالوريوس في المحاسبة – جامعة الملك سعود	1983م

الخبرة العملية:

عضو مجلس هيئة السوق المالية	2017م - حتى الآن
المشرف على برنامج مراقبة جودة الأداء المهني - الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين	2016 - 2017م
رئيس المراجعة الداخلية - شركة الاتصالات السعودية	2006 - 2015م
إعارة لمكتب إرنست ويونغ (EY) للمحاسبة والمراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية	1986 - 1988م
مدير التدقيق والاستشارات المالية - صندوق التنمية الصناعية السعودي	1983 - 2005م

العضويات:

رئيس لجنة المراجعة - مؤسسة الإسكان التنموي الأهلية.
عضو سابق في مجلس المديرين – شركة كوكا كولا السعودية.
عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المراجعة سابقاً – شركة الأندلس العقارية.
عضو سابق في لجنة المراجعة – الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
عضو مجلس المديرين ورئيس لجنة المراجعة سابقاً – شركة أوقاف سليمان بن عبد العزيز الراجحي.
عضو سابق في مجلس الإدارة – الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين.
عضو سابق في مجلس الإدارة – الجمعية السعودية للمحاسبة.
رئيس سابق للجنة المراجعة – أوقاف جامعة الملك سعود.
عضو سابق في لجنة معايير المحاسبة والمراجعة وإدارة برنامج مراقبة جودة الأداء المهني– الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
رئيس لجنة المراجعة سابقاً في عدد من الشركات المساهمة المدرجة- وغير المدرجة (شركة أكوا باور/ شركة أكوا القابضة/ شركة أسلاك/ شركة مجموعة شاكر/ شركة ميبكو/ شركة اتحاد الراجحي/ شركة الخطوط السعودية للشحن/ شركة الينكو).
عضو لجنة المراجعة سابقاً في عدد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية والتأمين (البنك الأهلي التجاري/ شركة صافولا/ شركة الجزيرة تكافل/ شركة كابلات الرياض/ شركة الدريس للخدمات البترولية/ شركة المجموعة السعودية/ شركة أسمنت المنطقة الشرقية/ شركة الخطوط السعودية لهندسة صناعة الطيران/ البنك السعودي الفرنسي).

أُعد هذا التقرير لتحقيق التزام الهيئة بأعلى معايير الشفافية، ورغبةً منها في إطلاع العموم على أعمالها خلال العام المنصرم، واستجابةً لمتطلبات المادة السادسة عشرة من نظام السوق المالية التي تنص على:

«يرفع رئيس المجلس تقريراً سنوياً لرئيس مجلس الوزراء عن أعمال الهيئة ومركزها المالي في السنة المالية السابقة، وذلك خلال تسعين يوماً من انتهاء السنة»

وتنفيذاً للمادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء، رُوعي في منهجية إعداد التقرير تلبية جميع متطلبات قواعد إعداد التقارير السنوية المقررة على الوزارات والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى*.

* تنفيذاً للأمر السامي رقم (25819) تاريخ 23 / 04 / 1443هـ، سيعمل بدليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة ابتداء من السنة المالية 1443-1444هـ (2022م).

الرؤية 2030

أن نُصبح السوق الرئيسية في الشرق الأوسط
ومن أهم عشرة أسواق مالية في العالم.

الرسالة

سوق مالية مُسّهلة للتمويل ...
ومحفزة للاستثمار ...
وداعمة للثقة ...
ومنبعاً للقدرات.

القيم

01
نستمر في التطوير

تعمل الهيئة على التطوير والتحسين المستمر للسياسات والإجـراءات والأنظمة والبرامج المستخدمة في تسيير الأعمال، مما يؤدي بدوره إلى تطوير الخدمات المقدمة إلى المتعاملين في السوق المالية ونمو الاقتصاد الوطني.

02
نسعى إلى التميز

تتميز الهيئة بكفاءة منسوبيها وتحرص على تطوير مهاراتهم وخبراتهم لتحقيق أعلى مستويات الجودة بمهنية عالية ومراعاة لقواعد السلوك المهني وتقديم أفضل الخدمات إلى المتعاملين في السوق المالية.

03
نتواصل ونتشاور

تعزيز التعاون والتشاور والتواصل باحترافية ومهنية كفريق عمل جماعي يتسم بالاحترام والمهنية داخل الهيئة وخارجها مع المشاركين المتعاملين في السوق المالية.

04
نهتم بموظفينا ومجتمعنا

تؤمن الهيئة بأن منسوبيها هم أهم مورد لديها، وأن تعزيز ولائهم من خلال الاهتمام بهم مما يعود بالفائدة على المجتمع والوطن، لذلك تحرص الهيئة على خلق بيئة عمل داعمة ومحفزة، وتقدم برامج متنوعة لخدمة المجتمع في مجال التطوير والتدريب والتوعية المالية.

05
نتحمل المسؤولية

عكس إحساس الهيئة بمسؤولياتها وواجباتها تجاه مجتمعها وموظفيها وكذلك إحساس الموظفين بمسؤولياتهم تجاه مهامهم، واستشعار العمل بأمانة وجهد واخلاص لتحقيق رؤية ورسالة الهيئة.

المحتويات

المقدمة 27

الباب الأول: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية 41

الباب الثاني: الوضع الراهن لهيئة السوق المالية 53

الفصل الأول: البيئة الداخلية للهيئة 55

الفصل الثاني: اللجان 71

الفصل الثالث: العلاقات والهيئات الدولية 83

الباب الثالث: تنظيم السوق المالية 87

الباب الرابع: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية 95

الفصل الأول: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة 97

الفصل الثاني: الأصول المدارة 107

الباب الخامس: الإفصاح والحوكمة في السوق المالية 117

الفصل الأول: الإفصاح 119

الفصل الثاني: حوكمة الشركات المدرجة 123

الباب السادس: حماية المستثمرين 129

الفصل الأول: توعية المستثمر 131

الفصل الثاني: الرقابة 135

الفصل الثالث: شكاوى وبلاغات المستثمرين ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها 139

الفصل الرابع: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات 147

الفصل الخامس: الطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين 159

الفصل السادس: مكاتب المحاسبة والمحاسبون القانونيون المسجلون 163

الباب السابع: أعمال الأوراق المالية 167

الفصل الأول: التراخيص 169

الفصل الثاني: التفتيش والكفاية المالية 175

الفصل الثالث: أداء مؤسسات السوق المالية 181

الباب الثامن: الإفصاح المالي للهيئة 185

الباب التاسع: التقارير والنشرات الدورية 221

المقدمة

1- كلمة الرئيس
2- نشأة الهيئة
3- المهام الأساسية للهيئة
4- الهيكل التنظيمي
5- الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة

كلمة الرئيس

بالرغم من الظروف الاستثنائية التي شهدها العالم في العامين الماضيين إثر أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، وما نتج عنها من إجراءات احترازية عالمية لمواجهتها وتقليص الآثار المترتبة عليها من خسائر بشرية واقتصادية، واصلت المملكة مسيرة تنميتها بعد الإجراءات الاحترازية الاستباقية للحد من آثار تلك الجائحة التي استحقت عليها الإشادة العالمية.ومن خلال الخطة الاستراتيجية لهيئة السوق المالية 2021-2023م، عملت الهيئة مع شركائها في برنامج تطوير القطاع المالي (أحد برامج تحقيق رؤية المملكة 2030) وفي مؤسسات السوق المالية، على دعم تنمية القطاع المالي وتطوير السوق المالية السعودية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات؛ لبناء سوقٍ مالية ميسرة للتمويل، حافزة على الاستثمار وداعمةٍ لثقة المتعاملين فيها.

ففي مجال مساعي الهيئة لتعميق السوق المالية، شهد عام 2021م قفزة كبيرة في عدد طلبات الطرح العام وتسجيل الأسهم في السوقين الرئيسية والموازية التي تمت الموافقة عليها من قبل الهيئة بنسبة 385.8% مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى 34 طلباً، شكّلت طلبات الطرح العام للأسهم في السوق الرئيسية 41.2% منها. وبالمثل، شهد عام 2021م زخماً كبيراً في طروحات وإدراجات السوق المالية السعودية؛ فقد تم طرح أسهم 9 شركات طرحاً عاماً أولياً في السوق الرئيسية، فيما تم طرح أسهم 3 شركات طرحاً عاماً أولياً في السوق الموازية. هذا وقد شهدت السوق الرئيسية أول طرح عام ثانوي في تاريخها، كذلك تم تسجيل أسهم 8 شركات لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية، وترقية شركة واحدة من السوق الموازية للسوق الرئيسية، بالإضافة إلى إدراج مباشر لصندوق الدخل المتنوع المتداول، وقد بلغ إجمالي الإدراجات 21 إدراجاً خلال عام 2021م. وناهزت أحجام مبالغ طرح الأوراق المالية مجتمعةً في السوقين الرئيسية والموازية 31 مليار ريال. أيضاً ارتفعت الأصول المدارة بنسبة 24.0%، لتبلغ 758.4 مليار ريال، شكّلت أصول صناديق الاستثمار النسبة الكبرى منها بنحو 523.7 مليار ريال؛ مرتفعة بنسبة 18.5% في نهاية عام 2021م مقارنة بالعام السابق.

وأولت الهيئة عنايتها بتطوير ونمو سوق الصكوك وأدوات الدين التي تُعدّ إحدى قنوات التمويل الرئيسة في المملكة للقطاعين العام والخاص، فشهدت هذه السوق عدداً من التطورات الإيجابية من أبرزها: انضمام السوق المالية السعودية إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة للسندات الحكومية ومؤشر آي بوكس للسندات الحكومية، وهو ما سيتيح للصكوك وأدوات الدين السعودية أن تكون جزءاً من مؤشرات أسواق الصكوك وأدوات الدين التي يتابعها المستثمرون العالميون. وارتفع حجم سوق الصكوك وأدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 29% في نهاية عام 2021م متزامناً مع ارتفاع عدد الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية ليبلغ 79 إصداراً، وبلغ حجم الأموال المجمعة من طرح الصكوك وأدوات الدين 37.2 مليار ريال مقارنة بـ31.0 مليار ريال في العام السابق بنسبة ارتفاع 20.2%. وبلغت القيمة المتداولة لسوق الصكوك وأدوات الدين 30.3 مليار ريال في نهاية عام 2021م. والجدير بالذكر أن الهيئة عملت خلال عام 2021م على عدد من الإجراءات بهدف الإسهام في تعزيز سوق الصكوك وأدوات الدين منها: اعتماد التعليمات الخاصة بمراكز إيداع الأوراق المالية الدولية، وتمكين ربط مركز إيداع بمراكز إيداع الأوراق المالية الدولية، وكان لهذه الإجراءات والتعديلات آثار إيجابية في سوق الصكوك وأدوات الدين تمثلت في تقليص مدة مراجعة الهيئة لطلبات طرح وتسجيل أدوات الدين المطروحة طرحاً عاماً لتكون (20) يوماً بدلاً من (45) يوماً لتحفيز الطرح العام لأدوات الدين. أيضاً قامت الهيئة بتمكين المستثمرين الأجانب من استخدام حساباتهم العالمية المسجلة لدى مراكز إيداع الأوراق المالية الدولية للاستثمار في سوق الصكوك وأدوات الدين المحلي، مما يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي وتعزيز السيولة وتوسيع قاعدة المستثمرين في السوق المالية.

وفي مجال تطوير الأنظمة واللوائح والقواعد المنظمة للسوق المالية، أصدرت الهيئة في عام 2021م «لائحة الإبلاغ عن مخالفات نظام السوق المالية»، وتهدف اللائحة إلى تنظيم الإبلاغ عن مخالفات أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية ولوائح السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة، بما في ذلك تحديد المكافآت المالية للمُبلّغين، وضوابط منحها، والإجراءات التي تسهم في حمايتهم. كذلك نفذت الهيئة عدداً من التعديلات على مجموعة من اللوائح والقواعد التنظيمية، منها: لائحة سلوكيات السوق، والقواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة، وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، ولائحة صناديق الاستثمار، ولائحة صناديق الاستثمار العقاري، وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، والتعليمات الخاصة بإعلانات الصناديق الاستثمارية، وتعليمات تصريح تجربة التقنية المالية.

وتأكيداً على الاهتمام بحماية المستثمرين والمتعاملين في السوق، سرّعت الهيئة الإجراءات اللازمة للبت في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، فأنهت الإجراءات اللازمة لـ 160 قضية، ونفذت 70 قراراً صادراً عن مجلس الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها عام 2021م. وتحقيقاً لمبدأ العدالة ورفعاً لثقة المتعاملين في السوق المالية، زادت حصيلة التعويضات للمتضررين في السوق المالية، فبلغت قيمة التعويضات المحكوم بها لهؤلاء المتضررين 366.7 مليون ريال عام 2021م، بارتفاع نسبته 291% مقارنة بالعام السابق.

وفي مجال جهود الهيئة في إعلاء وتعزيز الوعي بالأنظمة واللوائح التي تختص بتطبيقها، ورفعاً لمستوى الثقافة المالية والاستثمارية، أطلقت الهيئة 55 حملة تواصلية، وأصدرت 203 بياناً وإعلاناً في موقعها الإلكتروني، كذلك نشرت 1900 منشور في قنوات التواصل الإجتماعي خلال عام 2021م.

وانطلاقاً من دور الهيئة الإشرافي والتطويري لقطاع مؤسسات السوق المالية، أصدرت الهيئة 17 قراراً لتراخيص مؤسسات سوق مالية جديدة. كذلك واصلت الهيئة دعمها لمشاريع التقنية المالية في المملكة، والتي بدأت الهيئة بالتصريح لها منذ عام 2018م، حتى بلغ عدد تصاريح تجربة التقنية المالية 19 تصريحاً في نهاية عام 2021م.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أعبّر عن خالص شكري وامتناني لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، رئيس مجلس الوزراء، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، على دعمهما للهيئة أيدهما الله، وتوفير كل ما من شأنه تمكين السوق المالية من التطور والنمو، كذلك أشكر كل من ساهم في إنجاح جهودنا في مسيرتنا التطويرية والتنظيمية والإشرافية للسوق المالية وعلى رأسهم أعضاء مجلس الهيئة، والجهاز التنفيذي، والجهات ذات العلاقة بعمل الهيئة، وجميع مؤسسات السوق المالية والمشاركين فيها.

محمد بن عبدالله القويز

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

نشأة الهيئة

أُنشئت هيئة السوق المالية بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ الموافق 2003/7/31م، وترتبط مباشرةً برئيس مجلس الوزراء، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتضطلع بالإشراف على تنظيم السوق المالية وتطويرها وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية.

المهام الأساسية للهيئة

وفقاً للمادة الخامسة من نظام السوق المالية، الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات، وتطبيق أحكام هذا النظام. وفي سبيل ذلك تقوم الهيئة بما يأتي:

تنظيم السوق المالية وتطويرها، والعمل على تنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية.

تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.

تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.

حماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة، أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال، أو غش، أو تدليس ، أو تلاعب.

العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.

الترخيص في تأسيس منشآت ذات أغراض خاصة، وتنظيم ومراقبة أعمالها واستعمالاتها وإصدارها للأوراق المالية، وتسجيلها في السجل الخاص بها الذي تضعه الهيئة وأحكام نظام تأسيسها، وتنظيم أحكام تسجيل الأموال المنقولة إليها، بما في ذلك توثيق الحقوق عليها وحجيتها في مواجهة الغير، وإصدار القواعد المنظمة لذلك.

تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.

تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية، والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور.

تنظيم رهن الأوراق المالية والتنفيذ عليها.

الهيكل التنظيمي

أصدر مجلس الهيئة خلال عام 2021م عدداً من القرارات لتعديل هيكل الهيئة التنظيمي كالآتي:

1 - قرار مجلس الهيئة رقم (1-8-2021) وتاريخ 1442/06/05هـ الموافق 2021/01/18م القاضي باستحداث إدارة ترتبط تنظيمياً بوكالة الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية بمسمى « مكتب إدارة البيانات».

ويتولى مكتب إدارة البيانات عدداً من المهام والمسؤوليات منها:

- تطبيق المعايير والسياسات المشتركة المعتمدة من مكتب إدارة البيانات الوطنية على الهيئة والجهات التي تشرف عليها.
- حصر وتوثيق جميع البيانات المتداولة في الهيئة.
- إعداد وتطبيق خطة لتحسين مستوى نضج البيانات.
- تطوير دليل البيانات الخاص بالهيئة.
- التعاون مع مكتب إدارة البيانات الوطنية في تطوير المعايير والسياسات المشتركة لإدارة البيانات.
- إعداد التقارير حول الامتثال للسياسات والإجراءات المعتمدة.

2 - قرار مجلس الهيئة رقم (5-136-2021) وتاريخ 1443/05/11هـ الموافق 2021/12/15م القاضي بما يلي:

- تعديل الهيكل التنظيمي للهيئة باستحداث وحدة تنظيمية بمستوى وكالة ترتبط تنظيمياً برئيس المجلس بمسمى «وكالة الهيئة للتقنية والرقمنة» وإلغاء الإدارة العامة لتقنية المعلومات.
- استحداث وحدة تنظيمية بمستوى إدارة بمسمى «إدارة هندسة العمليات وتحليل الأعمال» ترتبط تنظيمياً بوكالة الهيئة للتقنية والرقمنة.
- نقل الإدارات التابعة للإدارة العامة لتقنية المعلومات «إدارة تطبيقات الأعمال، وإدارة حوكمة تقنية الأعمال، وإدارة التقنية» إلى وكالة الهيئة للتقنية والرقمنة.
- نقل إدارة مكتب إدارة البيانات في وكالة الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية إلى وكالة الهيئة للتقنية والرقمنة.

وتتولى وكالة الهيئة للتقنية والرقمنة عدداً من المهام والمسؤوليات منها:

01 تقديم الدعم اللازم المتعلق بتقنية المعلومات لتلبية متطلبات الأعمال.

02 تقديم حلول مبتكرة لتطوير خدمات الهيئة.

03 تطوير المنصات والتطبيقات الرقمية وإدارتها.

04 صيانة ودعم المنصات والتطبيقات الرقمية.

05 قيادة وتنفيذ المبادرات الحكومية المتعلقة بالتقنية والرقمنة.

06 تشغيل وصيانة البنية التحتية التقنية والمحافظة على جودة الخدمة المقدّمة واستدامتها.

07 حوكمة المشروعات والمبادرات التقنية والرقمية وإدارتها.

08 حوكمة تنفيذ خطة التحول الرقمي.

09 التأكد من توافق السياسات والمعايير الرقمية مع الأنظمة والتشريعات وفق إطار الحكومة الرقمية ومع أفضل الممارسات الدولية.

10 تحسين كفاءة العمليات والخدمات الرقمية.

11 تأطير منهجية إدارة البيانات في الهيئة وإدارة تطبيقاتها.

هيكل الهيئة التنظيمي

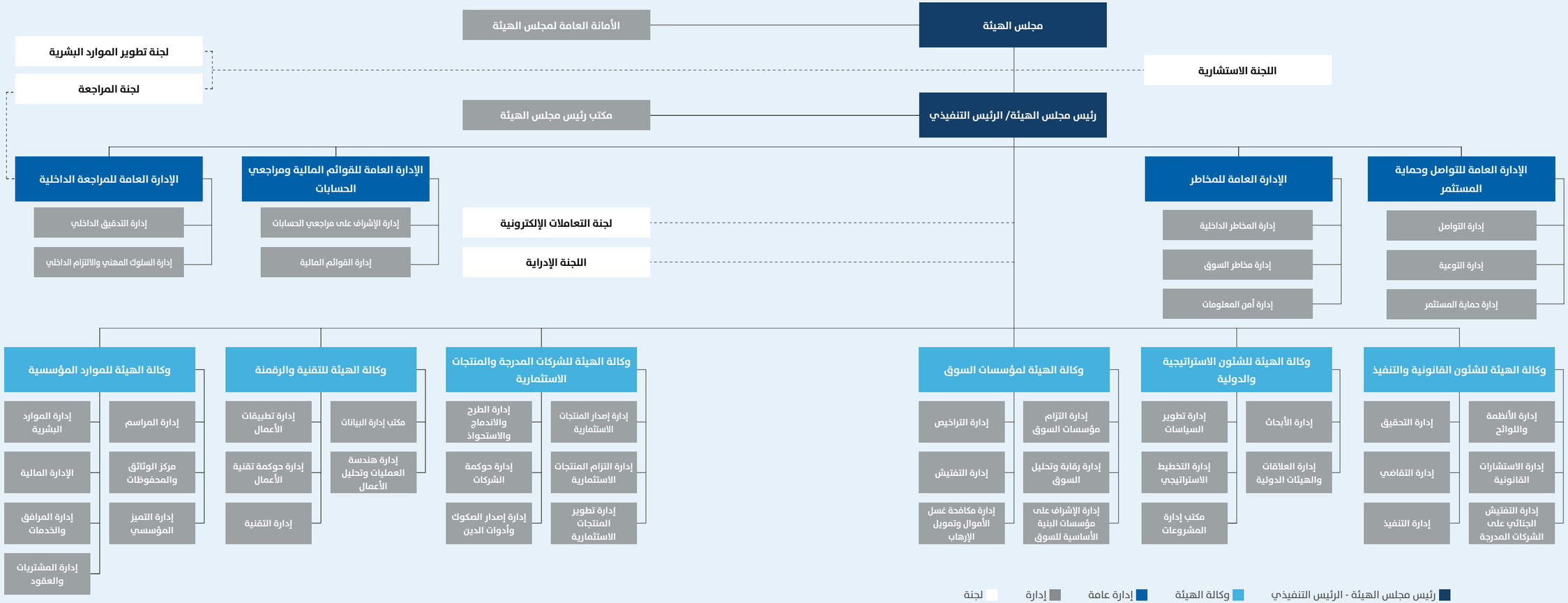

الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة

تُشرف الهيئة على كل من:

01

الخطة الاستراتيجية للسوق المالية

1- الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي.
2- الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2021 - 2023م).
3- إنجازات الخطة الاستراتيجية للسوق المالية لعام 2021م.
4- حوكمة الخطة الاستراتيجية.
5- تطلعات الهيئة للعام 2022م.

1- الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي

بعد إطلاق رؤية المملكة 2030 في عام 2016م، شرعت الهيئة في مراجعة خططها الاستراتيجية لتطوير «برنامج الريادة المالية 2020» كجزء من خطتها الاستراتيجية 2017 - 2021م، بهدف مواءمة توجهاتها وأهدافها الاستراتيجية مع أهداف رؤية 2030.

في عام 2017م أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية عشرة برامج تنفيذية لتحقيق رؤية 2030، كان من بينها برنامج تطوير القطاع المالي المرتبط بمحور اقتصاد مزدهر ووطن طموح، والذي يهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل يدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر دخله، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، من خلال تطوير وتعميق مؤسسات القطاع المالي، وتطوير السوق المالية السعودية لتكوين سوق مالية متقدمة بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المالي.

في عام 2020م عملت الهيئة على تحديث خطتها الاستراتيجية للأعوام 2021 - 2023م سعياً نحو التحسين المستمر ومواكبة التطورات المحيطة بما يسهم في الوصول إلى رؤيتها، وبما يتواءم مع برنامج تطوير القطاع المالي.

وتهدف الهيئة من مشاركتها في برنامج تطوير القطاع المالي إلى دعم حركة التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال تنمية القطاع المالي وتطوير السوق المالية السعودية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات، لبناء سوق مالية مسهلة للتمويل، محفزة للاستثمار وداعمة لثقة المتعاملين فيها.

برامج تحقيق رؤية المملكة 2030

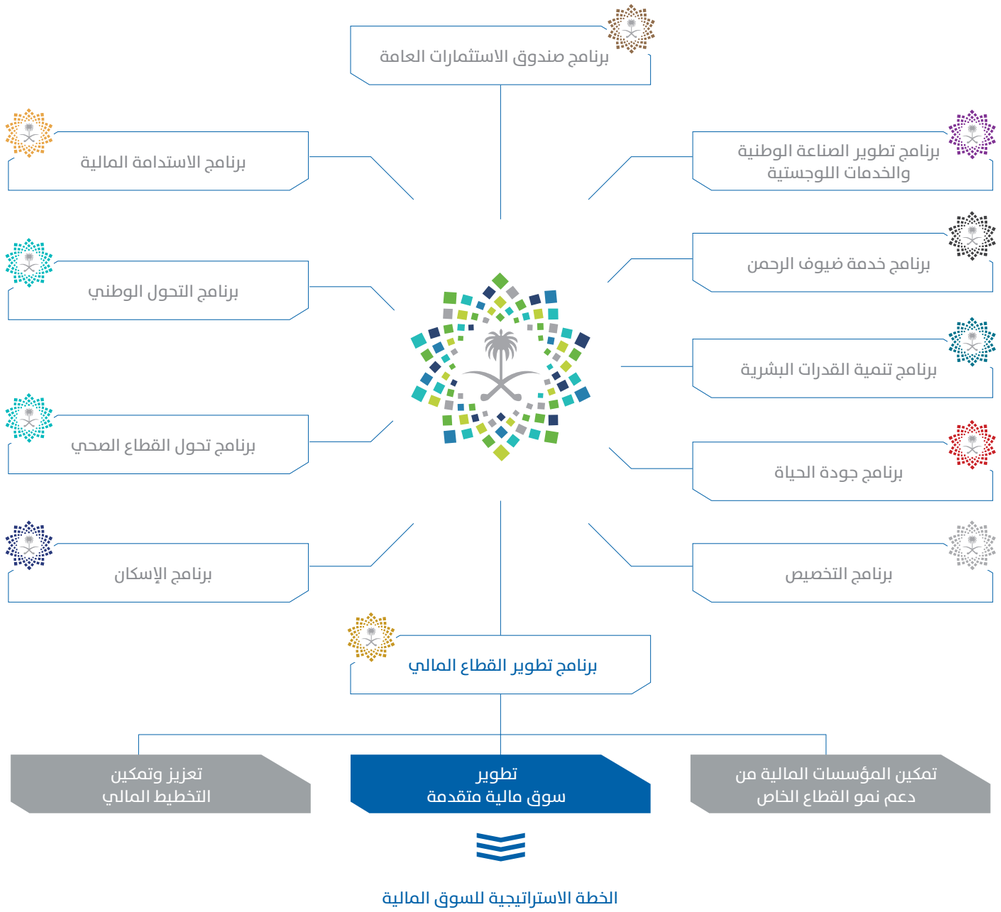

الخطة الاستراتيجية للسوق المالية

2- الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2021 - 2023م)

ترتكز الخطة الاستراتيجية على أربع محاور رئيسية وهي:

المحور الأول

تسـهيل التمـويل: يهدف إلى بناء سوق مالية متقدمة ومنفتحة على العالم، قادرة على جذب رؤوس الأموال المحلية والدولية، وذات دور فاعل ومحوري في تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد.

المحور الثاني

تحفيز الاستثمار: تسعى الهيئة من خلاله إلى إيجاد بيئة جاذبة لجميع فئات المستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء، وتطوير مكونات البيئة الاستثمارية وتسهيل سبل الاستثمار، بما يسهم في رفع جاذبية وكفاءة السوق المالية ويعزز من تنافسيتها إقليمياً ودولياً.

المحور الثالث

تعزيز الثقة: يهدف إلى حماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة والحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية وتعزيز البيئة التنظيمية والاستقرار في السوق المالية.

المحور الرابع

بنـاء القـدرات: تطمح الهيئة من خلاله إلى دعم تطوير وتنافسية مؤسسات السوق المالية كجهة رئيسة في رفع قدرات قطاع الأوراق المالية ليصبح منبعاً للقدرات وجاذباً للكفاءات، بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي والثقافة المالية الاستثمارية في السوق؛ إيماناً منها بأن وعي المشاركين في السوق وإدراكهم له دور رئيس في رفع مستوى الالتزام وحماية المدخرات.

ممكنات التنفيذ

تهدف إلى تعزيز التميز المؤسسي ورفع القدرات البشرية والكفاءة التشغيلية التي تمكن الهيئة من أداء مهامها والقيام بواجباتها بنجاح.

14 هدفاً استراتيجياً

+120 مبادرة

تتضمن هذه المحاور 14 هدفاً استراتيجياً، تتحقّق من خلال أكثر من 120 مبادرة. وتسعى الهيئة من خلال خطتها الاستراتيجية إلى جعل السوق المالية السعودية السوق الرئيسية في الشرق الأوسط ومن أهم الأسواق المالية في العالم، وأن تكون سوقاً متقدمةً وجاذبةً للاستثمار المحلي والأجنبي بما يمكّنها من أداء دور محوري في تنمية الاقتصاد وتنويع مصادر دخله.

الرؤية

أن تصبح السوق الرئيسية في الشرق الأوسط ومن أهم عشر أسواق مالية في العالم

الرسالة

سوق مالية مسهلة للتمويل.. ومحفزة للاستثمار.. وداعمة للثقة.. ومنبع للقدرات

محاور وأهداف الخطة

تسهيل التمويل

- تعميق السوق المالية وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال
- تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين
- دعم نمو آليات التمويل البديلة

تحفيز الاستثمار

- دعم نمو إدارة الأصول وتعزيز الاستثمار المؤسسي
- رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي
- تنويع المنتجات الاستثمارية والآليات المتاحة في السوق المالية
- تحسين آليات التداول المتاحة في السوق المالية

تعزيز الثقة

- تبني منهجية الإشراف المبني على المخاطر مع تعزيز آليات معالجة المخالفات النوعية
- تعزيز الاستقرار في السوق المالية
- تعزيز حماية المستثمر وإجراءات فض المنازعات
- تعزيز مستوى الحوكمة والشفافية للمشاركين في السوق

بناء القدرات

- تطوير قدرات مؤسسات السوق المالية ومؤسسات البنية الأساسية للسوق
- رفع مستوى الوعي والثقافة المالية في السوق
- تسهيل التطوير في حلول البيانات والتقنية المالية

ممكنات التنفيذ

- تعزيز دور المورد البشري وتطوير قدراته
- تعزيز التميز المؤسسي
- تيسير التحول الرقمي لهيئة السوق المالية وإثراء تجربة المستخدمين

3- إنجازات الخطة الاستراتيجية للسوق المالية لعام 2021م

تُسهم هيئة السوق المالية في مسيرة التنمية الاقتصادية المستمرة لتحقيق رؤية المملكة 2030، وخلق اقتصاد مزدهر للوطن والمواطن من خلال تطوير السوق المالية في المملكة لتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني، وتطوير البرامج والمبادرات للوصول إلى أهدافها الاستراتيجية. وخلال عام 2021م استمر العمل على 118 مبادرة ضمن مبادرات خطة الهيئة الاستراتيجية 2021-2023م. ونتيجة للجهود المبذولة، فقد شهدت السوق المالية العديد من الإنجازات والتطورات خلال عام 2021م، كان من أبرزها ما يلي:

انضمام السوق المالية السعودية إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة للسندات الحكومية، ومؤشر آي بوكس للسندات الحكومية:

الأثر

01 توسيع قاعدة المستثمرين في السوق المالية.

02 ارتفاع ملكية المستثمرين الأجانب للصكوك وأدوات الدين.

03 تحسين مستويات السيولة.

تطوير وتعديل اللوائح والقواعد المنظمة للسوق المالية منها:

- اعتماد تعديل لائحة سلوكيات السوق.
- اعتماد تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها.
- اعتماد تعديل القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.
- اعتماد لائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها.

الأثر

01 تطوير التشريعات وتحسين البيئة التنظيمية بهدف تعزيز الاستقرار في السوق المالية.

اعتماد التعليمات الخاصة بمراكز إيداع الأوراق المالية الدولية وتفعيل ربط مركز الإيداع الدولي (كلير ستريم):

الأثر

01 تطوير البيئة التنظيمية بما يتماشى مع أبرز الممارسات الدولية.

02 رفع كفاءة وجاذبية السوق المالية أمام المستثمرين الأجانب.

03 إمكانية الاستثمار لعملاء كلير ستريم الدوليين في سوق الصكوك وأدوات الدين وصناديق المؤشرات المتداولة المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

ارتفاع وتيرة الإدراجات في السوق المالية السعودية باكتمال 21 إدراجاً خلال عام 2021م.

الأثر

01 تعميق السوق المالية السعودية، وارتفاع نشاط وقيم التداول.

02 تحسين مستويات السيولة

ارتفاع حجم سوق الصكوك وأدوات الدين ليبلغ 753.5 مليار ريال.

الأثر

01 توسيع قاعدة المستثمرين في السوق المالية

02 تحسين مستويات السيولة

ارتفاع ملكية المستثمرين الأجانب المؤهلين بنسبة 54% بنهاية العام 2021م مقارنة بعام 2020م، لتبلغ 264 مليار ريال.

الأثر

01 تعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين الأجانب بما يسهم في رفع كفاءة السوق ويزيد من تنافسيتها إقليمياً ودولياً.

02 تعزيز دور السوق المالية في تكوين رؤوس الأموال وتنويع قاعدة المستثمرين

03 نمو إدارة الأصول

04 نمو إيرادات قطاع السوق المالية

نتائج المؤشرات الاستراتيجية لعام 2021م[1]

القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي (%)[3]

المستهدف لعام 2021م[2]	القيمة المحققة[2]	نسبة الإنجاز
%75	%109.2	%146

حجم سوق الصكوك وأدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي (%)[3]

المستهدف لعام 2021م[2]	القيمة المحققة[2]	نسبة الإنجاز
%17.2	%28.7	% 167

الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)[3]

المستهدف لعام 2021م	القيمة المحققة[2]	نسبة الإنجاز
%23.8	%28.9	% 121

عدد الإدراجات في السوق المالية (%)

المستهدف لعام 2021م	القيمة المحققة[2]	نسبة الإنجاز
20	20	%100

حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)

المستهدف لعام 2021م	القيمة المحققة[2]	نسبة الإنجاز
%38	%24.5	%64

نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)

المستهدف لعام 2021م	القيمة المحققة[2]	نسبة الإنجاز
%15	%15.2	%101

عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%)[4]

المستهدف لعام 2021م	القيمة المحققة[2]	نسبة الإنجاز
%42	%17.86	%43

نسبة الحسابات الاستثمارية التي تم فتحها من خلال إجراءات معرفة العميل الإلكترونية (%)

المستهدف لعام 2021م	القيمة المحققة[2]	نسبة الإنجاز
%70	%94	%134

1) جميع المؤشرات الثمانية لا يدخل في احتسابها أثر «اكتتاب شركة ارامكو».
2) كما في نهاية عام 2021م.
3) الناتج المحلي المستخدم هو لعام 2020م والصادر عن الهيئة العامة للإحصاء.
4) تعريف منتدى الاقتصاد العالمي: الشركات متناهية الصغر تبلغ قيمتها السوقية أقل من 65 مليون دولار، والشركات الصغيرة تبلغ قيمتها السوقية من 65 إلى 200 مليون دولار (برنامج تطوير القطاع المالي).

4- حوكمة الخطة الاستراتيجية

اعتمدت الهيئة إطار حوكمة متكامل يمكّنها من متابعة تنفيذ خطتها الاستراتيجية، ويهدف هذا الإطار إلى ضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة. وسعياً إلى تعزيز معايير الجودة والتنفيذ واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، اعتمدت الهيئة منهجية عمل لمتابعة أعمال المبادرات الاستراتيجية بشكل دوري من خلال تطوير خطط تفصيلية لكل مبادرة تتضمن الأنشطة التنفيذية ومواعيد إنجازها ومسؤولية التنفيذ بالإضافة إلى شركاء العمل من الجهات الخارجية والأدوار المتوقعة منهم.

ويشمل إطار الحوكمة عدداً من اللجان المشتركة مع جهات خارجية تم تشكيلها بهدف التنسيق بين الأجهزة ذات العلاقة لتنفيذ المبادرات الاستراتيجية والأعمال المشتركة المرتبطة بها. وحرصاً على استمرارية العمل والمرونة في مواجهة التحديات وتذليل العقبات المتعلقة بعملية التنفيذ، وسعياً نحو التحسين المستمر ومواكبة المتغيرات، ستعمل الهيئة على مراجعة الخطة الاستراتيجية بجميع مكوناتها بشكل دوري بهدف تحديد الفجوات وتطوير المبادرات بما يسهم في تحقيق المستهدفات.

5- تطلعات الهيئة للعام 2022م

- تعميق السوق المالية والتوسع في طرح وإدراج الشركات والمنتجات الاستثمارية.
- رفع جاذبية السوق المالية للمستثمر الأجنبي وتشجيع الشركات الأجنبية على طرح وإدراج أسهمها في السوق المالية السعودية.
- الاستمرار في أعمال تطوير وتعميق سوق الصكوك وأدوات الدين.
- رفع جاذبية ونمو صناعة إدارة الأصول تعزيزاً للاستثمار المؤسسي.
- دعم الابتكار القائم على التقنية والتحول الرقمي في الخدمات المالية لتنمية الاقتصاد الرقمي.
- تطوير مؤسسات البنية الأساسية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.
- الاستمرار في تفعيل منهجية الإشراف المبني على المخاطر في أعمال الهيئة الإشرافية لرفع كفاءة تقييم وتصنيف المخاطر في السوق المالية.
- تنمية التمويل الإسلامي والمستدام وتطوير السوق المالية للوفاء بالمعايير الدولية في هذه المجالات.

وستمضي الهيئة في طريقها لتحقيق المزيد من الإنجازات التي تجعل من السوق المالية السعودية السوق الرئيسية في الشرق الأوسط ومن أهم عشر أسواق مالية في العالم، وتساهم في تعزيز النمو الاقتصادي واستدامته في المجالات كافة، وإرساء أسس جديدة لتنويع مصادر الدخل، سعياً نحو تحقيق رؤية المملكة 2030.

02

الوضع الراهن لهيئة السوق المالية

الفصل الاول: البيئة الداخلية للهيئة.
الفصل الثاني: اللجان.
الفصل الثالث: العلاقات والهيئات الدولية.

02

الفصل الاول:
البيئة الداخلية للهيئة

1- الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء.
2- اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته.
3- القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير والمسؤولية الاجتماعية.
4- مباني الهيئة المملوكة والمستأجرة.
5- بيئة العمل المادية في الهيئة.
6- مركز الوثائق والمحفوظات.

1- الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء

تلقت الهيئة خلال عام 2021م عدداً من الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء، واتخذت حيالها الإجراءات المناسبة، منها ما يلي:

برقية الديوان الملكي رقم (60500) وتاريخ 1442/10/20هـ

المتضمنة الآتي:

أولا: صورة قرار مجلس الوزراء رقم (586) وتاريخ 1442/10/13هـ القاضي بالموافقة على مذكرة تفاهم متعددة الأطراف بشأن التشاور والتعاون وتبادل المعلومات بين الجهات المنظمة لأسواق رأس المال بالدول العربية الأعضاء باتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، الموقع عليها في 30 / 11 / 1441هـ، الموافق 21 / 7 / 2020م،

ثانياً: صورة المرسوم الملكي رقم (م/88) تاريخ 15 / 10/ 1442هـ الصادر بالمصادقة على ذلك.

تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

وقعت الهيئة على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف بشأن التشاور والتعاون وتبادل المعلومات بين الجهات المنظمة لأسواق رأس المال بالدول العربية الأعضاء في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 4 وتاريخ 1440/1/1هـ القاضي بالموافقة على تفويض معالي الرئيس أو -من ينيبه- بالتوقيع على مشروع المذكرة المشار إليها، والجدير بالذكر أن للهيئة دوراً فعالاً في تحقيق أهداف المذكرة من خلال تعزيز بناء القدرات الذاتية في مختلف المجالات الرقابية وتشجيع التعاون وتبادل الخبرات والمعرفة بين الدول الأعضاء في الاتحاد، إذ استضافت الهيئة (افتراضياً) بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية برنامجين تدريبيين حول «التطورات والاتجاهات الحديثة بأسواق رأس المال العالمية» و «التكنولوجيا المالية وتطبيقات البلوكتشين»، بمشاركة عددٍ من منسوبي الهيئات الأعضاء بالاتحاد، والبورصات والجهات ذات العلاقة بقطاع الأسواق المالية. كذلك للهيئة مشاركة فاعلة في تبادل المعلومات والخبرات في سبيل تعزيز التعاون المشترك مع الدول الأعضاء في الاتحاد.

الأمر السامي رقم (60821) وتاريخ 1442/10/22هـ

المتضمن الآتي:

قيام جميع الجهات الحكومية بإحالة استراتيجياتها القطاعية- في مرحلة المراجعة قبل اعتمادها النهائي- إلى المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة؛ لمراجعتها ومواءمتها والتأكد من القدرة على قياسها.

تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

نسقت الهيئة مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) حيال خطة تنفيذ برنامج تطوير القطاع المالي - من خلال مكتب البرنامج - لمراجعة واعتماد مؤشرات ومبادرات الهيئة المضمنه في برنامج تطوير القطاع المالي، والتي تتم حالياً متابعتها من قبل مركز أداء ومكتب البرنامج بشكل دوري.

الأمر السامي رقم (15145) وتاريخ 08 / 03 / 1443هـ

المتضمن الآتي:

بشأن رفع مستوى الأمن السيبراني لحماية الشبكات والأنظمة والبيانات الإلكترونية والالتزام بما تصدره الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، وفيما يتعلق بالفقرة الأولى «الإسراع في تطبيق الضوابط الأساسية للأمن السيبراني ومتطلبات الأمن السيبراني وفق ما تصدره الهيئة».

تنفيذاً للتوجيه قامت الهيئة بالآتي:

تعمل الهيئة بشكل مستمر على تحقيق جميع المتطلبات الأمنية التي تصدر من الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، إذ ارتفعت نسبة الالتزام بالضوابط الأساسية لهذا العام 2021م. بالإضافة إلى قيام الهيئة بإجراء عملية تقييم مستمرة للالتزام بالضوابط والمتطلبات والتي يتم مشاركة نتائجها مع الهيئة الوطنية للأمن السيبراني مرتين كل سنة ميلادية وفق المتطلبات.

وفيما يتعلق بالفقرة الثانية من الأمر: «إعطاء الأمن السيبراني أولوية في الإنفاق من الميزانيات المعتمدة لديها»، يُعدّ الأمن السيبراني واحداً من الجوانب الرئيسية التي تُوليها الهيئة اهتماماً بالغاً؛ إذ يتم اعتماد المشاريع المتعلقة بالأمن السيبراني ضمن موازنتها السنوية، وتحرص على أن تنفّذ هذه المشاريع وفق أعلى المواصفات وأدق المعايير. بالإضافة إلى تنفيذ عدد من البرامج التطويرية وورش العمل الداخلية في هذا المجال للمختصين في مجال الأمن السيبراني وكذلك لعدد من منسوبي الهيئة، وقد ارتفع الإنفاق الفعلي على ميزانية مشاريع الأمن السيبراني في عام 2021م بنسبة 131.0% مقارنة بالعام السابق.

2- اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته

تنص الفقرة (أ) من المادة العاشرة من نظام السوق المالية على الآتي: « يعقد المجلس اجتماعاته بناءً على دعوة من رئيسه، ويُشترط حضور 3 من أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يُرجّح الجانب الذي يصوت معه رئيس الاجتماع».

اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب عدد من حضر من الأعضاء

	2020	2021
كامل الأعضاء	106	79
4 أعضاء	31	49
3 أعضاء	6	14
الإجمالي	143	142

عدد الموضوعات التي ناقشها مجلس الهيئة مصنفة بحسب النوع

	2020	2021
تطويري	73	130
إشرافي	127	105
تنفيذي	133	143
طلبات	64	99
داخلي	112	96
الإجمالي	509	573

3- القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير والمسؤولية الاجتماعية

القوى العاملة

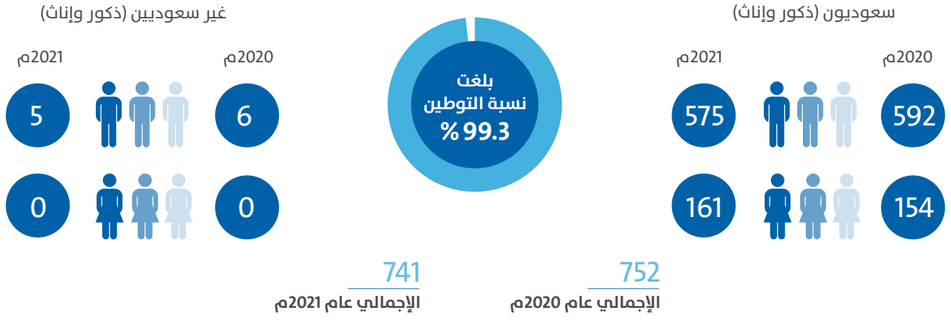

752
الإجمالي عام 2020م

741
الإجمالي عام 2021م

الموظفون الجدد والمستقيلون والمتقاعدون

	2020	2021
المنضمّون	44	52
المستقيلون والمتقاعدون	31	63

التأهيل العلمي لمنسوبي الهيئة

المؤهل العلمي	الثانوية العامة فما دونها	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عال / ماجستير	دكتوراه	الإجمالي
العدد عام 2020م	61	69	338	283	1	752
النسبة من الإجمالي	٪8.1	٪9.2	٪44.9	٪37.6	٪0.1	٪100
العدد عام 2021م	61	63	340	276	1	741
النسبة من الإجمالي	٪8.2	٪8.5	٪45.9	٪37.2	٪0.1	٪100

برامج التدريب والتطوير

عدد المشاركين/المشاركات من منسوبي الهيئة في برامج تطوير الموارد البشرية:

	2020	2021
برامج التدريب الداخلية	323	414
برامج التدريب الخارجية	461	509
برنامج التدوير الوظيفي	7	13
برامج اللغة الإنجليزية الداخلية	23	14
برامج اللغة الإنجليزية الخارجية	1	11
برامج التدريب على رأس العمل في المنظمات والهيئات الدولية	1	1
برامج الابتعاث لإكمال الدراسة خارج المملكة	19	37

المسؤولية الاجتماعية

للهيئة مساهمات مجتمعية فعّالة من أبرزها الآتي:

أطلقت الهيئة في عام 2021م «برنامج الابتعاث لبناء القدرات في السوق المالية»، وتهدف الهيئة من خلال البرنامج إلى تزويد القطاع بكفاءات وطنية مميزة ومتخصصة تمتلك القدرات والمهارات والمعارف التي تلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية لهذا القطاع وتساهم في تطويره، وزيادة جاذبية العمل في مؤسسات السوق المالية واستبقاء العاملين في هذه المؤسسات. ويستهدف البرنامج العاملين في قطاع مؤسسات السوق المالية إذ يتيح للمرشحين (المبتعثين) فرصة الحصول على درجة الماجستير من إحدى المؤسسات التعليمية ذات التصنيف الأكاديمي المعتمد، في التخصصات التي تلبي احتياج قطاع السوق المالية.

التدريب على رأس العمل داخل الهيئة للخريجين السعوديين المتفوقين من مختلف الجامعات، يهدف البرنامج إلى استقطاب المتفوقين من خريجي الجامعات ذوي التخصصات المناسبةلقطاع السوق المالية، بهدف تنمية المعارف والمهارات المهنية للطلاب والطالبات بأساليب التدريب على رأس العمل في مجالات السوق المالية وأنشطتها، وقد بلغ عدد الملتحقين بالبرنامج هذا عام 2021م 67 متدرباً/متدربة، موزعين على خمسة مسارات تدريب: مالية، قانون، محاسبة، إدارة، تقنية المعلومات.

برامج التدريب التعاوني لطلاب وطالبات الجامعات والكليات في المملكة، إذ تتيح الهيئة لطلاب وطالبات الجامعات والمعاهد ممن تتطلب تخصصاتهم الممارسة التطبيقية فرصة التدرّب في إحدى إدارات الهيئة المختلفة (بحسب التخصص). وتقدم لهم الهيئة المزايا التنافسية إضافةً إلى دعمهم ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم من البرنامج، وقد التحق بهذا البرنامج 104 طالباً وطالبةً خلال عام 2021م.

الأجندة البحثية

تسعى الهيئة عبر أجندتها البحثية لمد جسور التواصل مع الباحثين في المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية بهدف تقديم الأبحاث الرصينة في المجالات ذات الصلة بالأسواق المالية ووظائف الهيئة الرئيسية. إذ تقوم هيئة السوق المالية بشكل دوري بتحديث قائمة المجالات البحثية لتعكس أبرز المواضيع ذات الأهمية للسوق المالية. وقد فاق إجمالي المقترحات البحثية المستلمة 55 مقترحاً بحثياً في عام 2021م تم اعتماد 7 منها. وقد بلغ عدد الباحثين للدراسات المعتمدة خلال نفس الفترة 20 باحث يمثلون 7 جامعات محلية وعالمية.

أبرز أهداف الأجندة البحثية والتعاون مع الجهات البحثية والأكاديمية:

01
رفع مستوى الثقافة المالية.

02
تحقيق الاستقلالية في عدد من الأبحاث العلمية الرصينة بما يسهم في عملية اتخاذ القرار.

03
دعم الباحثين الأكاديميين في التعرف والتعرض لقضايا السوق المالية.

04
رفع مستوى جودة الدراسات والأبحاث من خلال النشر.

05
تحقيق المستويات المأمولة من تبادل المعرفة مع الأكاديميين.

06
رفع مستوى الوعي لدى المشاركين في الأسواق المالية.

الأعمال التطوعية

عملت الهيئة على إنجاز ما لايقل عن 12 برنامجاً ضمن مبادرة العمل التطوعي والخدمة المجتمعية للعام 2021م، حيث عملت على مبادرة متطوعي ال هيئة والتي تعنى بتسجيل أكبر عدد من المتطوعين من منسوبي الهيئة ضمن برنامج رؤية 2030م لتسجيل مليون متطوع، إضافة إلى العديد من البرا مج المختلفة والأيام العالمية، ونذكر منها اليوم العالمي للمسنّين بالتعاون مع الجمعية السعودية لكبار السن (وقار)، واليوم العالمي للتبرع بالدم بالتعاون مع مستشفى الحرس الوطني ومستشفى الأمير سلطان، بالإضافة إلى اليوم العالمي الإنساني، كذلك قدم منسوبو الهيئة الدعم لعدة منصات متنوعة مثل منصة «فرجت» و «شفاء» و «تبرّع».

4- برنامجا التوفير والادخار، والتمويل السكني للموظفين

وفرت الهيئة لمنسوبيها البرنامجين التحفيزيين التاليين:

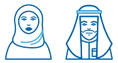

558 موظفاً وموظفةً

عدد المشاركين في البرنامج حتى نهاية عام 2021م.

برنامج التوفير والادخار

بلغ عدد المشاركين في البرنامج حتى نهاية عام 2021 م بلغ 558 موظفاً وموظفةً بنسبة 75% من إجمالي موظفي الهيئة.

148 موظفاً وموظفةً

عدد المشاركين في البرنامج حتى نهاية عام 2021م.

برنامج التمويل السكني

بلغ عدد المستفيدين من البرنامج 148 موظفاً وموظفةً حتى نهاية عام 2021 م، وبنسبة 20% من إجمالي موظفي الهيئة.

5- مباني الهيئة المملوكة والمستأجرة

مبنى مقر
هيئة السوق المالية الرئيسي – الرياض.

مبنى مقر الهيئة 2 -البرج الشرقي -مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني -الرياض.
أرض مواقف سيارات خارجية لمبنى مقر الهيئة الرئيسي-الرياض مخصصة للزوار والموظفين.

6- بيئة العمل المادية في الهيئة

يضع الدليل الإرشادي لبيئة العمل المادية الصادر من وزارة الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية المفاهيم المعيارية و المواصفات القياسية لضمان بيئة عمل فاعلة في الأجهزة الحكومية لكل من العاملين و كذلك المستفيدين من خدماتها. تم تحديد المكونات ومؤشراتها المختلفة وفقاً لما توصلت إليه الدراسات و المسوحات الميدانية في هذا المجال؛ وذلك لضمان جودة البيئة المادية وما يتعلق بها من آثار على العاملين في تلك البيئات و بالتالي إنتاجية الجهة الحكومية.

تتكون المكونات الرئيسة لبيئة العمل المادية للمكاتب بحسب ما وردت في الدليل الإرشادي للأجهزة الحكومية الصادر عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من:

وبعد مراجعة الدليل وعناصر بيئة العمل المادية ومقارنتها مع الممارسات المطبقة في الهيئة تبين ما يلي:

331 عنصراً

عدد العناصر التي يغطيها الدليل.

310 عنصراً

مطبقة في الهيئة حالياً.

9 عناصر

قابلة للتحسين وفقاً لطبيعة عمل الهيئة؛ هي:

- لوحات تشكيلية معبرة عن الموروث الاجتماعي.
- أجهزة تدفئة «مركزية ومنفصلة»
- توفير أجهزة توليد وقياس الرطوبة
- مصادر الطاقة البديلة لتشغيل أنظمة التكييف والتدفئة
- توفير قاعات للقراءة والاطلاع مع أحدث الكتب ومصادر المعرفة.
- الاستفادة من الطاقة الشمسية لتوفير الطاقة لأماكن العمل.
- الالتزام بكود البناء السعودي فيما يخص السلامة والصحة.
- استخدام مكانس مصنوعة من الألياف الدقيقة.
- تخصص الجهة جوائز تقديرية للمكاتب النظيفة.

12 عنصراً

لا تنطبق على طبيعة عمل الهيئة؛ هي:

تقع الجهة في محيط المصانع والورش.

الاستفادة من النفايات في المكاتب لإعادة تدويرها.

تقع الجهة بجوار المجمعات الرياضية وملاعب الأندية.

تضع الجهة إرشادات للحد من الضوضاء.

تُعد الآلات والأجهزة المكتبية في الجهة مصدر ضوضاء.

تقع الجهة في محيط المجمعات التعليمية.

يُعد المستفيدون من الجهة مصدراً للضوضاء.

تقع الجهة بجوار أماكن الترفيه.

حفظ الموجودات التي لا تستخدم إطلاقا بعيداً جداً عن مكان العمل.

تُعد الأبواب في الجهة مصدر ضوضاء.

يُعد العاملون في الجهة مصدراً للضوضاء.

أجهزه ترجمة في قاعة الاجتماعات الرئيسية

7- مركز الوثائق والمحفوظات

يعتبر مركز الوثائق والمحفوظات الجهة المسؤولة عن حفظ وأرشفة الوثائق بالهيئة بما يتوافق مع اللوائح والأنظمة الصادرة عن المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، وكذلك يبرز دور المركز في تنظيم المعاملات الإدارية بالهيئة من خلال نظام تقني يتم من خلاله تتبع سير المعاملات بشكل كامل.

من أبرز مهام ومسؤوليات المركز الآتي:

- حفظ وثائق الهيئة وفق سياسات وإجراءات الأرشفة، وتبعاً لمتطلبات المركز الوطني للوثائق والمحفوظات وضوابطة.
- تنظيم وفهرسة وأرشفة الوثائق وفقاً للضوابط والآليات المعتمدة، و التأكد من اكتمالها وجاهزيتها وإمكانية استرجاعها عند الحاجة.
- التقييم الدوري لمواقع حفظ الوثائق وأوعيتها؛ للتأكد من عدم وجود ما قد يؤدي إلى تلفها.
- إدارة عمليات الاطلاع على الوثائق واستعارتها وطباعتها وتصويرها.
- تنفيذ عمليات ترميم الوثائق التي تعرضت للضرر، وعمليات الإتلاف الدوري للوثائق التي انتفت الحاجة إليها.

من أبرز إنجازات المركز عام 2021م الآتي:

01
تفعيل خدمة التوقيع الرقمي في أعمال المجلس واللجان المنبثقة عنه واللجان الدائمة واللجان الإشرافية بالهيئة بالإضافة إلى المعاملات الداخلية والخارجية.

02
إيداع 48 وثيقة (باللغة العربية) تخص هيئة السوق المالية لدى المركز الوطني للوثائق والمحفوظات.

03
المسح الضوئي لعدد (11073) وثيقة مقارنة بـ (6069) وثيقة خلال عام 2020م، وبنسبة ارتفاع تبلغ 82%.

04
أرشفة (20816) وثيقة مقارنة بـ (11210) وثيقة خلال عام 2020م.

05
معالجة (8503) معاملة صادرة مقارنة بـ (8775) معاملة في عام 2020م.

06
معالجة (8706) معاملة واردة مقارنة بـ (8968) معاملة في عام 2020م.

02

الفصل الثاني:
اللجان

1- اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية
2- اللجنة الإدارية.
3- لجنة التعاملات الإلكترونية.
4- لجنة تطوير الموارد البشرية.
5- لجنة المراجعة.

1- اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية

تمارس اللجنة أعمالها بصفتها جهة استشارية لمجلس الهيئة، وقد صدر قرار مجلس الهيئة رقم (4-25-2021) وتاريخ 1442/7/17هـ الموافق 2021/3/01 بإعادة تشكيلها لتضم في عضويتها عدداً من الأعضاء غير المتفرغين من المشاركين في السوق، والخبراء، والمختصين والأكاديميين من ذوي الخبرة والكفاءة. وهم:

الأستاذ
عبدالرحمن بن عبدالمحسن النافع
مؤسس مكتب عبدالرحمن بن عبدالمحسن النافع

الأستاذ
أمين بن فهد الشدي
الرئيس التنفيذي للمالية في شركة الاتصالات السعودية

المهندس
ريان بن محمد نقادي
الرئيس التنفيذي لسدكو القابضة

المهندس
عبداللطيف بن علي السيف
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي، شركة سيعين للاستثمار

المهندس
عبدالله بن حمد الفوزان
رئيس مجلس إدارة كي بي إم جي الفوزان وشركاه

الأستاذ
فهد بن خالد السعود
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة ألفا المالية

الدكتور
صالح بن حمد الشنيفي
مستشار المراجعة الداخلية في شركة الاتصالات السعودية

الأستاذ
عبد الله بن ناصر آل داوود
الرئيس التنفيذي لمجموعة سيرا القابضة

الأستاذ
عبدالعزيز بن محمد العجاجي
الرئيس التنفيذي لشركة مورغان ستانلي السعودية

الأستاذ
محمد بن سليمان الرميح
الرئيس التنفيذي للسوق المالية «تداول»

الدكتور
فهد بن عبد الله الحويماني
المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة منصة إياب للتسويق - كاتب سعودي

الدكتور
فهد بن إبراهيم الشثري
وكيل المحافظ للرقابة في البنك المركزي السعودي

من أبرز مهام ومسؤوليات اللجنة الآتي:

- تقديم التوصيات والمقترحات لأي موضوعات قد يطلب مجلس الهيئة أو رئيس مجلس الهيئة دراستها.
- مناقشة الموضوعات والمقترحات التي يقدمها المشاركون في السوق، وتلمس ردود أفعالهم حول أي تغييرات أو سياسات جديدة تود الهيئة تبنيها على أن يتم ذلك بعد موافقة مجلس الهيئة.
- إبداء الرأي والتوصية في كل ما من شأنه المساهمة في تطوير السوق وحماية المستثمرين في الأوراق المالية.

ناقشت اللجنة خلال اجتماعاتها في عام 2021م عدداً من الموضوعات، وقدمت بشأنها عدداً من المقترحات في المجالات التالية:

- الخطة الاستراتيجية للهيئة وأهم الإنجازات
- المفاهيم التنظيمية لـلإدراج المباشر للصكوك وأدوات الدين
- تطوير آلية لتحسين بلاغات مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية
- تطوير لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية
- معالجة الحوكمة البيئية والاجتماعية في أسواق المال – Addressing Environmental Social and Governance (ESG) In Capital Markets
- أبرز التعديلات المقترحة على قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة لتنظيم خيار إضافي لزيادة رأس المال

2- اللجنة الإدارية

صدرت لائحة اللجنة عن مجلس هيئة السوق المالية بالقـرار رقـم (2-69-2016) وتاريـخ 1437/9/3هـ الموافـق 2016/6/8م، بناءً علـى نظام السـوق الماليـة الصـادر بالمرسـوم الملكـي رقـم (م/30) وتـاريـخ 1424/6/2هـ، وعُدلت بقـرار المجلس رقـم (1-44-2018) وتاريخ 1439/08/02هـ الموافق 2018/04/18م، وعُدلت كذلك بقرار المجلس رقم (3-121-2019) وتاريخ 1441/03/08هـ الموافق 2019/11/05م. وتتكون عضوية اللجنة على النحو الآتي:

- رئيس المجلس — رئيساً لّجنة
- نائب رئيس المجلس — نائب رئيس اللجنة
- الأمين العام لمجلس الهيئة — عضواً وأميناً للجنة
- وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية — عضواً
- وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية — عضواً
- وكيل الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ — عضواً
- وكيل الهيئة للموارد المؤسسية — عضواً
- وكيل الهيئة لمؤسسات السوق — عضواً
- المدير العام للتواصل وحماية المستثمر — عضواً
- المدير العام للمخاطر — عضواً
- المدير العام للمراجعة الداخلية — عضواً
- المدير العام لتقنية المعلومات — عضواً
- المدير العام للقوائم المالية ومراجعي الحسابات — عضواً

وقد عقدت اللجنة خلال عام 2021م 23 اجتماعًا، بحضور كامل الأعضاء، ناقشت خلالها 46 موضوعاً مدرجة على جدول أعمالها.

3- لجنة التعاملات الإلكترونية

بناءً على قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (7-120-2021) وتاريخ 1442/04/01هـ الموافق 2020/11/16م أعيد تشكيل لجنة التعاملات الإلكترونية لتتكون اللجنة بموجبه من:

رئيس المجلس رئيساً للجنة	عضو مجلس الهيئة الأستاذ أحمد بن راجح الراجح نائباً للرئيس	وكيل الهيئة لمؤسسات السوق عضواً
وكيل الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ عضواً	وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية عضواً	المدير العام لتقنية المعلومات عضواً
مدير عام التواصل وحماية المستثمر عضواً	قائد التحول الرقمي في الهيئة عضواً	محمد بن عبدالرحمن الشعلان عضواً مستقلاً

وقد عقدت اللجنة خلال عام 2021م 23 اجتماعًا، بحضور كامل الأعضاء، ناقشت خلالها 46 موضوعاً مدرجة على جدول أعمالها.

من أبرز إنجازات اللجنة عام 2021م الآتي:

- الموافقة على التوصيات المقترحة بشأن أتمتة الإجراءات الداخلية ومتطلبات الوكالات والإدارات العامة.
- التوصية باعتماد ميزانية الإدارة العامة لتقنية المعلومات وميزانية التحول الرقمي.
- التوصية بالموافقة على مقترح فريق عمل خطة توثيق خدمات الهيئة الخارجية.
- التوصية بالموافقة على الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي في الهيئة.
- البدء في تنفيذ تحسينات نافذ والربط الإلكتروني مع البنك المركزي السعودي للمرحلة الثالثة.
- البدء في تنفيذ مشروع التحليل المالي.

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم (418) وتاريخ 1442/7/25هـ الصادر بالموافقة على تنظيم هيئة الحكومة الرقمية، المتضمن إلغاء «برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) الصادر في شانه الأمر السامي رقم (22290) وتاريخ 27 / 4 / 1433هـ، والأمر السامي رقم (18767) وتاريخ 7 / 4 / 1440هـ، وأن تحل «هيئة الحكومة الرقمية» محل البرنامج في المشروعات والمبادرات الصادر في شأنها قرارات من مجلس الوزراء والأوامر السامية ذات الصلة؛ وأعلنت هيئة الحكومة الرقمية نتائج تقرير قياس التحول الرقمي للجهات الحكومية في دورته التاسعة لعام 2021م (القياس التاسع)، وقد تضمن تصنيف مستوى نضج الهيئة في رحلة التحول الرقمي الحكومي ضمن المستوى الرابع «التكامل».

4- لجنة تطوير الموارد البشرية

بناءً على قرار مجلس الهيئة رقم (5-113-2021) وتاريخ 1443/03/19هـ الموافق 2021/10/25م، أُعيد تشكيل عضوية اللجنة لتتكون من :

عضو المجلس الأستاذ أحمد بن راجح الراجح
رئيساً

وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية
نائباً للرئيس

وكيل الهيئة للموارد المؤسسية
عضواً

وكيل الهيئة لمؤسسات السوق
عضواً

مساعد وكيل الهيئة للشئون القانونية والتنفيذ
عضواً

مساعد وكيل الهيئة للشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية
عضواً

مدير إدارة الموارد البشرية
عضواً

من أبرز مهام ومسؤوليات اللجنة الآتي:

وفقاً للائحة عمل اللجنة في مادتها الخامسة المعدلة بقرار مجلس الهيئة رقم (2-124-2020) وتاريخ 1442/04/08هـ الموافق 2020/11/23م، تشمل مهام اللجنة الآتي:

رسم السياسة العامة لتطوير الموارد البشرية بما في ذلك بناء علاقات التعاون مع المؤسسات التعليمية والتدريبية.

اعتماد خطة تطوير الموارد البشرية.

المصادقة على ميزانية تطوير الموارد البشرية ومن ثم رفعها لصاحب الصلاحية للموافقة عليها.

وضع الضوابط المنظمة لجميع برامج تطوير الموارد البشرية بالهيئة ومنها الضوابط المتعلقة ببرامج التعليم والتخصصات المستهدفة ومعايير المفاضلة بين المرشحين والجامعات الموصى بها، والضوابط المنظمة لبرامج الانتظام الجزئي بالمؤسسات التعليمية، وبرنامج الإلحاق بالمنظمات الخارجية، والبرامج التخصصية، وبرامج التدريب الداخلي، والشهادات المهنية والاختبارات العلمية وبرامج اللغة الإنجليزية، وبرامج الواعدين للوظائف القيادية.

دراسة الترشيحات المتعلقة ببرامج التعليم من حيث مدى الحاجة وتوافر الشروط في المتقدم، ومناسبة الدرجة العلمية المراد الالتحاق بها واعتمادها.

دراسة الترشيحات المتعلقة ببرنامج الإلحاق بالمنظمات الخارجية واعتمادها.

دراسة الحالات الخاصة للموظفين الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب التي تُرفع من إدارة الموارد البشرية، بما فيها طلبات تمديد أو إنهاء الدراسة أو التدريب، والإلحاق ببرنامج تدريب عملي بعد التخرج وغيرها، والتقرير بشأنها.

الاطلاع على تقارير برامج التعليم والتدريب واتخاذ ما يلزم حيالها.

المصادقة على البرامج الموجهة لحديثي التخرج والتوصية باعتمادها من صاحب الصلاحية.

وقد عقدت اللجنة 12 اجتماعاً خلال عام 2021 م، ناقشت خلالها 29 موضوعاً من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها المتعلقة بأعمال إدارة الموارد البشرية وأصدرت في شانها التوصيات والقرارات المناسبة، وصدر عن اجتماعات اللجنة 26 قراراً.

5- لجنة المراجعة

وفقاً للائحة عمل اللجنة في المادة الثالثة المعدلة بقرار مجلس الهيئة رقم (2-69-2016) وتاريخ 1437/09/03هـ، الموافق 2016/06/08م, ودون الإخلال بصلاحيات ومهام المجلس المنصوص عليها في النظام ولوائحه التنفيذية ولوائح الهيئة الداخلية، تكون اللجنة مسؤولة عن التالي:

- متابعة أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية في الهيئة، من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ أعمالها ومهامها.
- دراسة أي قيود على أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية من شأنها التأثير في قدرتها على أداء أعمالها ومهامها، وتقديم المقترحات والتوصيات لمعالجتها.
- دراسة نظام الرقابة الداخلية في الهيئة وإعداد تقرير يتضمن المقترحات والتوصيات في شأنه.
- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفق ما تضمنته تلك التقارير.
- تقديم المشورة إلى المجلس حيال فاعلية مدير عام الادارة العامة للمراجعة الداخلية والتوصية بخصوص تقييم أدائه.
- التأكد من ملاءمة وكفاية ترتيبات الهيئة فيما يخص قيام موظفيها بالإبلاغ عما يقلقهم حيال أي ممارسات مخالفة أو نظامية داخل الهيئة.
- التوصية للمجلس بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وإنهاء خدماته، على ألا يتجاوز مجموع مدة تعيينه خمس سنوات متصلة، ويجب انقضاء فترة سنتين قبل معاودته أعمال المراجعة.
- دراسة خطة المراجع الخارجي للقيام بأعمال المراجعة الخارجية.
- متابعة أعمال المراجع الخارجي، ودراسة الصعوبات التي يواجهها وملحوظاته، ومتابعة ما تم في شأنها، وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة في ذلك، على أن يتم الاجتماع بالمراجع الخارجي مرة واحدة على الأقل في السنة.
- مراجعة التقارير المقدمة من الإدارة المالية حول أداء الميزانية وتحليل الانحرافات بين المنصرف الفعلي والميزانية التقديرية المعتمدة.
- دراسة القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية والتوصية للمجلس لاعتمادها.
- إصدار تقرير لجنة المراجعة وإرفاقه مع القوائم المالية للهيئة.
- دراسة خطة المراجعة الداخلية السنوية للهيئة والتأكد من فاعليتها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية وإبداء الرأي والتوصية للمجلس في شأنها إن تطلب الأمر.

وتلتزم اللجنة في ممارسة مهامها المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة بصلاحيتها المحددة لها بموجب جدول الصلاحيات.
وبناءً على قرار مجلس الهيئة رقم (1-75-2021) وتاريخ 1442/11/12هـ الموافق 2021/06/22م المتضمن الموافقة على تجديد عضوية لجنة المراجعة على النحو الآتي:

عضو مجلس الهيئة	الأستاذ: خالد بن محمد الصليع
رئيساً	
عضو مستقل	الدكتور: خالد بن محمد الطويل
نائباً للرئيس	
عضو مستقل	الأستاذ: خالد بن محمد الخويطر
عضواً	

وعقدت اللجنة 5 اجتماعات خلال عام 2021م، ناقشت خلالها 39 موضوعاً مدرجاً على جدول أعمالها، وشملت التقارير المقدمة من الإدارة المالية حول الأداء وتحليل الانحرافات بين المنصرف الفعلي والميزانية التقديرية المعتمدة، ودراسة القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية، والتوصية للمجلس باعتمادها بالإضافة إلى تقارير التدقيق الداخلي المدرجة على جدول أعمالها وذلك للتحقق من وجود وكفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية وتقديم أي توصيات من شأنها تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتطويره بما يحقق أغراض الهيئة ويحمي مصالحها بكفاءة عالية وتكلفة مناسبة، وتقارير متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفق ما تضمنته تلك التقارير بالإضافة إلى تقارير متابعة أعمال إدارة السلوك المهني والإلتزام الداخلي الدورية. وقد أصدرت في شأنها 24 قراراً اشتملت على 6 توصيات.

02

الفصل الثالث:
العلاقات والهيئات الدولية

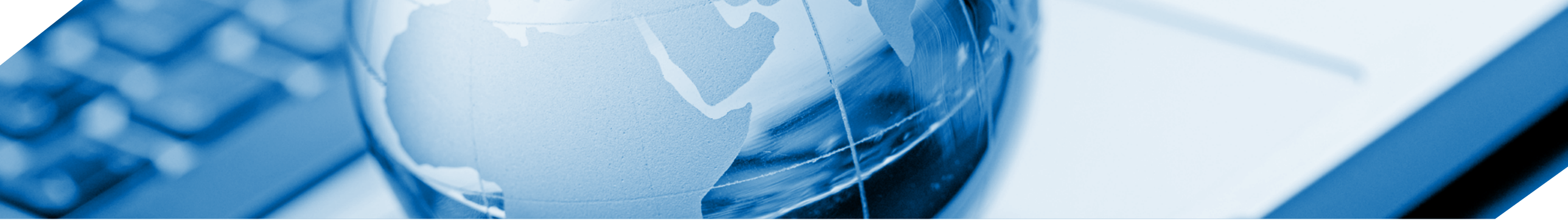

واصلت الهيئة توطيد وتعزيز علاقاتها الإقليمية والدولية بالمنظمات والهيئات النظيرة، وغيرها من الجهات العاملة في تنظيم ومراقبة الأسواق المالية، والاستفادة من أفضل التجارب والممارسات الدولية في المجالات ذات العلاقة. وسعياً إلى اكتساب المعارف وتبادل الخبرات والمعلومات وتوطيد العلاقات الدولية الثنائية والمتعددة، وتعزيز سبل التعاون المشترك، تعاونت الهيئة مع عددٍ من الجهات التنظيمية المعنية في جملة من المجالات، بالإضافة إلى المشاركة في فرق عمل دولية لتنفيذ مشاريع تتعلق بالأسواق المالية، كذلك شاركت في عام 2021م في مجموعة من المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بالأسواق المالية وتطويرها والرقابة عليها.

مساهمات الهيئة عبر مشاركتها في المنظمات والمحافل الدولية خلال عام 2021م:

01
أسبوع المستثمر العالمي –المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (آيوسكو).

02
إرشادات منظمة آيوسكو للجهات المنظمة للأسواق المالية حول إدارة مخاطر السيولة لبرامج الاستثمار الجماعي. – المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (آيوسكو).

03
الدليل الموحد للقواعد والمبادئ الاسترشادية لأسواق رأس المال العربية.—اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

04
الحملة التوعوية الخليجية المشتركة لتوعية المستثمرين في الأسواق المالية الخليجية «فَلم». مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

05
المبادرات المشتركة عبر المجالس التنسيقية للمملكة (مجلس التنسيق السعودي الإماراتي، مجلس التنسيق السعودي البحريني، مجلس التنسيق السعودي القطري، مجلس التنسيق العراقي).

وقد بلغ عدد مقاعد منسوبي الهيئة المشاركين في اللجان وفرق العمل التابعة للمنظمات الدولية 37 مقعداً بنهاية عام 2021م.

وتشارك الهيئة في عضوية عددٍ من المنظمات الإقليمية والدولية على النحو التالي:

إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية
UNION OF ARAB SECURITIES AUTHORITIES

اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

أبوظبي | تاريخ الانضمام: 2007م

IOSCO

المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (أيوسكو)

مدريد | تاريخ الانضمام: 2010م

مشروع تكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الرياض | تاريخ الانضمام: 2010م

AAOIFI

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)

المنامة | تاريخ الانضمام: 2016م

مجلس الخدمات المالية الإسلامية

كوالالمبور | تاريخ الانضمام: 2007م

IFIAR

المنتدى الدولي لمنظمي مهنة المراجعة المستقلين

طوكيو | تاريخ الانضمام: 2019م

03

تنظيم السوق المالية

1- اللوائح التنفيذية الجديدة.
2- اللوائح التنفيذية المعدّلة.
3- اللوائح التنفيذية قيد التطوير.
4- منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية.

تتولى الهيئة مسؤولية سن واعتماد اللوائح التنفيذية المنظمة للسوق المالية وإصدار التعليمات بناءً على ما نصت عليه أحكام نظام السوق المالية ونظام الشركات.

وتمارس الهيئة أدوارها التنظيمية والتطويرية بشكل متوازن وبما يضمن عدم تداخل تلك الأدوار؛ إذ تقوم بتنظيم السوق المالية وتطويرها، وتنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتعزيز الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، وتعمل أيضاً على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية وتعزيز مبدأ الإفصاح كما تنص عليه المادة الخامسة من نظام السوق المالية.

1- اللوائح التنفيذية الجديدة

اعتمدت الهيئة خلال عام 2021م لائحة تنفيذية جديدة، على النحو الآتي:

لائحة الإبلاغ عن مخالفات نظام السوق المالية

تهدف اللائحة إلى تنظيم الإبلاغ عن مخالفات أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية ولوائح السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة، بما في ذلك تحديد المكافآت المالية للمُبلّغين، وضوابط منحها، والإجراءات التي تسهم في حماية المبلغين.

2- اللوائح التنفيذية المعدّلة

اعتمدت الهيئة خلال عام 2021م عدداً من التعديلات على مجموعة من اللوائح التنفيذية، على النحو الآتي:

لائحة سلوكيات السوق

تتمثّل أبرز العناصر الرئيسة للتعديلات في الآتي:

أ) تطوير الأحكام المنظمة لحظر التصرفات أو الممارسات التي تنطوي على تلاعب أو تضليل، من خلال توضيح شمول نطاق تلك التصرفات أو الممارسات للترويج لشراء ورقة مالية بغرض بيع تلك الورقة المالية أو الترويج لبيع ورقة مالية بغرض شراء تلك الورقة المالية.

ب) تطوير الأحكام المنظمة لحظر الإفصاح عن المعلومات الداخلية والتداول بناءً عليها لغرض شمول الأحكام المشار إليها للتداولات الاستباقية، حيث ستعد المعلومات المتعلقة بالأوامر التي أدخلت أو ستدخل على ورقة مالية - متى ما تحققت فيها المعايير الأخرى المنصوص عليها في الباب الثالث من لائحة سلوكيات السوق- من المعلومات الداخلية التي يحظر النظام الإفصاح عنها أو التداول بناءً عليها، ويسري ذلك الحظر - على سبيل المثال لا الحصر- على عضو مجلس الإدارة أو المسؤول التنفيذي أو الموظف لدى مؤسسة السوق المالية، والشخص المفوض أو الموكل على حسابات الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين من القطاعين العام والخاص.

القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة

تتمثّل أبرز العناصر الرئيسة للتعديلات في الآتي:

أ) إتاحة خيار إضافي لمديري صناديق الاستثمار بتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة بما يوفر الشخصية الاعتبارية للصندوق الاستثماري، مع إمكانية الإبقاء على خيار العلاقة التعاقدية بين مديري الصناديق ومالكي الوحدات المعمول به حالياً.

ب) تعديل الهيكل الخاص بالمنشأة ذات الأغراض الخاصة التي تطرح أدوات دين وذلك بتسجيل أسهمها باسم وصي المنشأة ذات الأغراض الخاصة بدلاً عن الملاك. ويكون وصي المنشأة ذات الأغراض الخاصة مسؤولاً عن حماية أصول المنشأة وتعيين أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم، وكذلك تعيين مراجع الحسابات، مما يعزز من حماية أصول المنشأة ذات الأغراض الخاصة ومصالح حملة أدوات الدين وذلك تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية.

ج) بالإضافة إلى الشركات السعودية المساهمة ومؤسسات السوق المالية والبنوك وشركات التمويل، تم تمكين الشركات السعودية ذات المسؤولية المحدودة من أن تكون راعياً للمنشأة ذات الأغراض الخاصة عند إصدارها لأي نوع من أدوات الدين، على أن يكون ذلك في حالة الطرح الخاص لأدوات الدين.

قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة

تتمثّل أبرز العناصر الرئيسة للتعديلات في الآتي:

أ) تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة فيما يتعلق بمتطلبات الحد الأدنى للمبلغ المترتب على كل مطروح عليه (من غير المستثمرين من فئة العملاء المؤهلين والعملاء المؤسسيين) في الطرح المحدود، وقصر طرح الأوراق المالية التعاقدية غير المدرجة على الحالات التي يكون فيها جميع المطروح عليهم مستثمرين من فئة العملاء المؤهلين والعملاء المؤسسيين، أو موظفين لدى المصدر أو لدى أي من تابعيه.

ب) تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة في ضوء القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة المعدلة، وذلك فيما يتعلق بالهيكل الخاص بالمنشأة ذات الأغراض الخاصة التي تطرح أدوات دين، إضافةً إلى عدد من التعديلات فيما يتعلق بطرح المنشآت ذات الأغراض الخاصة لأدوات الدين.

ج) تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة فيما يتعلق بمدة مراجعة الهيئة لطلب تسجيل أدوات الدين وطرحها أو تسجيل أدوات الدين القابلة للتحويل وطرحها وطلب الموافقة على صفقة التمويل ذات العلاقة بطرح أدوات الدين طرحاً عاماً لتكون (20) يوماً من تاريخ تسلم جميع المعلومات والمستندات المطلوبة بموجب القواعد.

وتجدر الإشارة إلى أن قرار مجلس الهيئة تضمن تعديل الإشارة لرقم المادة السبعين من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الواردة في الفقرة (ج) من البند خامساً من التعليمات الخاصة بتنظيم آلية الاستقرار السعري للطروحات الأولية لتكون الإشارة لرقم المادة التاسعة والستين من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، وتعديل الإشارة لرقم المادة الثامنة والستين من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الواردة في الفقرة (25) من المادة التسعين من لائحة حوكمة الشركات؛ لتكون الإشارة لرقم المادة السابعة والستين من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، كذلك تضمن قرار مجلس الهيئة اعتماد تعديل قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها.

لائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها

تتمثّل أبرز العناصر الرئيسة للتعديلات في الآتي:

أ) إتاحة خيار إضافي لمديري صناديق الاستثمار بتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة بما يوفر الشخصية الاعتبارية للصندوق الاستثماري، مع إمكانية الإبقاء على خيار العلاقة التعاقدية بين مديري الصناديق ومالكي الوحدات المعمول به حالياً.

ب) تطوير العديد من الجوانب المرتبطة بحوكمة صناديق الاستثمار بهدف رفع مستوى الحوكمة في السوق المالية، بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا الشأن.

ج) تنظيم إجراءات إنهاء وتصفية صناديق الاستثمار العامة والخاصة بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا الشأن.

د) تمكين طرح وإدراج صناديق الاستثمار العقارية المتداولة وصناديق الاستثمار المغلقة المتداولة وصناديق المؤشرات المتداولة في السوق الموازية.

هـ) تمكين شراء صناديق الاستثمار المغلقة المتداولة وصناديق الاستثمار العقارية المتداولة لوحداتها وفق ضوابط محددة، وبيع وحدات الخزينة الخاصة بتلك الصناديق وفق ضوابط محددة تضمنتها لائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري.

و) دمج كلٍ من التعليمات الخاصة بصناديق الاستثمار المغلقة المتداولة الصادرة بتاريخ 1439/9/22هـ الموافق 2018/6/6م مع لائحة صناديق الاستثمار، ودمج التعليمات الخاصة بصناديق الاستثمار العقارية المتداولة الصادرة بتاريخ 1438/1/23هـ الموافق 2016/10/24م، والمعدلة بتاريخ 1440/2/13هـ الموافق 2018/10/22م مع لائحة صناديق الاستثمار العقاري.

ز) رفع مستوى الشفافية والإفصاح ضمن التقارير الدورية للصناديق الاستثمارية.

ح) توحيد المدة الزمنية للإفصاح عن القوائم المالية والتقارير السنوية لصناديق الاستثمار العامة وصناديق الاستثمار العقاري العامة، بما فيها صناديق الاستثمار العقارية المتداولة.

ط) تعزيز دور مجلس إدارة الصندوق العام والصندوق العقاري الخاص في الرقابة والإشراف على عمل مدير الصندوق وحماية مالكي الوحدات.

ي) تمكين صناديق الاستثمار العامة من الاكتتاب في أدوات الدين الصادرة بموجب طرح خاص وفق ضوابط محددة.

التعليمات الخاصة بإعلانات الصناديق الاستثمارية

تتمثّل أبرز العناصر الرئيسة للتعديلات في تحديد نماذج إعلانات الصناديق الاستثمارية المقدمة للمستثمرين دون الإخلال بالمواد ذات العلاقة في نظام السوق المالية ولائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري.

تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية

تتمثّل أبرز العناصر الرئيسة للتعديلات في الآتي:

أ) إضافة تعريفات لتوضيح طبيعة مختبر التقنية المالية.

ب) إضافة تعليمات ممارسة الأعمال في مختبر التقنية المالية.

ج) تحديث نموذج التقديم على تصريح تجربة التقنية المالية.

3- اللوائح التنفيذية قيد التطوير

سعياً من الهيئة إلى الاستثمار في ثقة المستثمرين وتطوير السوق المالية، تعمل الهيئة على تطوير مجموعة من اللوائح التنفيذية، وهي كالآتي:

لائحة حوكمة الشركات وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها

تهدف التعديلات المقترحة في المشروع إلى تطوير تعريف مصطلح «طرف ذو علاقة» المستخدم لأغراض قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وتعريف «الأطراف ذوو العلاقة» المستخدم لأغراض لائحة حوكمة الشركات، إيماناً من هيئة السوق المالية بأهمية الحوكمة الرشيدة في حماية المستثمرين واستدامة الشركات ونموها. كما تهدف إلى تعزيز الرقابة الداخلية لدى الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية، وتطوير الأحكام المنظمة لعوارض استقلال أعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا الشأن.

قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة

تهدف التعديلات المقترحة في المشروع إلى تنظيم خيار زيادة رأس المال من خلال إصدار أسهم دون حق الأولوية وفقًا للمادة الأربعون بعد المائة من نظام الشركات، بما في ذلك تحديد فئات المستثمرين الذين يجوز طرح الأسهم المصدرة عليهم، وذلك ليكون خياراً إضافياً للشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية إلى جانب الخيارات المتاحة حالياً لزيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية أو إصدار الرسملة أو تحويل الديون أو الاستحواذ على شركة أو شراء أصل.

لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية

تهدف التعديلات المقترحة في المشروع إلى تطوير إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية المنظورة أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، والعمل على تطوير الإجراءات المعزِّزة لسرعة وكفاءة نظر الدعاوى والفصل فيها، وتطوير كل ما من شأنه تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية دعماً لنموها وازدهارها، وتعزيز حماية المستثمرين.

لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها

يهدف المشروع إلى تطوير الإطار التنظيمي للترخيص والإشراف والرقابة على أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية لتأدية مهامها والتزاماتها بفعالية، إضافة إلى تعزيز البيئة التنظيمية والاستقرار في السوق المالية، وتطوير كل ما من شأنه تعزيز ثقة المشاركين بالسوق المالية دعمًا لنموها وازدهارها، والعمل على تطوير الإجراءات الكفيلة بتحقيق الإشراف والرقابة الفعّالة على أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والمعايير في هذا الشأن.

4- منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية

استمراراً لدور الهيئة في تنظيم وتطوير السوق المالية، تستطلع الهيئة مرئيات العموم عن أي مشروع متعلق بلائحة تنفيذية جديدة قبل إصدارها أو تطوير أو تعديل لائحة تنفيذية مصدرة مسبقاً، وذلك لأخذ آراء المهتمين والمعنيين وملاحظاتهم، وبلغت استطلاعات مرئيات العموم (4) حالات استطلاع **خلال العام 2021م تسلمت الهيئة خلالها (503) من المرئيات.**

4
حالات استطلاع

503
من المرئيات

04

طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية

الفصل الأول: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة.
الفصل الثاني: الأصول المدارة.

04

الفصل الأول:
طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة

1- طرح وتسجيل الأسهم.
2- إجراءات الشركات المدرجة.
3- طرح الصكوك وأدوات الدين.
4- تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين في المملكة.

1- طرح وتسجيل الأسهم

شهدت طلبات الطرح العام وتسجيل الأسهم في السوقين الرئيسية والموازية التي تم الموافقة عليها من قبل الهيئة قفزة كبيرة خلال العام 2021م مقارنة بالعام السابق وذلك بنسبة 385.8% لتصل إلى 34 طلبا شكلت طلبات الطرح العام للأسهم في السوق الرئيسية 41.2% منها. (الجدول رقم (1)).

عدد طلبات الطرح العام وتسجيل الأسهم في السوقين الرئيسية والموازية التي وافقت عليها الهيئة

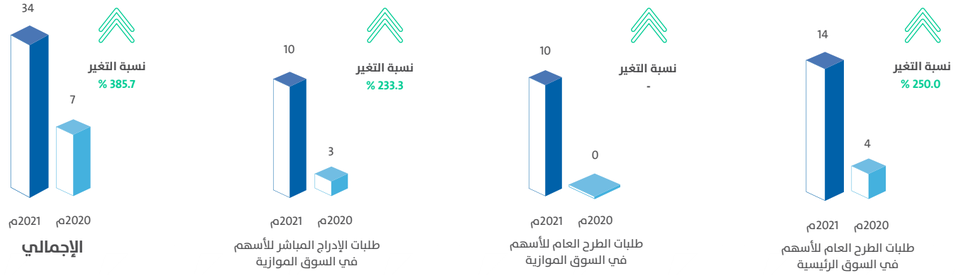

شهد العام 2021م زخمًا كبيرا في طروحات وإدراجات السوق المالية السعودية، إذ تم طرح جزء من 9 شركات طرحاً عاماً أولياً في السوق الرئيسية فيما تم طرح جزء من 3 شركات طرحًا عامًا أوليًا في السوق الموازية، هذا وقد شهدت السوق الرئيسية أول طرح عام ثانوي في تاريخها. (جدول رقم (2)). كما تم تسجيل أسهم 8 شركات لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية (جدول رقم (3)). كذلك تم ترقية شركة واحدة من السوق الموازية للسوق الرئيسية. وعلى صعيد آخر، فقد شهدت القيمة السوقية الإجمالية للأسهم المطروحة طرحاً عاماً أوليًا ارتفاعًا كبيرًا وذلك بنسبة 195.0% مقارنةً بالعام السابق. ومثلت القيمة السوقية للأسهم المطروحة طرحاً عاماً أوليًا النصيب الأكبر من إجمالي قيمة الطروحات والإدراجات بنسبة 84.9% (الجدول رقم (1)).

جدول رقم (1): طرح وتسجيل الأسهم مُصنفة بحسب نوع الطرح أو الإدراج

النوع	عام 2020م		عام 2021م	
	إجمالي القيمة (مليون ريال)	العدد	إجمالي القيمة (مليون ريال)	العدد
الطرح العام الأولي للأسهم في السوق الرئيسية والسوق الموازية *	30,522.0	4	90,047.0	12
الطرح العام الثانوي للأسهم في السوق الرئيسية	-	-	220,000	1
طرح خاص لأسهم **	7,294.0	88	11,590.0	82
طرح أسهم حقوق أولوية	6,016.8	10	2,434.5	12
إدراج مباشر في السوق الموازية	2,400.0	1	1,990.8	8
الإجمالي	**46,232.8**	**103**	***106,062.3**	**115**

* تمثل القيمة السوقية الإجمالية لجميع أسهم الشركات التي تم طرح أسهمها.
** تشمل إشعارات الإفصال المتسلمة المتعلقة بالأسهم المطروحة طرحاً خاصاً والمتحصلات المجمعة.
*** لم يتم تضمين قيمة الطرح العام الثانوي في السوق الرئيسية لإجمالي قيمة الشركات التي تم طرح أو تسجيل أسهمها لكونها تمثل قيمة شركة مدرجة مسبقًا.

الطرح العام في الأسهم

شهد العام 2021م موجة كبيرة من طروحات الشركات في السوق المالية (الجدول رقم (2)). وشهدت متحصلات الاكتتاب للأسهم المطروحة طرحًا عامًا في العام 2021 ارتفاعًا بنسبة 456.8% بالمقارنة بالعام 2020م.

جدول رقم (2): الشركات التي طرح جزء من أسهمها طرحًا عامًا خلال العام 2021م.

السوق	اسم الشركة	متحصلات الاكتتاب (مليون ريال)	نسبة الأسهم المطروحة إلى المصدرة	عدد مرات التغطية		عدد المكتتبين الأفراد (ألف مكتتب)
				الأفراد *	المؤسسات **	
السوق الرئيسية	شركة الخريف لتقنية المياه والطاقة	540.0	%30.0	15.0	63.2	137.0
	شركة ذيب لتأجير السيارات	516.0	%30.0	33.9	60.1	414.6
	شركة التنمية الغذائية	402.0	%30.0	11.7	95.3	69.6
	الشركة العربية لخدمات الإنترنت والاتصالات	3,624.0	%20.0	23.7	130.0	1,042.1
	شركة أعمال المياه والطاقة الدولية	4,547.1	%11.1	19.9	248.0	1,347.7
	الشركة العربية للتعهدات الفنية	1,500.0	%30.0	15.0	127.0	655.2
	شركة النايفات للتمويل	1,190.0	%35.0	21.0	136.0	306.8
	شركة مجموعة تداول السعودية القابضة	3,780.0	%30.0	4.0	121.0	598.3
	شركة المنجم للأغذية	1,080.0	%30.0	12.0	176.0	129.7
	شركة الاتصالات السعودية***	12,000.0	%6.0	-	-	231.0
السوق الموازية	شركة مطاعم بيت الشطيرة للوجبات السريعة	119.0	%29.0	****66.5		*****0.8
	شركة الحاسوب للتجارة	26.0	%20.0	****23.0		*****0.2
	شركة جروب فايف السعودية للأنابيب	98.0	%10.0	****12.0		*****1.2
الإجمالي		**29,422.1**				**4,934.2**

* احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها الأفراد على عدد الأسهم المخصصة لهم.
** احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتبت بها المؤسسات على عدد الأسهم المخصصة لهم.
*** أول طرح عام ثانوي في تاريخ السوق الرئيسية.
**** عدد مرات التغطية من قبل المستثمرين المؤهلين، سواء أكان المستثمر المؤهل فرداً أم مؤسسة.
***** مكتتب فرد ينطبق عليهم تعريف المستثمرين المؤهلين.

جدول رقم (3): الشركات التي سجلت أسهمها لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية خلال العام 2021م

اسم الشركة	الناقول	حديد وطني	مويي	غاز	فش فاش	المركز الكندي الطبي	بنان	إنماء الروابي	الإجمالي
القيمة السوقية عند الإدراج (مليون ريال)	60.9	448.1	160.0	65.0	56.5	300.3	300.0	600.0	**1,990.8**

وبالتزامن مع ارتفاع عدد الشركات التي طرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام، شهد العام 2021م ارتفاعًا كبيرًا في عدد المكتتبين الأفراد ومبالغ اكتتابهم (قبل رد الفائض) (جدول رقم (5)).

عدد المكتتبين الأفراد بحسب قنوات الاكتتاب في السوق الرئيسية

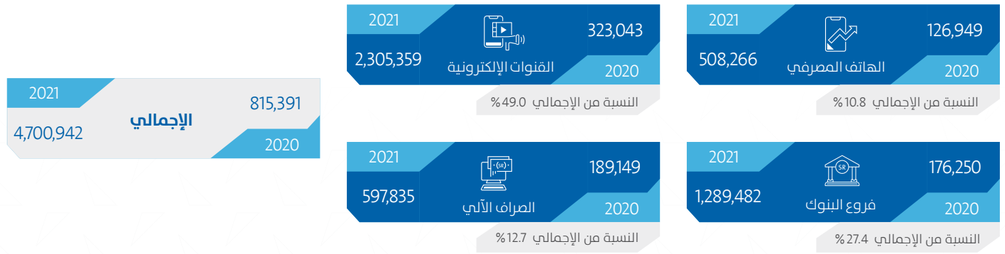

المبالغ المجمعة من الاكتتابات (قبل رد الفائض) بحسب قنوات الاكتتاب في السوق الرئيسية (مليون ريال)

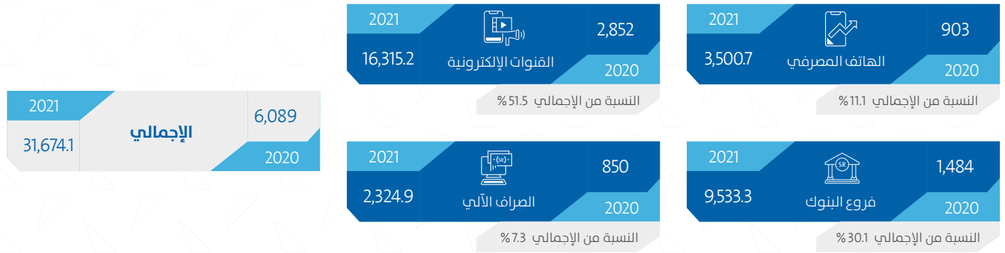

2- إجراءات الشركات المدرجة

الرسم البياني رقم (1): تعديل رؤوس أموال الشركات المدرجة خلال عام 2021م

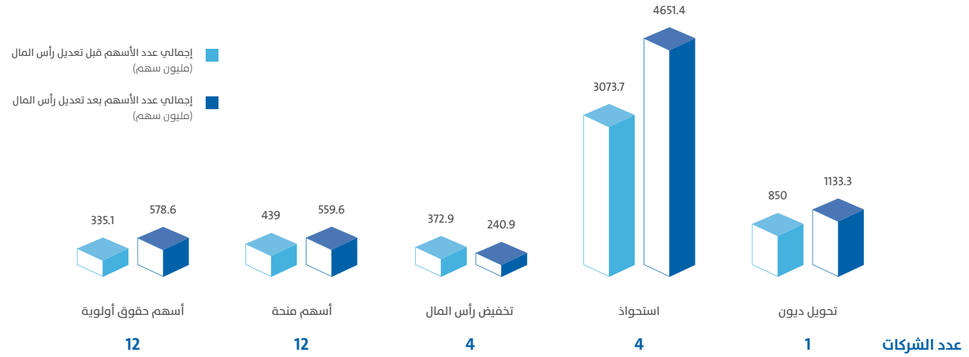

3- طرح الصكوك وأدوات الدين

ارتفع إجمالي الأموال المجموعة من الطرح الخاص للصكوك وأدوات الدين من 31.0 مليار ريال في العام 2020م ليصل إلى 37.2 مليار ريال خلال عام 2021م بنسبة ارتفاع تبلغ 20.2%. في حين انخفض عدد الطروح الخاصة المكتملة للصكوك وأدوات الدين من 47 في العام 2020م إلى 38 في العام 2021م. فيما لم يشهد العام 2021م أي طروح عامة للصكوك وأدوات الدين*.

الأموال المجموعة من الطرح الخاص للصكوك وأدوات الدين

31.0 مليار ريال في العام 2020م	37.2 مليار ريال في العام 2021م
	20.2% نسبة الارتفاع

عدد الطروح الخاصة المكتملة للصكوك وأدوات الدين

47 طرحًا خاصًا في العام 2020م	38 طرحًا خاصًا في العام 2021م
	19.1% نسبة الانخفاض

* لا تشمل أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية التي تعد طرحًا مستثنى.

4- تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين

شهدت سوق الصكوك وأدوات الدين عدداً من التطورات الإيجابية كان من أبرزها:

ارتفاع حجم سوق الصكوك وأدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 29% في نهاية عام 2021م.

ارتفاع حجم الأموال المجموعة من طرح الصكوك وأدوات الدين من طارحين محليين (قطاع خاص) ليبلغ 28.9 مليار ريال.

انضمام السوق المالية السعودية إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة للسندات الحكومية، ومؤشر آي بوكس للسندات الحكومية، الأمر الذي سيساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية لسوق الصكوك وأدوات الدين بما يكفل توسيع قاعدة المستثمرين.

ارتفاع عدد الصكوك وأدوات الدين المدرجة ليبلغ 79 صكاً/ أداة دين*.

ارتفاع القيمة المتداولة لسوق الصكوك وأدوات الدين لتبلغ 30.3 مليار ريال.

ربط شركة مركز إيداع الأوراق المالية مع «كلير ستريم» (مزود خدمات ما بعد التداول لمجموعة البورصة الألمانية)، مما سيسهل إجراءات استثمار المستثمرين الدوليين بما يكفل تعزيز الاستثمار الأجنبي في السوق المحلية للصكوك وأدوات الدين.

وقد عملت الهيئة خلال العام 2021م على عدد من الإجراءات بهدف الإسهام في تعزيز سوق الصكوك وأدوات الدين كان من أبرزها:

تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

اعتماد التعليمات الخاصة بمراكز إيداع الأوراق المالية الدولية، وتمكين ربط مركز إيداع مع مراكز إيداع الأوراق المالية الدولية.

تعديل القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.

إلزام المُصدرين لأدوات الدين المطروحة طرحاً خاصاً المقومة بالريال السعودي ومن الشركات السعودية المساهمة والمنشآت ذات الأغراض الخاصة التابعة لها بإيداعها لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) والإفصاح عن معلومات أدوات الدين المطروحة في موقع شركة السوق المالية السعودية (تداول).

تعديل لائحة صناديق الاستثمار.

* كانت الزيادة مدفوعة بإدراج الصكوك وأدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية والتي تعد طرحاً مستثنى.

ولهذه الإجراءات والتعديلات آثار إيجابية على سوق الصكوك وأدوات الدين وهي:

تقليص مدة مراجعة الهيئة لطلبات طرح وتسجيل أدوات الدين المطروحة طرحاً عاماً لتكون (20) يوماً بدلاً من (45) يوماً لتحفيز الطرح العام لأدوات الدين.

تحفيز الاستثمار الأجنبي وتعزيز السيولة وتوسيع قاعدة المستثمرين في السوق المالية عبر تسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي، وذلك بتمكين المستثمرين الأجانب من استخدام حساباتهم العالمية المسجلة لدى مراكز إيداع الأوراق المالية الدولية للاستثمار في سوق الصكوك وأدوات الدين المحلي.

تعزيز الشفافية والسيولة ورفع جاذبية وكفاءة السوق، بما يحفز إصدارات الصكوك وأدوات الدين والاستثمار فيها.

تحفيز مشاركة صناديق الاستثمار في سوق الصكوك وأدوات الدين بما يدعم تنويع الفرص الاستثمارية المتاحة لهم وتعميق السوق.

وقد شهدت السوق المالية السعودية ارتفاعًا مطردًا في عدد الصكوك وأدوات الدين المدرجة* (الرسم البياني رقم (2)).

الرسم البياني رقم (2): عدد الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية «تداول»

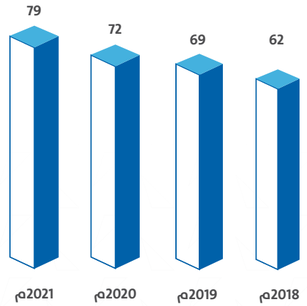

الرسم البياني رقم (3): عدد الصفقات على الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية «تداول»

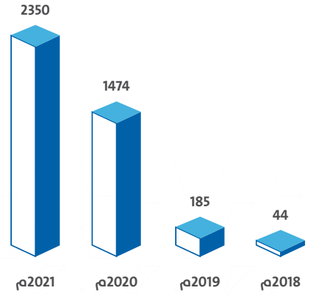

الرسم البياني رقم (4): قيمة تداولات الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية «تداول» (مليون ريال)

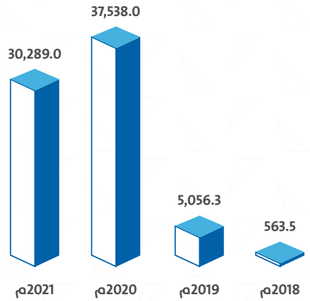

* كانت الزيادة مدفوعة بإدراج الصكوك وأدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية والتي تعد طرحاً مستثنى.

04

الفصل الثاني:
الأصول المدارة

1- صناديق الاستثمار.
2- المحافظ الخاصة المُدارة.

شهد إجمالي الأصول المدارة ارتفاعًا ملحوظًا بنهاية العام 2021م

1- صناديق الاستثمار

للعام السابع على التوالي، تحقق قيم أصول صناديق الاستثمار ارتفاعًا سنويًا بنسبة 18.5% في نهاية عام 2021م مقارنة بالعام السابق كذلك ارتفع عدد المشتركين في صناديق الاستثمار بنسبة كبيرة بلغت 47.3% مقارنة بالعام السابق ليبلغ عدد المشتركين 536.5 ألف مشترك. الجدول رقم (4)).

جدول رقم (4): مؤشرات قطاع صناديق الاستثمار*

العنصر	2020م			2021م			نسبة التغير للإجمالي
	عامة	خاصة	الإجمالي	عامة	خاصة	الإجمالي	
عدد الصناديق	254	437	**691**	256	495	**751**	%8.7
عدد المشتركين	358,894	5,301	**364,195**	529,312	7,202	**536,514**	%47.3
قيم الأصول (مليون ريال)	209,724.3	232,251.3	**441,975.7**	227,173.4	296,491.9	**523,665.3**	%18.5

* تشمل صناديق المؤشرات المتداولة والصناديق العقارية المتداولة.

1-1 صناديق الاستثمار العامة

شكلت قيم أصول صناديق الاستثمار العامة (التي تطرح وحداتها طرحًا عامًا) ما نسبته 43.4% من إجمالي قيم أصول الصناديق الاستثمارية بنهاية عام 2021م. كذلك ارتفع إجمالي عدد المشتركين في صناديق الاستثمار العامة بنسبة 47.5% ليصل عددهم إلى 529.3 ألف مشترك. (الجدول رقم (5)). و (الرسم البياني رقم (5)).

جدول رقم (5): مؤشرات صناديق الاستثمار العامة مصنفة بحسب نوع الصندوق

نوع الصندوق	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام 2020م	عام 2021م	نسبة التغير	عام 2020م	عام 2021م	نسبة التغير	عام 2020م	عام 2021م	نسبة التغير
أسهم	128	129	%0.8	142,968	142,316	%0.5-	21,220.7	25,096.0	%18.3
أدوات دين	12	14	%16.7	2,049	2,161	%5.5	17,368.1	34,403.6	%98.1
أسواق نقد	43	42	%2.3-	37,607	34,187	%9.1-	136,415.4	130,888.5	%4.1-
عقاري	10	8	%20.0-	7,212	7,078	%1.9-	7,544.9	6,708.9	%11.1-
قابض	23	22	%4.3-	5,422	6,275	%15.7	2,236.2	2,555.5	%14.3
متوازن	2	0	%100.0-	288	0	%100.0-	53.4	0.0	%100.0-
المؤشرات المتداولة	6	6	%0.0	4,899	9,874	%101.6	1,609.0	1,598.6	%0.6-
الاستثمار العقاري المتداول	17	17	%0.0	156,342	305,372	%95.3	21,645.0	22,008.8	%1.7
أخرى*	13	18	%38.5	2,107	22,049	%946.5	1,631.7	3,913.6	%139.9**
الإجمالي	**254**	**256**	**%0.8**	**358,894**	**529,312**	**%47.5**	**209,724.4**	**227,173.5**	**%8.3**

* تشمل أنواع صناديق الاستثمار الآتية: متعدد الأصول، والوقفي، والمغذي، والمغلقة المتداولة، وسلع.

** شهدت الصناديق متعددة الأصول والمضمنة في هذا التصنيف ارتفاعاً في قيم أصولها من 1,268 مليون ريال في نهاية عام 2020م إلى 2,843 مليون ريال في نهاية عام 2021م بنسبة زيادة قدرها 124.2%، كذلك شهدت قيم أصول الصناديق الوقفية ارتفاعاً في قيم أصولها من 325 مليون ريال في نهاية عام 2020م إلى 435 مليون ريال في نهاية عام 2021م بنسبة زيادة قدرها 33.8%، كما شهد عام 2021م طرح وحدات أول صندوق مغلق متداول، وبلغت قيم أصوله في نهاية العام 600.8 مليون ريال.

الرسم البياني رقم (5): توزع نسب أصول صناديق الاستثمار العامة بحسب نوع الصندوق لعام 2021م

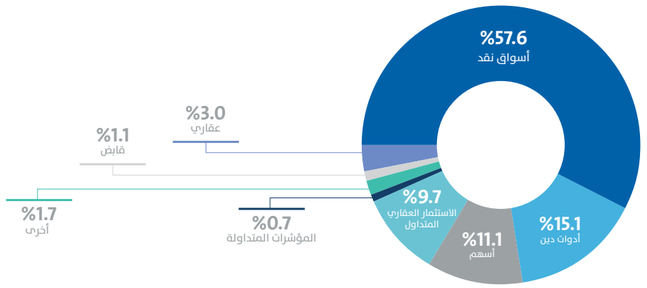

مؤشرات الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم مصنفة بحسب النطاق الجغرافي للعام 2021م

العنصر	أسهم محلية	أسهم خليجية	أسهم عربية	أسهم آسيوية	أسهم أمريكية	أسهم أوروبية	أسهم دولية أخرى	الإجمالي
عدد الصناديق	76	24	3	7	3	4	12	**129**
عدد المشتركين	130,555	7,876	210	907	697	408	1,663	**142,316**
قيم الأصول (مليون ريال)	17,669.0	2,084.3	180.1	776.1	1,765.0	853.6	1,768.0	**25,096.1**
نسبة قيم الأصول لإجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%70.4	%8.3	%0.7	%3.1	%7.0	%3.4	%7.0	

2-1 صناديق الاستثمار الخاصة

بلغت قيم أصول صناديق الاستثمار الخاصة (التي طُرحت وحداتها طرحاً خاصاً) ما نسبته 56.6% من إجمالي قيم أصول الصناديق الاستثمارية بنهاية عام 2021م. (الجدول رقم (6))

الجدول رقم (6): مؤشرات صناديق الاستثمار الخاصة مصنفة بحسب نوع الصندوق*

نوع الصندوق	عدد الصناديق			عدد المشتركين			قيم الأصول (مليون ريال)		
	عام 2020م	عام 2021م	نسبة التغير	عام 2020م	عام 2021م	نسبة التغير	عام 2020م	عام 2021م	نسبة التغير
أسهم	94	121	%28.7	412	685	%66.3	115,287.9	160,141.0	%38.9
أسهم ملكية خاصة	108	110	%1.9	1,368	1,889	%38.1	10,496.6	12,793.5	%21.9
أدوات دين	14	16	%14.3	483	711	%47.2	10,708.9	11,411.1	%6.6
أسواق نقد	7	6	%14.3-	109	110	%0.9	2,207.2	2,517.6	%14.1
عقاري	136	158	%16.2	2,531	3,194	%26.2	83,157.0	96,007.0	%15.5
وقفي	-	3	-	-	1	-	-	27.8	-
سلع	1	2	%100.0	0	0	-	0	0	-
متعدد الأصول	69	71	%2.9	207	340	%64.3	9,269.4	12,039.7	%29.9
تحوط ومشتقات مالية	1	1	%0.0	5	5	%0.0	323.1	353.9	%9.5
مغذي	1	1	%0.0	68	80	%17.6	292.1	405.7	%38.9
تمويلي	6	6	%0.0	118	187	%58.5	509.0	794.6	%56.1
الإجمالي	**437**	**495**	**%13.3**	**5,301**	**7,202**	**%35.9**	**232,251.2**	**296,491.9**	**%27.7**

* تشمل الصناديق في فترة الطرح

3-1 صناديق المؤشرات المتداولة

شهد عدد المشتركين في صناديق المؤشرات المتداولة قفزةً كبيرة خلال عام 2021م بارتفاع نسبته 101.6% مقارنة بالعام السابق (الجدول رقم (7)).

الجدول رقم (7): صناديق المؤشرات المتداولة

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)			عدد المشتركين		
	عام 2020م	عام 2021م	نسبة التغير	عام 2020م	عام 2021م	نسبة التغير
صندوق فالكم المتداول للأسهم السعودية	19.4	35.6	%83.7	527	2,247	%326.4
صندوق فالكم المتداول لقطاع البتروكيماويات	3.2	6.4	%102.0	211	490	%132.2
صندوق إتش إس بي سي السعودي 30 المتداول	9.6	13.1	%36.9	193	454	%135.2
صندوق الإنماء المتداول لصكوك الحكومة السعودية المحلية - قصيرة الاجل	1,291.4	1,271.5	%1.5-	187	396	%111.8
صندوق البلاد المتداول للصكوك السيادية السعودية	166.8	173.6	%4.1	1,287	2,912	%126.3
صندوق البلاد المتداول للذهب	118.8	98.4	%17.2-	2,494	3,375	%35.3
الإجمالي	**1,609.2**	**1,598.6**	**%0.6-**	**4,899**	**9,874**	**%101.6**

4-1 الصناديق العقارية المتداولة

ارتفع عدد المشتركين في الصناديق العقارية المتداولة بنهاية عام 2021م مقارنة بالعام السابق بنسبة 95.3% إلى ما يزيد على 305 ألف مشترك (الجدول رقم (8)).

الجدول رقم (8): الصناديق العقارية المتداولة بنهاية 2021م

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)			عدد المشتركين		
	عام 2020م	عام 2021م	نسبة التغير	عام 2020م	عام 2021م	نسبة التغير
الرياض ريت	2,384.3	2,548.6	%6.9	11,346	15,341	%35.2
الجزيرة موطن ريت	96.3	87.3	%9.3-	2,293	5,526	%141.0
جدوى ريت الحرمين	548.5	539.3	%1.7-	8,913	12,022	%34.9
تعليم ريت	656.3	645.3	%1.7-	2,451	5,683	%131.9
المعذر ريت	578.1	599.4	%3.7	4,830	7,231	%49.7
مشاركة ريت	1,208.9	1,323.3	%9.5	5,828	10,225	%75.4
ملكية ريت	1,298.6	1,049.6	%19.2-	5,589	6,781	%21.3
سيكو السعودية ريت	548.9	657.1	%19.7	4,490	7,390	%64.6
الأهلي ريت 1	1,913.3	1,943.1	%1.6	7,937	9,386	%18.3
دراية ريت	1,595.4	1,714.2	%7.5	9,261	16,433	%77.4
الراجحي ريت	2,338.0	2,122.4	%9.2-	26,447	31,609	%19.5
جدوى ريت السعودية	1,514.9	1,543.4	%1.9	10,402	11,542	%11.0
سدكو كابيتال ريت	1,074.1	1,048.5	%2.4-	17,825	93,977	%427.2
سويكورب وابل ريت	958.2	946.5	%1.2-	6,678	12,186	%82.5
ميفك ريت	1,241.1	1,060.5	%14.6-	16,251	16,236	%0.1-
بنيان ريت	1,963.1	2,136.4	%8.8	7,263	9,310	%28.2
الخبير ريت	1,727.2	2,043.8	%18.3	8,538	34,494	%304.0
الإجمالي	**21,645.2**	**22,008.7**	**%1.7**	**156,342**	**305,372**	**%95.3**

2- المحافظ الخاصة المدارة

ارتفع إجمالي قيم أصول المحافظ الخاصة المُدارة بنهاية عام 2021م بنسبة 38.3%مقارنة بالعام 2020م لتصل إلى 234.8 مليار ريال (الجدول رقم (9)).

الجدول رقم (9): قيم أصول المحافظ الخاصة المُدارة مصنفة بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	قيم الأصول (مليون ريال)		نسبة التغير
	عام 2020م	عام 2021م	
أسهم محلية	68,659.8	135,029.8	%96.7
أسهم عالمية	3,276.1	3,080.5	%6.0-
أدوات دين	6,507.3	9,321.3	%43.2
صناديق الاستثمار	45,275.3	40,539.9	%10.5-
أخرى	46,029.6	46,803.5	%1.7
الإجمالي	**169,748.1**	**234,775.0**	**%38.3**

05

الإفصاح والحوكمة في السوق المالية

الفصل الأول: الإفصاح

الفصل الثاني: حوكمة الشركات المدرجة

05

الفصل الأول:
الأفصاح

1- القوائم المالية للشركات المُدرجة.
2- إعلانات الشركات المُدرجة.

1- القوائم المالية للشركات المُدرجة[1]

عدد الملاحظات الواردة في تقرير مراجع الحسابات للقوائم المالية السنوية للشركات المدرجة التي استدعت فحص الهيئة

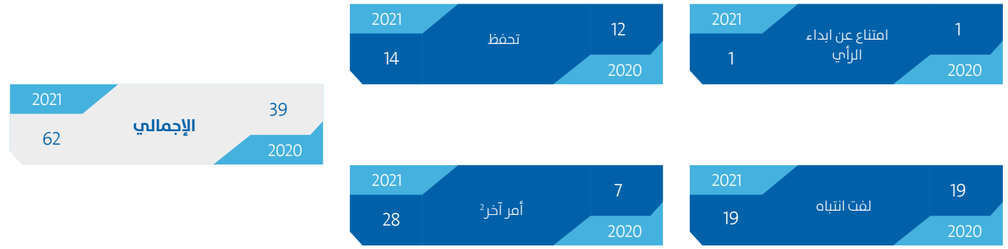

1 أعدت القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
2 هي فقرة تشير إلى أمر ما بخلاف الأمور المعروضة أو المفصح عنها في القوائم المالية، وتعد – حسب حكم المراجع – ذات صلة بفهم المستخدمين للمراجعة أو مسؤوليات المراجع أو تقريره.
ومثال ذلك: قيام المراجع بتضمين فقرة أمر آخر يشير فيها إلى أن أرقام المقارنة المعروضة في القوائم والخاصة بالفترة المالية السابقة قد تم مراجعتها من قبل مراجع آخر.

2- إعلانات الشركات المدرجة

الإعلانات المنشورة في الموقع الإلكتروني لتداول السعودية، مصنفةً بحسب نوع الإعلان

نوع الإعلان	عام 2020م		عام 2021م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
نتائج مالية	780	%19.8	800	%19.1	%2.6
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية	7	%0.2	15	%0.4	%114.3
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق منح أسهم	6	%0.2	16	%0.4	%166.7
توصية مجلس إدارة الشركة بخفض رأس مالها	10	%0.3	9	%0.2	%10.0-
الدعوة إلى حضور اجتماعات الجمعيات العمومية والإعلانات المتعلقة بنتائج تلك الاجتماعات	673	%17.1	693	%16.5	%3.0
توزيع أرباح	126	%3.2	182	%4.3	%44.4
إعلان إيضاحي	450	%11.4	500	%11.9	%11.1
أي تغير في تشكيل أعضاء مجلس إدارة الشركة وإداراتها العليا	156	%4.0	261	%6.2	%67.3
موافقة على منتج جديد	8	%0.2	8	%0.2	%0.0
التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى	1,716	%43.6	1,711	%40.8	%0.3-
الإجمالي	**3,932**	**%100**	**4,195**	**%100**	**%6.7**

05

الفصل الثاني:
حوكمة الشركات المدرجة

1- مجالس إدارات الشركات المدرجة
2- اللجان الرئيسية للشركات المُدرجة
3- تطوير الالتزام بحوكمة الشركات

1- مجالس إدارات الشركات المدرجة

تضمّنت المادة السادسة عشرة من لائحة حوكمة الشركات الشروط الواجبة لتكوين مجلس الإدارة، ومنها:

تناسب عدد أعضائه مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها، دون الإخلال بما ورد في الفقرة (أ) من المادة السابعة عشرة من هذه اللائحة.

أن تكون أغلبيته من الأعضاء غير التنفيذيين.

أن لا يقل عدد أعضائه المستقلين عن عضوين أو عن ثلث أعضاء المجلس، أيهما أكثر.

ويمثل الأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلون مجتمعين ما نسبته 91.4% من إجمالي مقاعد مجالس الإدارة في الشركات المدرجة في عام 2021م (الجدول رقم (10)).

الجدول رقم (10): تكوين مجالس الإدارة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

صفة العضوية	العدد عام 2020م	العدد عام 2021م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
الأعضاء غير التنفيذيين*	676	748	%46.8	%10.7
الأعضاء المستقلون**	708	714	%44.7	%0.8
الأعضاء التنفيذيون	130	137	%8.6	%5.4
الإجمالي	**1,514**	**1,599**	**%100**	**%5.6**

*العضو غير التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة، ولا يشارك في الأعمال اليومية لها.
** العضو المستقل: هو عضو مجلس إدارة غير تنفيذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، ولا تنطبق عليه أي من عوارض الاستقلال المنصوص عليها في المادة العشرين من لائحة حوكمة الشركات.

الجدول رقم (11): استقالات أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

صفة العضوية	عدد الاستقالات عام 2020م	عدد الاستقالات عام 2021م	النسبة من الإجمالي
الأعضاء غير التنفيذيين	27	17	%32.7
الأعضاء المستقلون	32	27	%51.9
الأعضاء التنفيذيون	5	8	%15.4
الإجمالي	**64**	**52**	**%100**

2- اللجان الرئيسية للشركات المُدرجة

أ- لجنة المراجعة

عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

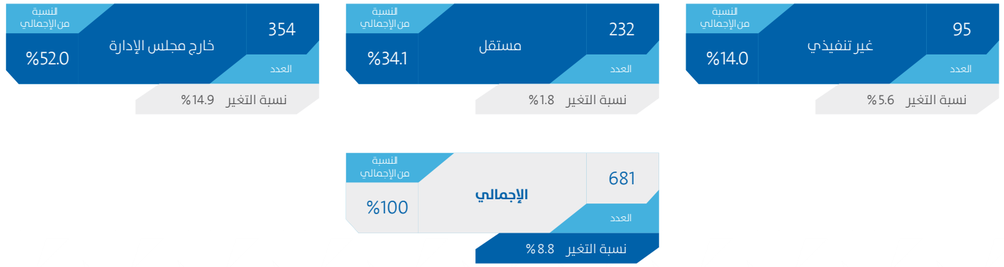

ب- لجنة المكافآت والترشيحات

الجدول رقم (12): عدد مقاعد لجان المكافآت والترشيحات في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

صفة العضوية	عام 2020م		عام 2021م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
غير تنفيذي	214	%35.2	221	%35.9	%3.3
مستقل	336	%55.3	319	%51.9	%5.1-
تنفيذي	0	%0.0	1	%0.2	-
خارج مجلس الإدارة	58	%9.5	74	%12.0	%27.6
الإجمالي	**608**	**%100**	**615**	**%100**	**%1.2**

3- تطوير الالتزام بحوكمة الشركات

تحقيقاً للأهداف الرامية إلى تطوير الالتزام بلائحة حوكمة الشركات، وزيادة الوعي باللائحة وتطوير ممارساتها لدى الشركات المدرجة والأطراف ذات العلاقة بالسوق المالية، حرصت الهيئة على المشاركة في عدة محافل دولية ومحلية وعقدت عدة ندوات وورش عمل خلال عام 2021م، تمثلت في الآتي:

01
حلقة نقاش
لقاء مع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بعنوان حوكمة الشركات - نظرة عامة
عن بعد

02
ورشة عمل
تقديم الدعم بعد الإدراج - الربع الثاني
عن بعد

03
ورشة عمل
أمين سر مجلس الإدارة في الشركات المدرجة
عن بعد

04
ورشة عمل
أفضل ممارسات الحوكمة مع هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية
عن بعد

05
ورشة عمل
تقديم الدعم بعد الإدراج - الربع الرابع
عن بعد

06
ورشة عمل
الاتجاهات الحديثة في حوكمة الشركات المساهمة العامة مع هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية
عن بعد

07
ورشة عمل
الوعاء الزكوي للشركات المدرجة مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
عن بعد

08
ورشة عمل
الاجتماع الـ40 للجنة حوكمة الشركات مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD
عن بعد

09
ورشة عمل
اجتماع الطاولة المستديرة الآسيوي لحوكمة الشركات مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD
عن بعد

06

حماية المستثمرين

الفصل الأول: توعية المستثمر.
الفصل الثاني: الرقابة.
الفصل الثالث: شكاوى وبلاغات المستثمرين ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها.
الفصل الرابع: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات.
الفصل الخامس: الطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين.
الفصل السادس: مكاتب المحاسبة والمحاسبون القانونيون المسجلون.

06

الفصل الأول:
توعية المستثمر

1- البرامج الإعلامية.
2- برامج الثقافة الاستثمارية.

تولي الهيئة منذ إنشائها التوعية والثقافة الاستثمارية في الأوراق المالية جل اهتمامها ورعايتها، سعياً منها لرفع وتعزيز مستوى الوعي بالأنظمة واللوائح التي تختص بتطبيقها، ورفع مستوى الثقافة المالية والاستثمارية، مما يسهم في زيادة مستويات الثقة، والحصيلة المعرفية، واكتساب المهارات اللازمة لإدارة الأدوات الاستثمارية، وجعل المستثمر أكثر قدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة للاستثمار وتنمية استثماراته وضخ الأموال والمدخرات في السوق المالية مما ينعكس إيجاباً على أداء الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى حماية المستثمرين من خلال رفع مستوى الوعي بالمخاطر التي قد يتعرضون لها في السوق المالية، والتصرفات التي تُعد تلاعباً أو تضليلاً في السوق المالية؛ لذا أوجدت الهيئة عدة قنوات لتوعية المستثمرين في السوق المالية نفذت من خلالها البرامج الرئيسة التالية:

1- البرامج الإعلامية

المواد الصحفية

نشرت الهيئة عدداً من المواد الصحفية والإعلامية في الوسائل الإعلامية المحلية والإقليمية والعالمية باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى بث أكثر من 1900 منشور في قنوات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، ويوتيوب، وتويتر).

الأخبار الصحفية

أصدرت الهيئة خلال عام 2021م 203 بياناً وإعلاناً (30 خبراً صحفياً، 173 إعلاناً) نشرتها على موقعها الإلكتروني، وشاركتها مع المتعاملين في السوق المالية من خلال وسائل الإعلام، ومنصات التواصل الاجتماعي، وموقع شركة السوق المالية «تداول». كما تم رصد وتقييم (600) مقالاً وتقريراً تتعلق بالسوق المالية السعودية وتشريعاتها في وسائل الإعلام المحلية والعالمية.

اللقاءات الإعلامية

عقدت الهيئة 34 لقاءً إعلامياً مع وسائل الإعلام، و10 لقاءات مع كتّاب الرأي الاقتصاديين، كذلك شاركت في عدد من المؤتمرات والندوات والمنتديات وورش العمل الإعلامية والتوعوية، وأصدرت عدة تقارير ترصد وتحلل دورياً ما يطرح في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي عن السوق المالية.

الحملات التواصلية

قامت الهيئة بإطلاق أكثر من 55 حملة تواصلية خلال عام 2021م.

2- برامج الثقافة الاستثمارية

نفذت الهيئة خلال عام 2021م ومن خلال برنامجيها التوعويين: «ثمين» و «المستثمر الذكي»، الانشطة الثقافية التالية:

إصدار وتوزيع الكتيبات والمجلات التوعوية

أعدت الهيئة من خلال برنامج «ثمين» 10 كتيبات صوتية جديدة خلال عام 2021م.

الحملات التوعوية من خلال منصات التواصل الاجتماعي

- بلغ عدد الرسائل التوعوية التي نشرتها اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص خلال عام 2021م 81 رسالة توعوية من خلال 4 حملات توعوية.
- خلال عام 2021م أنتجت الهيئة من خلال برنامجيها التوعويين «ثمين» و «المستثمر الذكي» 23 فيديو تم نشرها على صفحاتها في منصات التواصل الاجتماعي.

عقد الندوات وحلقات العمل

- عقدت الهيئة أكثر من 40 ورشة عمل توعوية.
- نظمت الهيئة (الملتقى السنوي لمؤسسات السوق المالية) بالتعاون مع لجنة مؤسسات السوق المالية.
- عقدت الهيئة (ندوة الاستقرار المالي) في نسختها السادسة بالتعاون مع وزارة المالية والبنك المركزي السعودي.

اللقاءات الجامعية:

خلال عام 2021م أقامت الهيئة من خلال برنامج «ثمين» 32 لقاءً جامعياً شمل 17 جامعة.

06

الفصل الثاني:
الرقابة

1- الرقابة على التداولات.
2- الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20 % فأكثر من رأس مالها.

1- الرقابة على التداولات

الجدول رقم (13): أبرز تطورات الرقابة على التداولات والتعاملات

العنصر	العدد عام 2020م	العدد عام 2021م	نسبة التغير
تنبيهات نظام الرقابة*	49,247	53,187	%8.0
البحث المكثف في التداولات المشتبه في مخالفتها	981	730	%25.6-
الاستفسارات الرقابية	194	156	%19.6-
تقرير اشتباهات مخالفة	19	16	%15.8-

*المقصود بـ «تنبيهات نظام الرقابة»: الإشعارات الصادرة عن النظام الرقابي الآلي بوجود اشتباه مخالفة في تداول ورقة مالية.

الجدول رقم (14): عمليات البحث المكثف للتداولات والتعاملات المشتبه في مخالفتها الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب مصدر البحث

مصادر البحث المكثف	عام 2020م		عام 2021م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
مراقبة السوق*	332	% 33.8	282	% 38.6	%15.1-
تنبيه**	649	% 66.2	448	% 61.4	%31.0-
الإجمالي	**981**	**% 100**	**730**	**% 100**	**%25.6-**

*المقصود بـ «مراقبة السوق»: رصد الاشتباهات عن طريق متابعة التداولات في السوق المالية بشكل مباشر وتحليلها.
**المقصود بـ «التنبيه»: الاشتباه الذي يُرصد عن طريق صدور إشارة من النظام الرقابي «SMARTS» إلى وجود تداولات غير اعتيادية.

منها:
- **53,187** تنبيهات نظام الرقابة عام 2021م

نتج عنها:
- **730** حالة تم البحث المكثف في التداولات المشتبه في مخالفتها
- **156** حالة استفسارات رقابية
- **16** تقرير اشتباهات مخالفة

2- الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها

حرصاً من الهيئة على تعزيز حماية المستثمرين وتطوير الإجراءات المرتبطة بتقليص مخاطر السوق المالية، تم العمل بالإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق والتي بلغت خسائرها المتراكمة 20 % فأكثر من رأس مالها في ضوء نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 3) وتاريخ 1437/1/28هـ الموافق 2015/11/10م.

الجدول رقم (15): الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20 % فأكثر من رأس مالها عام 2021م*

نسبة الخسائر المتراكمة	العدد
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 20 % فأكثر وبما يقل عن 35 % من رأس مالها	14
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 35 % فأكثر وبما يقل عن 50 % من رأس مالها	10
الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 50 % فأكثر	7
الإجمالي	**31**

* تم اعتماد بيانات الخسائر المتراكمة للعام 2021م من القوائم المالية الأولية لفترة الربع الثالث المنتهية في 30 سبتمبر 2021م وذلك لأن مهلة النشر للقوائم المالية السنوية 2021م تنتهي في 31 مارس 2022م، أي بعد صدور هذا التقرير.

06

الفصل الثالث:
شكاوى وبلاغات المستثمرين ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

1- مركز الاتصال.
2- بلاغات المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية.
3- شكاوى المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية.
4- مباشرة الإجراءات في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها.
5- قضايا مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها.

1- مركز الاتصال

26,242

الوارد الإجمالي عام 2021م، ويشمل:

19,978

اتصالاً هاتفياً

5,950

رسالةً إلكترونية

314

تواصلاً عبر قنوات التواصل الاجتماعي

17,971

الوارد الإجمالي عام 2020م، ويشمل:

14,897

اتصالاً هاتفياً

2,893

رسالةً إلكترونية

181

تواصلاً عبر قنوات التواصل الاجتماعي

القنوات الرسمية لاستقبال البلاغات والشكاوى

إدارة حماية المستثمر

الرياض-طريق الملك فهد-مقر هيئة السوق المالية

موقع الهيئة على شبكة الإنترنت

www.cma.org.sa

البريد الإلكتروني

Investor.Protection@cma.org.sa

تطبيق حماية المستثمر على الأجهزة الذكية

تحميل التطبيق لنظام الآندرويد:

https://t.co/QecXljVQVP

ولنظام الآيفون آي أو إس (IOS):

https://itunes.apple.com/us/app/capital-market-authority-cma/id1269465692?mt=8

2- بلاغات المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية

استمراراً لجهود الهيئة في حماية المستثمرين وضمان سلامة السوق وتعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية، فقد أولت مهمة تلقي بلاغات المستثمرين غاية الاهتمام، حيث سعت الهيئة منذ إنشائها إلى تيسير سبل تقديم البلاغات عن حالات الاشتباه في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، وتذليل العقبات التي قد تواجه مقدمي البلاغات من خلال توفير العديد من القنوات الرسمية لاستقبال البلاغات والاشتباهات في أي أعمال أو تصرفات تنطوي على مخالفة لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

الجدول رقم (16): عدد البلاغات المتسلمة مصنفة بحسب موضوعاتها

موضوع البلاغ	العدد عام 2020م	العدد عام 2021م	نسبة التغير
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	803	687	%14.4-
أعمال مؤسسات السوق	298	125	%58.1-
حوكمة الشركات	322	198	%38.5-
القوائم المالية	9	9	%0.0
سلوكيات السوق	35	99	%182.9
المنتجات الاستثمارية والطرح	6	20	%233.3
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	-	8	-
أخرى*	-	214	-
الإجمالي	**1,473**	**1,360**	**%7.7-**

*بلاغات أغلقت خلال مرحلة التسجيل وقبل التصنيف.

الجدول رقم (17): عدد البلاغات مصنفة بحسب المبلّغ عنه

المبلغ عنهم	العدد عام 2020م	العدد عام 2021م	نسبة التغير
مؤسسات السوق المالية	290	90	%69.0-
الشركات المدرجة	323	167	%48.3-
أفراد	380	531	%39.7
مؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية	19	29	%52.6
جهات غير مرخص لها تمارس أعمال الأوراق المالية	461	242	%47.5-
هيئة السوق المالية	-	9	-
أخرى	-	292	-
الإجمالي	**1,473**	**1,360**	**%7.7-**

3- شكاوى المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية:

تستند الهيئة في استقبال الشكاوى إلى مهامها ومسؤولياتها التي نص عليها نظام السوق المالية والأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها ولا سيما مسؤولياتها المتعلقة بحماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب. وفي سبيل ذلك اتخذت الهيئة عدة خطوات، من بينها: فتح قنوات عديدة لاستقبال شكاوى المستثمرين، ومتابعة مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، بالإضافة إلى تنظيم أعمال الدعاوى الجماعية لتعويض المتضررين من مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

الجدول رقم (18): عدد الشكاوى المتسلمة مصنفة بحسب موضوعاتها

العنصر	العدد عام 2020م	النسبة من الإجمالي	العدد عام 2021م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
الاتفاقيات والعقود بين المستثمرين والوسطاء	49	% 0.5	77	% 0.5	%57.1
الاكتتابات العامة وحقوق الأولوية	247	% 2.4	628	% 4.4	%154.3
الخدمات المقدمة من مؤسسات السوق المالية	2,670	% 25.7	6,605	% 46.0	%147.4
الصناديق الاستثمارية	159	% 1.5	198	% 1.4	%24.5
المحافظ الاستثمارية	652	% 6.3	1,847	% 12.9	%183.3
تنفيذ صفقات الأوراق المالية	220	% 2.1	223	% 1.6	%1.4
حوكمة الشركات	1,214	% 11.7	1,102	% 7.7	%9.2-
صرف أرباح الشركات المدرجة	836	% 8.0	924	% 6.4	%10.5
ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	987	% 9.5	877	% 6.1	%11.1-
طلبات التعويض المتعلقة بمخالفات النظام واللوائح التنفيذية	891	% 8.6	1,317	% 9.2	%47.8
شكاوى خارجة عن اختصاص هيئة السوق المالية	47	% 0.5	267	% 1.9	%468.1
أخرى*	2,419	% 23.3	307	% 2.1	%87.3-
الإجمالي	**10,391**	**% 100**	**14,372**	**% 100**	**%38.3**

*شكاوى أغلقت خلال مرحلة التسجيل وقبل التصنيف.

الجدول رقم (19): عدد الشكاوى مصنفةً بحسب المشتكى عليه

المشتكى عليه	العدد عام 2020م	النسبة من الاجمالي	العدد عام 2021م	النسبة من الاجمالي	نسبة التغير
مؤسسات السوق المالية	4,304	% 41.4	7,099	% 49.4	%64.9
الشركات المدرجة	2,963	% 28.5	2,843	% 19.8	%4.1-
أفراد	1,142	% 11.0	1,131	% 7.9	%1.0-
هيئة السوق المالية	190	% 1.8	406	% 2.8	%113.7
مؤسسات غير مرخص لها وشركات غير مدرجة	1,319	% 12.7	2,033	% 14.1	%54.1
شركة تداول السعودية	295	% 2.8	580	% 4.0	%96.6
شركة مركز إيداع الأوراق المالية	178	% 1.7	150	% 1.0	%15.7-
لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	0	% 0	72	% 0.5	-
أخرى	0	% 0	58	% 0.4	-
الإجمالي	**10,391**	**% 100**	**14,372**	**% 100**	**%38.3**

الجدول رقم (20): حالات الشكاوى التي عالجتها الهيئة خلال العام 2021م

حالة الشكوى	عام 2020م	عام 2021م	نسبة التغير
تحت الدراسة	694	995	%43.4
سُوّيت	7,527	9,712	%29.0
إخطار المشتكي للتوجه إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	2,170	1,493	%31.2-
أخرى	0	2,172	-
الإجمالي	**10,391**	**14,372**	**%38.3**

الدعاوى الجماعية

يتضمن مفهوم الدعاوى الجماعية، الدعوى التي تقام من مجموعة أشخاص، تشترك دعواهم في نفس الأسس النظامية والوقائع والطلبات. وقد عملت الهيئة خلال عام 2021م على عدد من الدعاوى الجماعية، وأتاحت طلبات الانضمام لكل من يدعي وقوع الضرر عليه خلال المدد النظامية المحددة في لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية.

1,655 متقدماً

الدعوى الجماعية المتعلقة بالمخالفات المرتكبة من بعض كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس إدارة إحدى الشركات المدرجة.

432 متقدماً

الدعوى الجماعية المقامة ضد بعض أعضاء مجلس إدارة وموظفي شركة أُلغي إدراجها.

4- مباشرة الإجراءات في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

تنص الفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية على أنه: «لأغراض إجراء جميع التحقيقات التي يرى المجلس ضرورتها لتطبيق أحكام هذا النظام واللوائح والقواعد الصادرة طبقاً لأحكامه، يتمتع أعضاء الهيئة وموظفوها الذين يحددهم المجلس بصلاحية استدعاء الشهود، وأخذ الأدلة، وطلب تقديم أي سجلات، أو أوراق أو أي وثائق أخرى قد تراها الهيئة ذات صلة أو مهمة لتحقيقها. ويجوز للهيئة التفتيش على السجلات وغيرها من المستندات أياً كان حائزها، لتقرر ما إذا كان الشخص المعني قد خالف أو يوشك أن يخالف أحكام هذا النظام، أو اللوائح التنفيذية، أو القواعد الصادرة عن الهيئة».

مباشرة الإجراءات في القضايا الواردة في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

*تشمل قضايا متسلمة لذات العام والأعوام السابقة.

5- قضايا مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

الجدول رقم (21): عدد القضايا الواردة والمنتهية الإجراءات فيها المتعلقة بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة حسب نوع المخالفة*

نوع المخالفة	الواردة			أُنهيت الإجراءات فيها**		
	عام 2020م	عام 2021م	نسبة التغير	عام 2020م	عام 2021م	نسبة التغير
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	24	24	%0.0	39	20	%48.7-
لائحة حوكمة الشركات	27	17	%37.0-	16	29	%81.3
لائحة الاندماج والاستحواذ	0	0	-	0	0	-
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	8	7	%12.5-	6	6	%0.0
لائحة مؤسسات السوق المالية	39	25	%35.9-	43	22	%48.8-
تعليمات الحسابات الاستثمارية	0	1	-	0	1	-
التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات	0	1	-	0	1	-
لائحة سلوكيات السوق	21	18	%14.3-	14	21	%50.0
لائحة أعمال الأوراق المالية	34	20	%41.2-	50	26	%48.0-
قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة	2	7	%250.0	2	7	%250.0
قواعد الإدراج	1	2	%100.0	1	1	%0.0
قرارات مجلس الهيئة	3	3	%0.0	3	5	%66.7
تعاميم الهيئة	7	7	%0.0	2	10	%400.0
الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة	0	1	-	0	0	-
لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية	1	0	%100.0-	0	1	-
نظام الشركات	18	9	%50.0-	36	9	%75.0-
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتاهما التنفيذيتان	3	1	%66.7-	2	1	%50.0-
الإجمالي	**188**	**143**	**%23.9-**	**214**	**160**	**%25.2-**

*قد تشترك أكثر من مخالفة في قضية واحدة، وعليه تم تصنيف القضية بناء على المخالفة الأبرز.
**تشمل قضايا لأعوام سابقة.

06

الفصل الرابع:
الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات

1- القضايا القائمة المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها.
2- القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها.
3- اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المنظورة المقامة من الهيئة أو ضدها.
4- الأحكام النهائية في الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها.
5- القضايا والمخالفات التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة.
6- متابعة تنفيذ قرارات العقوبات.
7- تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها.
8- الغرامات والجزاءات المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها.
9- المبالغ المحكوم بها في الدعاوى المدنية والدعاوى الجزائية الصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

1- القضايا القائمة المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها

تتولى الهيئة الترافع أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في شأن القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها، المتعلقة بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، ويحق للهيئة استئناف قرار اللجنة أمام لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية، وتعد قرارات لجنة الاستئناف نهائية واجبة النفاذ.

الجدول رقم (22): عدد القضايا القائمة والمنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها مصنفة حسب نوع القضية

نوع القضية*	لجنة الفصل		لجنة الاستئناف	
	عام 2020م	عام 2021م	عام 2020م	عام 2021م
مخالفة لائحة سلوكيات السوق	0	2	0	0
مخالفة قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	2	2	0	0
الدعاوى المقامة ضد قرارات مجلس الهيئة أو الإجراءات والتعليمات والتعاميم الصادرة عن الهيئة	3	8	0	6
الإجمالي	**5**	**12**	**0**	**6**

*تم حذف عدد من القضايا المذكورة في التقرير السنوي السابق نظراً لنقل الاختصاص لقضايا «التلاعب والتضليل» و«ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص» و«التداول بناء على معلومة داخلية» إلى النيابة العامة؛ ونقل اختصاص «دعوى التنفيذ» إلى المحاكم الإدارية بديوان المظالم.

2- القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها

الجدول رقم (23): عدد القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها

الجهة القضائية	نوع الدعوى	عدد القضايا	
		عام 2020م	عام 2021م
المحكمة الإدارية	إدارية / تنفيذ	4	6
محكمة التنفيذ	تنفيذ	1	1
المحكمة العامة	تنفيذ	0	1
الإجمالي		**5**	**8**

3- اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المنظورة المقامة من الهيئة أو ضدها

تتولى الهيئة إعداد لوائح الادعاء والمذكرات الجوابية والاستئنافية في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها.

الجدول رقم (24): عدد اللوائح والمذكرات والتظلمات في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها

اللوائح / المذكرات / التظلمات	عام 2020م	عام 2021م	نسبة التغير
لوائح دعاوى ومذكرات جوابية في القضايا المقامة من الهيئة	14	29	%107.1
مذكرات جوابية في القضايا المقامة ضد الهيئة	27	35	%29.6
لوائح الاستئناف المقدمة ضد القرارات والأحكام الصادرة عن الجهات القضائية المختصة	9	7	%22.2-
التظلمات ضد القرارات والإجراءات الصادرة عن الهيئة	16	45	%181.3
الإجمالي	**66**	**116**	**%75.8**

4- الأحكام النهائية في الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها

الجدول رقم (25): الأحكام النهائية في الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها

التصنيف	عام 2020م			عام 2021م			نسبة التغير في الإجمالي
	مقامة من الهيئة	مقامة ضد الهيئة	الإجمالي	مقامة من الهيئة	مقامة ضد الهيئة	الإجمالي	
انتهت بحكم نهائي لصالح الهيئة	4	10	14	4	5	9	%35.7-
انتهت بحكم نهائي ضد الهيئة	1	0	1	0	0	0	%100-

5- القضايا والمخالفات التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة

بلغ عدد القضايا التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة منذ صدور الأمر السامي رقم 4690 وتاريخ 1435/2/6هـ، القاضي بنقل اختصاصات الجهات واللجان المتعلقة بالتحقيق والادعاء في الجرائم الجنائية إلى النيابة العامة 193 قضية حتى نهاية عام 2021م، منها 28 قضية منظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، و11 قضية تم إحالتها إلى النيابة العامة وما زالت تحت الإجراء، وبلغ عدد القضايا المنتهية 154 قضية.

الجدول رقم (26): عدد المخالفات التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة

المادة المخالفة	2020م	2021م
المادة (31): مخالفات ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	15	22
المادة (49): مخالفات تلاعب وتضليل	10	13
المادة (50): مخالفات التداول بناء على معلومة داخلية	1	5
المادة (211) من نظام الشركات	1	2
الإجمالي	**27**	***42**

*يمثل عدد المخالفات في القضايا المحالة إلى النيابة العامة خلال عام 2021م والبالغ عددها 32 قضية، وقد تشترك أكثر من مخالفة في قضية واحدة.

6- متابعة تنفيذ قرارات العقوبات

تتولى الهيئة متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلسها، والقرارات الوقتية المتعلقة بالحجز التحفظي ورفع الحجز التحفظي الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، والقرارات النهائية الصادرة عن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، وذلك عبر الخطوتين التاليتين:

أ- تبليغ المخالف والجهات المعنية بتنفيذ قرارات العقوبات الصادرة بحق المخالف.

ب- متابعة تنفيذ قرارات العقوبات.

الجدول رقم (27): نسبة التنفيذ لقرارات العقوبات الواجب تنفيذها خلال العام ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب مُصدرها

مُصدر القرار	عام 2020م			عام 2021م		
	العدد*	المُنفذ	نسبة المُنفذ	العدد**	المُنفذ	نسبة المُنفذ
مجلس هيئة السوق المالية	69	59	% 85.5	82	64	% 78.0
لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية	21	12	% 57.1	24	6	% 25.0
الإجمالي	**90**	**71**	**% 78.9**	**106**	**70**	**% 66.0**

*يشير العدد إلى القرارات الواجب تنفيذها خلال العام، والتي لا تشمل قرارات الربع الرابع من عام 2020م، باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام، إذ تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2019م حتى الربع الثالث من عام 2020م.

** يشير العدد إلى القرارات الواجب تنفيذها خلال العام، والتي لا تشمل قرارات الربع الرابع من عام 2021م، باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام، إذ تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2020م حتى الربع الثالث من عام 2021م.

7- تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

الجدول رقم (28): عدد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها الذين صدرت بشأنهم قرارات واجبة التنفيذ خلال عام 2021م*

نوع المخالف	العدد	المُنفذ	نسبة المُنفذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
مستثمر	137	86	% 62.8	51	% 37.2
مؤسسة سوق مالية / شخص مسجل	34	32	% 94.1	2	% 5.9
شركة مدرجة	12	12	% 100.0	0	% 0.0
كبار التنفيذيين	174	130	% 74.7	44	% 25.3
الإجمالي	**357**	**260**	**% 72.8**	**97**	**% 27.2**

* القرارات الواجب تنفيذها تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2020م حتى الربع الثالث من عام 2021م.

الجدول رقم (29): عدد مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها التي صدرت بشأنها قرارات واجبة التنفيذ خلال عام 2021م*

النظام/اللائحة	العدد	المُنفذ	نسبة المُنفذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	23	22	% 95.7	1	% 4.3
لائحة حوكمة الشركات	104	74	% 71.2	30	% 28.8
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	7	7	% 100.0	0	% 0
لائحة مؤسسات السوق المالية	22	22	% 100.0	0	% 0
لائحة سلوكيات السوق	130	82	% 63.1	48	% 36.9
لائحة أعمال الأوراق المالية	14	10	% 71.4	4	% 28.6
قرارات مجلس الهيئة	4	4	% 100.0	0	% 0
تعاميم الهيئة	14	12	% 85.7	2	% 14.3
نظام الشركات	38	26	% 68.4	12	% 31.6
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتيهما التنفيذية	1	1	% 100.0	0	% 0
الإجمالي	**357**	**260**	**% 72.8**	**97**	**% 27.2**

* القرارات الواجب تنفيذها تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2020م حتى الربع الثالث من عام 2021م.

الجدول رقم (30): تصنيف العقوبات الصادرة عن المجلس ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

نوع العقوبة	عام 2020م		عام 2021م		نسبة التغير
	العدد*	النسبة من الإجمالي	العدد**	النسبة من الإجمالي	
غرامة مالية	159	% 82.4	292	% 74.3	%83.6
المنع من مزاولة الوساطة أو إدارة المحافظ أو العمل مستشار استثمار أو أي وظيفة واجبة التسجيل	11	% 5.7	26	% 6.6	%136.4
المنع من العمل في الشركات المدرجة في السوق المالية	11	% 5.7	35	% 8.9	%218.2
المنع من شراء الأسهم في الشركات المدرجة	9	% 4.7	40	% 10.2	%344.4
أخرى***	3	% 1.6	0	% 0.0	%100.0-
الإجمالي	**193**	**% 100**	**393**	**% 100**	**%103.6**

* يشير العدد إلى القرارات الواجب تنفيذها خلال العام، والتي لا تشمل قرارات الربع الرابع من عام 2020م، باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام، إذ تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2019م حتى الربع الثالث من عام 2020م.

** يشير العدد إلى القرارات الواجب تنفيذها خلال العام، والتي لا تشمل قرارات الربع الرابع من عام 2021م، باعتبار أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام، إذ تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2020م حتى الربع الثالث من عام 2021م.

*** تشمل عقوبات إدارية واحترازية.

8- الغرامات والجزاءات المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

الجدول رقم (31): إجمالي الغرامات والجزاءات المالية الواجب تنفيذها بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب النظام أو اللائحة

النظام/اللائحة	عام 2020م		
	إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية الواجب تحصيلها بقرارات من 2019/10/1م حتى 2020/9/30م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام 2020م إنفاذاً للقرارات من 2019/10/1م حتى 2020/9/30م (ريال)	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	2,530,000	2,270,000	% 89.7
لائحة حوكمة الشركات	2,530,000	1,350,000	% 53.4
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	60,000	60,000	% 100.0
لائحة مؤسسات السوق المالية	2,200,000	2,200,000	% 100.0
قواعد الكفاية المالية	20,000	20,000	% 100.0
لائحة سلوكيات السوق	62,105,279	27,578,662	% 44.4
لائحة أعمال الأوراق المالية	1,234,400	421,636	% 34.2
قرارات مجلس الهيئة	0	0	-
تعاميم الهيئة	0	0	-
نظام الشركات	2,030,000	2,010,000	% 99.0
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتاهما التنفيذيتان	200,000	200,000	% 100.0
الإجمالي	**72,909,679**	**36,110,298**	**% 49.5**

النظام/اللائحة	عام 2021م		
	إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية الواجب تحصيلها بقرارات من 2020/10/1م حتى 2021/9/30م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام 2021م إنفاذاً للقرارات من 2020/10/1م حتى 2021/9/30م (ريال)	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	1,280,000	1,230,000	% 96.1
لائحة حوكمة الشركات	5,950,000	2,160,000	% 36.3
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	1,965,000	1,965,000	% 100.0
لائحة مؤسسات السوق المالية	8,092,874	8,092,874	% 100.0
قواعد الكفاية المالية	0	0	-
لائحة سلوكيات السوق	206,747,480	28,521,976	% 13.8
لائحة أعمال الأوراق المالية	1,020,000	690,002	% 67.6
قرارات مجلس الهيئة	140,000	140,000	% 100.0
تعاميم الهيئة	65,000	10,000	% 15.4
نظام الشركات	5,250,000	1,942,500	% 37.0
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتاهما التنفيذيتان	200,000	200,000	% 100.0
الإجمالي	**230,710,354**	**44,952,352**	**% 19.5**

الجدول رقم (32): إجمالي الغرامات والجزاءات المالية الواجب تنفيذها بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

نوع المخالف	عام 2020م			عام 2021م	
	إجمالي المبالغ الواجب تحصيلها إنفاذاً للقرارات من 2020/9/30م حتى 2019/10/1م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام 2020م إنفاذاً للقرارات من 2020/9/30م حتى 2019/10/1م (ريال)	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة والجزاء	إجمالي المبالغ الواجب تحصيلها إنفاذاً للقرارات من 2021/9/30م حتى 2020/10/1م (ريال)	إجمالي المبالغ المحصلة عام 2021م إنفاذاً للقرارات من 2021/9/30م حتى 2020/10/1م (ريال)	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة والجزاء
مستثمر	63,289,679	27,950,298	% 44.2	206,067,480	27,711,978	% 13.4
كبار تنفيذيين	6,690,000	5,440,000	% 81.3	14,100,000	6,752,500	% 47.9
شخص مسجل	300,000	300,000	% 100.0	0	0	-
شركة مدرجة	400,000	190,000	% 47.5	190,000	190,000	% 100.0
مؤسسة سوق مالية	2,230,000	2,230,000	% 100.0	10,352,874	10,297,874	% 99.5
الإجمالي	**72,909,679**	**36,110,298**	**% 49.5**	**230,710,354**	**44,952,352**	**% 19.5**

9- المبالغ المحكوم بها في الدعاوى المدنية والدعاوى الجزائية الصادرة بقرارات قطعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

المبالغ المحكوم بها في الدعاوى المدنية الصادرة بقرارات قطعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

93,758,611.52 ريال

التعويضات عام 2020م

198,944.00 ريال

أتعاب متابعة الدعاوى عام 2020م

93,957,555.52 ريال

الإجمالي عام 2020م

366,711,547.05 ريال

التعويضات عام 2021م

514,254.00 ريال

أتعاب متابعة الدعاوى عام 2021م

367,225,801.05 ريال

الإجمالي عام 2021م

المعوضون بمبالغ التعويضات المحكوم بها الصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

445

عدد المعوضين عام 2020م

553

عدد المعوضين عام 2021م

الجدول رقم (33): مبالغ التعويضات المحكوم بها الصادرة بقرارات قطعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

التصنيف	عام 2020م	عام 2021م
ضد ممارسي أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	29,565,194.02	17,624,579.35
ضد مخالفي لائحة سلوكيات السوق والمادة (49) من نظام السوق المالية	17,442.00	274,396,207.52
ضد مؤسسات السوق المالية	36,706,167.00	17,863,239.82
ضد شركة مدرجة	24,644,330.02	13,241,854.84
دعوى جماعية	2,454,558.87	40,214,110.73
أخرى	370,919.61	3,371,554.79
الإجمالي	**93,758,611.52**	**366,711,547.05**

مبالغ المكاسب غير المشروعة والغرامات المالية المحكوم بها الصادرة بقرارات قطعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

210,346,220.91 ريال

المكاسب غير المشروعة عام 2020م

37,129,400.00 ريال

الغرامات المالية عام 2020م

247,475,620.91 ريال

الإجمالي عام 2020م

23,102,102.87 ريال

المكاسب غير المشروعة عام 2021م

3,735,000.00 ريال

الغرامات المالية عام 2021م

26,837,102.87 ريال

الإجمالي عام 2021م

06

الفصل الخامس:
الطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين

وزارة العدل

907,809 العدد

%242.5 نسبة التغير *

جهات حكومية

1,021 العدد

%188.4 نسبة التغير *

مستثمرون / ورثة

6,324 العدد

%129.2 نسبة التغير *

الإجمالي

915,154 العدد

%241.3 نسبة التغير *

عدد الأوامر القضائية الواردة عبر نظام «نافذ»

902,638 العدد

%243 نسبة التغير*

* نسب التغير مقارنة بعام 2020م.

الجدول رقم (33): الطلبات الواردة إلى الهيئة مصنفة بحسب نوع الطلب

نوع الطلب	عام 2020م	عام 2021م	نسبة التغير
إفصاح	4,680	11,141	% 138.1
حجز	171,831	657,111	% 282.4
رفع حجز	91,245	245,437	% 169.0
قسمة تركة	49	72	% 46.9
بيع	309	1,256	% 306.5
أخرى	45	137	% 204.4
الإجمالي	**268,159**	**915,154**	**% 241.3**

06

الفصل السادس:
مكاتب المحاسبة والمحاسبون القانونيون المسجلون

انطلاقاً من دور الهيئة في تنظيم وتطوير السوق المالية في المملكة، وسعياً منها إلى جعل بيئة السوق المالية أكثر استقراراً برفع مستوى الشفافية والإفصاح في السوق المالية، وبعد اعتماد قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة، التي تهدف إلى رفع مستوى جودة عمليات المراجعة، والارتقاء بنوعية المعلومات المطلوبة من المستثمرين وسهولة الوصول إليها، بما يساهم في رفع الشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين بالمعلومات المفصح عنها وجذب المستثمرين ذوي الطابع المؤسسي، بدأت الهيئة منذ عام 2019م بتسجيل مكاتب المحاسبة والمحاسبين القانونيين لدى الهيئة لممارسة عمليات المراجعة للمنشآت الخاضعة لإشرافها.

عدد المحاسبين المسجلين لدى الهيئة

عام 2020م	عام 2021م
40	41

عدد مكاتب المحاسبة المسجلة لدى الهيئة

عام 2020م	عام 2021م
13	13

عدد ورش العمل لمكاتب المحاسبة

عام 2020م	عام 2021م
4	1

عدد مكاتب المحاسبة المشمولة بالفحص

عام 2020م	عام 2021م
5	4

عدد المخالفات المرصودة على مكاتب المحاسبة

عام 2020م	عام 2021م
9	21

07

أعمال الأوراق المالية

الفصل الأول: التراخيص.
الفصل الثاني: التفتيش والكفاية المالية.
الفصل الثالث: أداء مؤسسات السوق المالية

07

الفصل الأول:
التراخيص

1- قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية.
2- تراخيص ممارسة التصنيف الإئتماني بحسب ممارسة العمل.
3- المنشآت ذات الأغراض الخاصة.
4- منتجات التقنية المالية «فنتك» في السوق المالية السعودية.
5- القوى العاملة في قطاع السوق المالية.

1- قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية

عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار عام 2021م:

ترخيص جديد

العدد	نسبة التغير
22	%214.3

تعديل ترخيص (إضافة نشاط)

العدد	نسبة التغير
4	%0.0

تعديل ترخيص (إلغاء نشاط)

العدد	نسبة التغير
5	%25

إلغاء ترخيص

العدد	نسبة التغير
4	%33.3-

سحب ترخيص

العدد	نسبة التغير
1	%0.0

الإجمالي

العدد	نسبة التغير
36	%63.6

عدد مؤسسات السوق المالية المرخصة:

الإجمالي

عام 2020م	عام 2021م
106	123

2- تراخيص ممارسة نشاط التصنيف الائتماني مصنفةً بحسب ممارسة العمل

ممارسون للعمل

عام 2020م	عام 2021م
4	4

غير ممارسين للعمل

عام 2020م	عام 2021م
0	0

الإجمالي

عام 2020م	عام 2021م
4	4

3- المنشآت ذات الأغراض الخاصة

عدد التراخيص للمنشآت ذات الأغراض الخاصة عام 2021م

27

منشأة لممارسة نشاط إصدار أدوات الدين.

8

منشآت لممارسة نشاط إصدار الوحدات الاستثمارية، منها صندوق استثماري يتخذ شكل المنشأة ذات الأغراض الخاصة.

*37

الإجمالي

* ترخيصان لمنشأتين في عام 2020م.

4- منتجات التقنية المالية (فنتك) في السوق المالية السعودية

اعتمدت الهيئة في شهر أغسطس 2021 تحديث تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية حرصاً منها على الاستمرار في مواكبة تطورات قطاع التقنية المالية، وتضمنت أهم جوانب التطوير في تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية متطلبات تنظم ممارسة الأعمال بعد الحصول على التصريح ومتطلبات الإشراف خلال فترة التجربة ضمن مختبر التقنية المالية. كذلك تضمن التحديث تغييراً في آلية استقبال طلبات تصريح تجربة التقنية المالية؛ إذ تتيح الآلية الحالية استقبال طلبات الحصول على تصريح تجربة التقنية المالية على مدار السنة.

دفعات مختبر التقنية المالية

	الدفعة الثالثة	الدفعة الرابعة	الدفعة الخامسة*
تاريخ الافتتاح	2019/12/01	2020/10/01	-
تاريخ الاغلاق	2020/01/30	2020/11/30	2021/12/15
عدد المتقدمين	44	58	95

* تضمنت تحديثات تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية تحديث آليه استقبال الطلبات.

تصاريح تجربة التقنية المالية القائمة

منذ عام 2018م بلغ عدد تصاريح تجربة التقنية المالية 19 تصريحاً، إذ صرحت الهيئة خلال عام 2021م لأربعة نماذج تجربة التقنية المالية منها اثنان لنموذج المستشار الآلي، واثنان لنموذج منصة توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري، وقد بلغ عدد التصاريح القائمة بنهاية عام 2021م 17 تصريحاً.

نموذج التقنية المالية المصرح له	2020م	2021م
تمويل الملكية الجماعية	8	8
المستشار الآلي	3	3*
طرح أدوات الدين والاستثمار فيها	2	2
استخدام تقنية السجلات الموزعة لترتيب إصدار الأوراق المالية وحفظها	1	1
التداول الاجتماعي	1	1
منصة توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري	0	2
إجمالي عدد التصاريح	**15**	**17**

* انتهت مدة تصريح تجربة التقنية المالية لشركتي واحد للاستثمار المالية و حصيد للاستثمار لخدمة المستشار الآلي في تاريخ 2021/7/30م.

5- القوى العاملة في قطاع السوق المالية

شهد قطاع السوق المالية في نهاية عام 2021م نمواً في عدد الوظائف لدى مؤسسات القطاع بنحو 4.2%، وبنسبة توطين بلغت 77%، مقارنةً بنحو 76.1% للعام السابق. وكان النمو الأبرز في عدد الموظفين في مؤسسات التقنية المالية بنسبةٍ تجاوزت 120%.

الموظفون العاملون لدى مؤسسات قطاع السوق المالية

الجهة	عدد الموظفين		نسبة التوطين	
	عام 2020م	عام 2021م	عام 2020م	عام 2021م
مؤسسات السوق المالية	4395	4773	%75.0	%77.3
مؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية	372	141	%90.5	%89.7
شركات التقنية المالية المصرح لها	36	80	%88.9	%72.3
وكالات التصنيف الائتماني	*41	55	%47.0	%26.0
الإجمالي	**4844**	**5049**	**%76.1**	**%77.0**

* أرقام أولية.

07

الفصل الثاني:
التفتيش والكفاية المالية

1- التفتيش.
2- الكفاية المالية.
3- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

1- التفتيش

شملت أعمال التفتيش على مؤسسات السوق المالية ما يلي:

البند	العدد عام 2020م	العدد عام 2021م
مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش الدوري	10	10
مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش الخاص	*36	**34
مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش ذو النطاق المحدود	3	4

* شملت على 103 قضية وعدد 5 زيارات تفتيش ميدانية
* *شملت على 90 قضية وعدد 6 زيارات تفتيش ميدانية

كذلك، اشتملت أعمال التفتيش التي نفذتها الهيئة خلال عام 2021م على 79 ترخيصاً، و46 تفتيشاً دورياً، و33 تفتيشاً خاصاً.

الرسم البياني رقم (6): عدد التراخيص التي شملتها أعمال التفتيش لعام 2021م

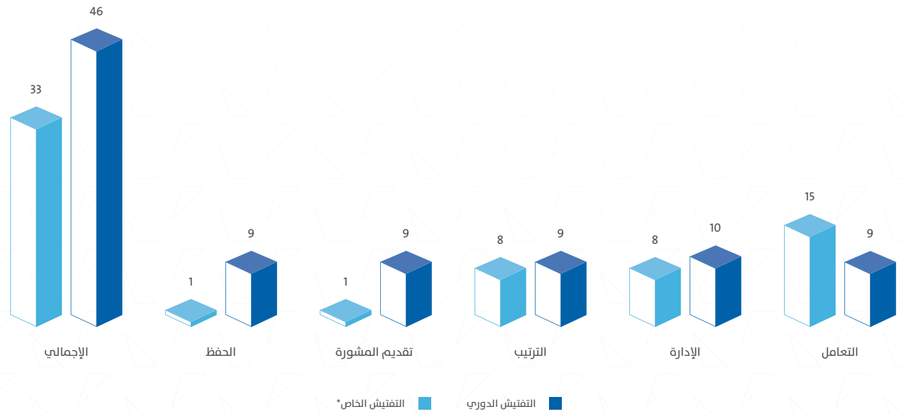

*الإجمالي لايشمل 57 قضية تفتيش خاص تتعلق بجوانب أخرى من أعمال مؤسسات السوق المالية كالالتزام بمتطلبات الحوكمة والكفاية المالية ونحوهما.

نتج عن مهام التفتيش الدوري على مؤسسات السوق المالية خلال عام 2021م عدد من الملاحظات حول التزامها بمتطلبات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها. الرسم البياني رقم (7).

الرسم البياني رقم (7): نسب ملاحظات مهام التفتيش الدوري مصنفة بحسب موضوعاتها:

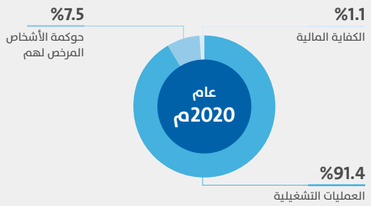

2- الكفاية المالية

مراكز كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية

للتحقق من كفاية رأس المال، صُنفت مؤسسات السوق المالية بناءً على أنشطة أعمال الأوراق المالية إلى صنفين، هما:

1- مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط التعامل والإدارة والحفظ.

بلغ معدل تغطية كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أنشطة التعامل والإدارة والحفظ 2.16 بنهاية عام 2021م

27,720 مليون ريال
إجمالي قاعدة رأس المال

12,821 مليون ريال
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

2- مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاطي الترتيب و/أو تقديم المشورة.

تتطلب قواعد الكفاية المالية من مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط الترتيب والمشورة الاحتفاظ في جميع الأوقات بحقوق ملكية لا تقل عن 200 ألف ريال ورأس مال عامل يكفي لثلاثة أشهر.

362 مليون ريال
رأس المال العامل لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط الترتيب وتقديم المشورة.

24 مليون ريال
متوسط الفائض في رأس المال في نهاية عام 2021م

200 مليون ريال
إجمالي الفائض في رأس المال العامل

متطلبات كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط التعامل والإدارة والحفظ مصنفةً بحسب نوع مؤسسة السوق المالية.

تابعة لبنوك سعودية

معدل تغطية كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال*	مخاطر الائتمان** (مليون ريال)	مخاطر السوق*** (مليون ريال)
2021: 2.25	2021: %27.1	2021: 4,837	2021: 769
2020: 2.28	2020: %28.5	2020: 6,299	2020: 471

سعودية

معدل تغطية كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال*	مخاطر الائتمان** (مليون ريال)	مخاطر السوق*** (مليون ريال)
2021: 1.47	2021: %19.2	2021: 3,633	2021: 100
2020: 1.43	2020: %18.8	2020: 3,999	2020: 120

إقليمية

معدل تغطية كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال*	مخاطر الائتمان** (مليون ريال)	مخاطر السوق*** (مليون ريال)
2021: 2.86	2021: %35.4	2021: 480	2021: 17
2020: 2.66	2020: %33.3	2020: 512	2020: 19

دولية

معدل تغطية كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال*	مخاطر الائتمان** (مليون ريال)	مخاطر السوق*** (مليون ريال)
2021: 7.22	2021: %77.0	2021: 212	2021: 16
2020: 7.77	2020: %82.6	2020: 210	2020: 15

جميع المؤسسات المالية (نشاط التعامل والإدراة والحفظ)

معدل تغطية كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال*	مخاطر الائتمان** (مليون ريال)	مخاطر السوق*** (مليون ريال)
2021: 2.16	2021: %26.7	2021: 9,161	2021: 901
2020: 2.16	2020: %27.4	2020: 11,020	2020: 625

* طريقة عرض نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل.
** مخاطر الخسارة التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية الناجمة عن التغيرات في الوضع الائتماني للجهات المصدرة للأوراق المالية والأطراف النظيرة والمدينين.
*** مخاطر الخسارة التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية. الناجمة عن تقلبات القيم السوقية للأصول والخصوم والأدوات المالية.

الجدول رقم (34): متطلبات كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية بممارسة نشاط الترتيب وتقديم المشورة* (مليون ريال)

العنصر	عام 2020م	عام 2021م
رأس المال العامل	345	326
إجمالي الفائض في رأس المال العامل	310	200
متوسط الفائض في رأس المال	25	24

*البيانات تشمل مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة ونشاط إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية، بالإضافة إلى أنشطة الترتيب و/أو تقديم المشورة.

3- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الأعمال المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مصنفة بحسب الجهة الطالبة

طلبات واردة من الجهات الحكومية	طلبات واستفسارات مؤسسات السوق المالية	الإجمالي
2021: 2,790	2021: 55	2021: 2,845
2020: 1,550	2020: 37	2020: 1,587
نسبة التغير 80%	نسبة التغير 48.6%	نسبة التغير 79.2%

ويتطلب نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية، ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحته التنفيذية، جمع البيانات وإجراء عمليات فحص ميدانية ومكتبية، للتأكد من التزام مؤسسات السوق المالية بتطبيق النظامين.

الزيارات التفتيشية الدورية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب*

الزيارات
2021: 15
2020: 12
نسبة التغير 25%

*وفقاً لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

07

الفصل الثالث: أداء مؤسسات السوق المالية

1- مؤشرات أداء مؤسسات السوق المالية
2- مصادر إيرادات مؤسسات السوق المالية

1- مؤشرات أداء مؤسسات السوق المالية

الجدول رقم (35): مؤشرات أداء مؤسسات السوق المالية (مليون ريال)

العنصر	مؤسسات السوق المالية											
	تابعة لبنوك سعودية		سعودية		إقليمية		دولية		ترتيب و/أو تقديم مشورة*		الإجمالي	
	2020م	2021م	2020م	2021م	2020م	2021م	2020م	2021م	2020م	2021م	2020م	2021م
إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة	6,100	5,850	5,783	5,771	1,796	1,796	2,667	1,796	318	333	16,664	16,488
إجمالي الأصول	21,332	28,151	8,312	8,900	2,018	2,133	3,495	3,444	433	476	35,591	43,104
إجمالي الإلتزامات	5,089	8,724	2,066	1,940	266	319	752	413	72	117	8,245	11,512
إجمالي حقوق الملكية	16,243	19,427	6,246	6,960	1,752	1,814	2,743	3,031	362	360	27,346	31,592
الإيرادات	5,428	6,090	1,367	2,184	258	435	598	737	131	202	7,782	9,615
صافي الأرباح / الخسائر	2,964	3,496	269	892	-49	106	59	185	10	30	3,253	4,708

2- مصادر إيرادات مؤسسات السوق المالية

الجدول رقم (36): توزيع مصادر الإيرادات لمؤسسات السوق المالية (مليون ريال)

مصادر الإيرادات	تابعة لبنوك سعودية		سعودية		إقليمية		دولية		ترتيب و/أو تقديم مشورة*		الإجمالي	
	2020م	2021م	2020م	2021م	2020م	2021م	2020م	2021م	2020م	2021م	2020م	2021م
نشاط التعامل	2,183	2,327.2	295	555.9	37	39.3	123	157.5	0	0.0	2,638	3,079.9
نشاط إدارة الأصول	1,882	2,170.8	737	988.0	86	147.0	26	36.7	19	25.4	2,750	3,367.8
الخدمات المصرفية الاستثمارية	544	559.2	128	172.1	100	183.7	97	221.3	48	61.4	917	1,197.6
الاستثمارات	394	566.8	171	302.5	40	-23.0	30	-7.6	2	0.8	637	839.6
أخرى	425	466.3	36	165.5	-5	87.9	322	329.3	62	81.5	840	1,130.3
الإجمالي	**5,428**	**6,090.3**	**1,367.2**	**2,183.9**	**258**	**434.8**	**598**	**737.1**	**131**	**169.1**	**7,782**	**9,615.2**

* تتضمن بيانات مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة محافظ المستثمرين ذوي الخبرة ونشاط إدارة صناديق الاستثمار الخاصة غير العقارية بالإضافة إلى أنشطة الترتيب و/أو تقديم المشورة.

08

الإفصاح المالي للهيئة

هيئة السوق المالية

القوائم المالية

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م
وتقرير مراجع الحسابات المستقل

فهرس القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م

تقرير مراجع الحسابات المستقل	188
قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021م	190
قائمة الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	191
قائمة التغيرات في صافي الموجودات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	192
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	193
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	194

تقرير مراجع الحسابات المستقل

الـى الســـــادة أصحاب المعالي والسعادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين
هيئة السوق المالية
الرياض – المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لهيئة السوق المالية (الهيئة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021م، وقائمة الأداء المالي، وقائمة التغيرات في صافي الموجودات، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي للهيئة كما في 31 ديسمبر 2021م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية» الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الهيئة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

المعلومات الأخرى

الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الموجودة في التقرير المالي السنوي ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات عليها. لا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى ولم نبد أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسئوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، يتم النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري. وإذا خلصنا، من خلال العمل الذي قمنا به، إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى فإننا مطالبون بالتقرير عن هذه الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الهيئة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الهيئة أو إيقاف عملياتها أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

إن لجنة المراجعة ومجلس الإدارة للهيئة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الهيئة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال المراجعة. بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذِكر أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للهيئة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الهيئة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإنه علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الهيئة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية، وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

نحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة والتوقيتات المخطط لها والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

عن شركة الدكتور محمد العمري وشركاه

الرياض - المملكة العربية السعودية

التاريخ: 27 / 08 / 1443هـ

الموافق: 30 / 3 / 2022م

جهـــــــاد محـمـــــــــد العـمـــــــــري

محاسب قانوني ـ ترخيص رقم 362

هيئة السوق المالية
قائمة المركز المالي
بالريال السعودي

	إيضاح	كما في 31 ديسمبر 2021م	كما في 31 ديسمبر 2020م
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
نقد وما في حكمه	5	3,064,841,615	2,983,487,238
مدينون من معاملات تبادلية	6-أ	3,143,714	3,428,371
مدينون من معاملات غير تبادلية	6-ب	20,822,476	30,828,442
سلف الموظفين		12,003,043	10,478,534
دفعات مقدمة وموجودات متداولة أخرى	7	55,749,465	48,310,099
مجموع الموجودات المتداولة		**3,156,560,313**	**3,076,532,684**
الموجودات غير المتداولة			
الجزء غير المتداول من سلف الموظفين		24,591,804	17,836,496
ممتلكات ومعدات	8	235,133,789	250,394,466
مشروعات تحت التنفيذ	9	1,695,854,219	1,695,533,499
موجودات غير ملموسة	10	12,496,980	16,036,051
مجموع الموجودات غير المتداولة		**1,968,076,792**	**1,979,800,512**
مجموع الموجودات		**5,124,637,105**	**5,056,333,196**
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة	11	9,156,019	4,973,252
مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى	12	102,126,676	100,046,777
مجموع المطلوبات المتداولة		**111,282,695**	**105,020,029**
المطلوبات غير المتداولة			
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	13	459,552,815	394,734,336
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**459,552,815**	**394,734,336**
مجموع المطلوبات		**570,835,510**	**499,754,365**
صافي الموجودات			
احتياطي نفقات	14	896,822,150	838,794,659
احتياطي عام	14	1,469,075,664	1,305,320,093
فائض نقدي	14	698,943,801	839,372,486
فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم		1,488,959,980	1,573,091,593
مجموع صافي الموجودات		**4,553,801,595**	**4,556,578,831**
مجموع صافي الموجودات والمطلوبات		**5,124,637,105**	**5,056,333,196**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (22) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
قائمة الأداء المالي
بالريال السعودي

	إيضاح	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
الإيرادات			
عمولات تداول الأوراق المالية	15	1,436,159,183	1,337,820,667
خدمات التداول وأنشطة الهيئة	15	134,544,059	121,979,941
مخالفات الأنظمة واللوائح التنفيذية	15	52,610,940	52,654,116
عوائد الودائع	15	23,435,279	37,724,177
إجمالي الإيرادات		**1,646,749,461**	**1,550,178,901**
المصروفات			
رواتب ومزايا الموظفين	16	(531,204,687)	(481,223,293)
مصروفات عمومية وإدارية	17	(155,623,706)	(180,529,631)
استهلاكات وإطفاءات	10.8	(28,673,265)	(28,972,052)
خدمات مهنية واستشارات		(22,722,939)	(24,421,672)
تدريب وابتعاث الموظفين		(38,517,730)	(16,861,931)
إجمالي المصروفات		**(776,742,327)**	**(732,008,579)**
مصروفات أخرى، بالصافي		(302,174)	(2,982,804)
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات للسنة		**869,704,960**	**815,187,518**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (22) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
قائمة التغيرات في صافي الموجودات
بالريال السعودي

	إيضاح	احتياطي نفقات	احتياطي عام	فائض نقدي	فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم	المجموع
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م						
الرصيد في 1 يناير 2020م		798,277,922	1,311,007,417	98,376,918	1,671,124,498	3,878,786,755
محول إلى وزارة المالية خلال العام	14	-	-	(98,376,918)	-	(98,376,918)
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات		-	-	-	815,187,518	815,187,518
فروق تقييم اكتواري	13	-	-	-	(39,018,524)	(39,018,524)
رد احتياطي نفقات واحتياطي عام في فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم		(798,277,922)	(1,311,007,417)	-	2,109,285,339	-
الفائض النقدي قبل تكوين الاحتياطيات	14	-	-	2,983,487,238	(2,983,487,238)	-
محول إلى احتياطي نفقات	14	838,794,659	-	(838,794,659)	-	-
محول إلى احتياطي عام	14	-	1,305,320,093	(1,305,320,093)	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020م		**838,794,659**	**1,305,320,093**	**839,372,486**	**1,573,091,593**	**4,556,578,831**
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م						
الرصيد في 1 يناير 2021م		838,794,659	1,305,320,093	839,372,486	1,573,091,593	4,556,578,831
محول إلى وزارة المالية خلال العام	14	-	-	(839,372,486)	-	(839,372,486)
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات		-	-	-	869,704,960	869,704,960
فروق تقييم اكتواري	13	-	-	-	(33,109,710)	(33,109,710)
رد احتياطي نفقات واحتياطي عام في فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم		(838,794,659)	(1,305,320,093)	-	2,144,114,752	-
الفائض النقدي قبل تكوين الاحتياطيات	14	-	-	3,064,841,615	(3,064,841,615)	-
محول إلى احتياطي نفقات	14	896,822,150	-	(896,822,150)	-	-
محول إلى احتياطي عام	14	-	1,469,075,664	(1,469,075,664)	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021م		**896,822,150**	**1,469,075,664**	**698,943,801**	**1,488,959,980**	**4,553,801,595**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (22) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
قائمة التدفقات النقدية
بالريال السعودي

	إيضاح	للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي فائض الإيرادات عن المصروفات للسنة		869,704,960	815,187,518
تعديلات:			
استهلاكات وإطفاءات	10,8	28,673,265	28,972,052
خسائر /(أرباح) استبعاد ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		16,842	(1,199)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	13	51,712,423	50,213,962
إيرادات عوائد الودائع	15	(23,435,279)	(37,724,177)
التغيرات في			
مدينون من معاملات تبادلية		284,657	8,518,149
مدينون من معاملات غير تبادلية		10,005,966	(8,414,247)
دفعات مقدمة وموجودات متداولة أخرى		(6,836,323)	(3,026,345)
سلف موظفين		(8,279,817)	1,797,071
ذمم الدائنة		4,182,767	(578,945)
مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى		2,079,899	3,642,296
مدفوع من مكافأة نهاية الخدمة	13	(20,003,654)	(16,989,599)
إيرادات عوائد الودائع المحصلة	5	22,832,236	46,379,477
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**930,937,942**	**887,976,013**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إضافات ممتلكات ومعدات ومشروعات تحت التنفيذ	9,8	(9,609,831)	(14,685,923)
إضافات موجودات غير ملموسة	10	(621,943)	(279,512)
محصل من استبعاد ممتلكات ومعدات		20,695	1,191,321
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(10,211,079)**	**(13,774,114)**
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية			
محول إلى وزارة المالية	14	(839,372,486)	(98,376,918)
صافي النقد المستخدم في الانشطة التمويلية		**(839,372,486)**	**(98,376,918)**
التغير في النقد وما في حكمه خلال السنة		**81,354,377**	**775,824,981**
النقد وما في حكمه في أول السنة		2,983,487,238	2,207,662,257
النقد وما في حكمه في آخر السنة	5	**3,064,841,615**	**2,983,487,238**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (22) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

1- التنظيم والأنشطة الرئيسية

تأسست هيئة السوق المالية بموجب «نظام السوق المالية» الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ ٢ جمادى الثاني 1424هـ.

الموافق 1 أغسطس 2003م الذي نص على أن يتم إنشاء هيئة في المملكة العربية السعودية تسمى «هيئة السوق المالية». وقد تم إنشاء الهيئة وشرعت في تنفيذ المهام الموكلة إليها بموجب الأمر الملكي الكريم رقم أ / 114 بتاريخ 13 جمادى الأول 1425هـ الموافق 1 يوليو 2004م بتعيين مجلس هيئة السوق المالية.

هيئة السوق المالية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء. الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات وتطبيق أحكام نظام السوق المالية لتحقيق الآتي:

- تنظيم السوق المالية وتطويرها.
- تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.
- تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.
- حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة.
- العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
- تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها.
- تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.
- الترخيص بتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة وتنظيم ومراقبة أعمالها وإصدار القواعد المنظمة لذلك.
- تنظيم رهن الأوراق المالية والتنفيذ عليها.

بناءً على قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 02/5/2004 بتاريخ 23 جمادى الثاني 1425 الموافق 9 أغسطس 2004م (تبدأ السنة المالية للهيئة من اليوم الحادي عشر من برج الجدي من كل سنة (الموافق 1 يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من برج الجدي من السنة المالية التالية) الموافق 31 ديسمبر.

يقع مقر الهيئة في طريق الملك فهد، مدينة الرياض ص.ب 87171. الرياض 11642.

2- أسس المحاسبة

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومفهوم الاستمرارية ما لم يذكر خلاف ذلك. ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة.

تعرض القوائم المالية بالريال السعودي، وهو عملة النشاط والعرض الخاصة بالهيئة، ويتم تقريب الأرقام إلى أقرب ريال مالم يذكر خلاف ذلك.

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة

1-3 عرض الموجودات والمطلوبات

تعرض الهيئة الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي استناداً على التصنيف متداول/ غير متداول. يتم تصنيف الأصل ضمن الموجودات المتداولة في حالة:

أ) توقع بيع الأصل أو وجود نية لبيعه أو استهلاكه خلال دورة الأعمال العادية للهيئة، أو

ب) الاحتفاظ بالأصل بشكل رئيسي بغرض المتاجرة، أو

ج) توقع بيع الأصل خلال 12 شهراً من تاريخ التقرير المالي، أو

د) كون الأصل نقداً أو في حكم النقد، إلا إذا كان محظوراً تبادل الأصل أو استخدامه لتسوية التزام ما خلال 12 شهراً على الأقل من تاريخ التقرير المالي.

تقوم الهيئة بتصنيف جميع الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

يعتبر الالتزام ضمن المطلوبات المتداولة في حالة:

أ) عندما يتوقع سدادها خلال دورة العمليات العادية

ب) في حالة اقتناؤها بشكل أساسي لأغراض المتاجرة

ج) توقع تسوية الالتزام خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي، أو

د) عدم وجود حق غير مرتبط بشرط لتأجيل تسوية الالتزام على مدى 12 شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير المالي. عند اختيار الطرف المقابل، فإن تسوية الالتزام عن طريق تحويله إلى حقوق ملكية لا يؤثر على تصنيفه

يتم تصنيف جميع المطلوبات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

2-3 النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الوارد في قائمة المركز المالي من النقد لدى البنوك والمتوفر في الخزينة والودائع، التي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية معروفة ويمكن استدعاؤها في أي وقت وتخضع لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة، والتي تتوفر بدون أي قيود.

3-3 الأدوات المالية

الموجودات المالية

الإثبات الأولي والقياس

الموجودات المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29 "الإثبات والقياس"؛ تصنف الموجودات المالية عند الاثبات الأولي من قبل الهيئة كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، وقروض ومبالغ مستحقة، واستثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية متاحة للبيع، حسبما هو ملائم.

تشمل الموجودات المالية للهيئة: النقد والودائع لأجل والمبالغ مستحقة التحصيل من المعاملات التبادلية وغير التبادلية وسلف الموظفين.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها. علماً بأن جميع الموجودات المالية للهيئة تندرج تحت فئة قروض وسلف للموظفين ومبالغ مستحقة أخرى.

السلف والذمم المدينة هي موجودات مالية غير مشتقة ذات أقساط ثابتة أو قابلة للتحديد وغير متداولة في سوق نشطة. بعد القياس الأولي، يتم قياس مثل هذه الموجودات المالية لاحقاً بالقيمة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة السائد، ناقصاً انخفاض القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الاقتناء والأتعاب أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة السائد. يتم اثبات الخسائر التي تنشأ من انخفاض القيمة في الفائض أو العجز.

إلغاء الاثبات

تقوم الهيئة بإلغاء اثبات أصل مالي أو حسب مقتضى الحال، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المتماثلة عند:

- انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام بتحويل حقوقها في استلام تدفقات نقدية من أصل أو تحمل التزام بدفع تدفقات نقدية مستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث أو (أ) قيام الهيئة بتحويل كافة مخاطر ومنافع الأصل أو (ب) عدم قيام الهيئة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الأصل وتحويل السيطرة على الأصل

الهبوط في قيمة الموجودات المالية

تقوم الهيئة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم احتمالية وجود دليل موضوعي على أن أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تعرضت لهبوط القيمة. ويتقرر أن أصل معين أو مجموعة من الموجودات المالية قد هبطت قيمتها فقط في حالة وجود دليل موضوعي على هبوط قيمة الأصل نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاثبات الأولى للأصل (حدوث خسارة) ويكون لحدوث الخسارة أثر يمكن تقييمه بصورة يعتمد عليها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية.

تشمل الأدلة الموضوعية لانخفاض القيمة المؤشرات التالية:

- تعرض مدين أو مجموعة من المدينين إلى صعوبات مالية جوهرية
- وقوع إهمال أو تقصير في سداد الفائدة او أصل المبلغ
- احتمال إفلاس المقترض أو إعادة هيكلته ماليا
- المعطيات التي يمكن ملاحظتها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية التي ترتبط بتعثرات السداد.

تقوم الهيئة في البداية بإجراء تقييم بصورة فردية للتأكد من وجود دليل موضوعي على هبوط قيمة أي من الموجودات المالية التي تعتبر هامة بمفردها أو بشكل جماعي بالنسبة للموجودات المالية التي لا تعتبر هامة بمفردها. إذا ما تبين للهيئة عدم وجود دليل موضوعي على هبوط في قيمة الموجودات التي تم تقويمها بشكل فردي للتأكد من هبوط قيمتها، سواءً كان هام أم لا، فأنها تقوم بإدراج الأصل في مجموعة من الموجودات المالية التي لها خصائص ومخاطر ائتمان متشابهة وتقوم بتقويمها بشكل جماعي للتأكد من هبوط قيمتها. إن الموجودات، التي يتم تقويمها على أساس فردي للتأكد من هبوط قيمتها والتي يتم بشأنها إثبات أو الاستمرار في إثبات خسارة هبوط القيمة، لا يتم إدراجها في عملية تقويم الانخفاض في القيمة التي تتم على أساس جماعي.

إذا كان هناك دليل رئيسي على تكبد خسارة هبوط القيمة تقاس خسارة الهبوط المحددة وذلك بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة المستقبلية غير المتكبدة بعد). تخصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدل العمولة الفعلية الأصلية للأصل المالي.

تخفض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص ويثبت مبلغ الخسارة في الفائض أو العجز. يتم شطب القروض مع المخصص المرتبط بالقروض - عندما يكون هناك نظرة واقعية للاسترداد المستقبلي وتم تحقق جميع الضمانات أو تحويلها إلى الهيئة. وفيما إذا تم في سنة لاحقة - زيادة أو نقص مبلغ خسارة الانخفاض التقديرية بسبب حدث وقع بعد إثبات الانخفاض في القيمة فيتم زيادة أو تقليص خسارة الانخفاض المسجلة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. ويتم إذا ما تم عكس قيد شطب ما في وقت لاحق، فيتم قيد الاسترداد إلى تكاليف التمويل في الفائض أو العجز.

المطلوبات المالية

الاثبات الأولي والقياس

تصنف المطلوبات المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29 على أنها أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز أو القروض والسلف حسب الملائمة.

تحدد الهيئة تصنيف المطلوبات المالية عند الاثبات الأولي. يتم إثبات كافة المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والافتراضات، تضاف إلى تكاليف المعاملات المباشرة. تشمل المطلوبات المالية للهيئة الذمم الدائنة من المعاملات التبادلية وغير التبادلية.

القياس اللاحق

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها. جميع المطلوبات المالية للهيئة تكون تحت تصنيف القروض والسلف، ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة. تقاس المطلوبات المالية للهيئة لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو قسط عند الاستحواذ والرسوم أو التكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

إلغاء الاثبات

يتم إلغاء اثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. في حالة تبديل المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة بشروط مختلفة تماماً، أو بتعديل شروط المطلوبات الحالية، عندئذ يتم اعتبار مثل هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن اثبات المطلوبات الأصلية واثبات مطلوبات جديدة. يتم اثبات الفرق بين القيم الدفترية المعنية في الفائض أو العجز.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي، فقط عند وجود حق نظامي حالي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعند وجود نية للسداد علي أساس الصافي، أو بتسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

القيمة العادلة للأدوات المالية

تقوم الهيئة بقياس القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية لأغراض الإثبات و/أو الإفصاح. وتقوم الهيئة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام السعر المعلن في سوق نشطة. وإذا لم يكن سوق الأداة المالية نشطاً، تقوم الهيئة بتحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب للتقييم. الهدف من استخدام أسلوب التقييم هو تحديد ما هو سعر المعاملة الذي كانت ستتم به في تاريخ القياس معاملة تبادلية بين أطراف تتصرف بحرية حفزتها عوامل التشغيل العادية. تشمل أساليب التقييم استخدام معاملات تبادلية في السوق بين أطراف مطلعة تتصرف بحرية ورضا – إن وجدت، والرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى متطابقة إلى حد كبير، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج تسعير الخيارات. ويعتمد أسلوب التقييم المختار على أقصى استخدام لمدخلات السوق وعلى أقل ما يمكن من المدخلات الخاصة بالهيئة. ويأخذ أسلوب التقييم في الاعتبار جميع العوامل التي من شأن المشاركين في السوق أخذها في الاعتبار عند وضع سعر ويكون متسقاً مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.

4-3 الممتلكات والمعدات

يتم قياس الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم والخسارة المتراكمة للهبوط في القيمة (إن وجدت). تتضمن التكلفة النفقات المباشرة لاقتناء الموجودات. تستهلك الممتلكات والمعدات القابلة للاستهلاك بطريقة القسط الثابت.

عندما يُطلب استبدال أجزاء هامة من الممتلكات والمعدات على فترات، تثبت الهيئة هذه الأجزاء كموجودات فردية ذات أعمار إنتاجية محددة وتخفض قيمتها وفقًا لذلك. وبالمثل، عند إجراء فحص رئيس، تُثبت تكلفته ضمن المبلغ الدفتري لبند الممتلكات والمعدات على أنه استبدال إذا أستوفيت ضوابط الإثبات. يتم اثبات جميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى كمصروفات عند تكبدها. عندما يتم اقتناء أصل في معاملة غير تبادلية بدون مقابل أو بدل اسمي، فإنه يتم قياس الأصل بالقيمة العادلة، وفي ما يلي الأعمار الإنتاجية للموجودات التي يتم استهلاكها:

	السنوات
مباني	33,33
ديكورات و تحسينات	5
اثاث ومعدات مكتبية	10-5
سيارات	4
أجهزة الحاسب آلي	3

يتم مراجعة القيمة المتبقية للموجودات وعمرها الإنتاجي في نهاية كل سنة مالية، وتعديلها مستقبليًا إذا لزم الأمر.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى قيمته القابلة للاسترداد، أو مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته المقدرة القابلة للاسترداد أو مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.

تقوم الهيئة باستبعاد بنود الممتلكات والمعدات أو أي جزء هام من الموجودات عند البيع أو عندما لا يتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمة ممكنة من استخدامها المستمر. إن أي ربح أو خسارة تنشأ عن استبعاد الموجودات (محسوبًا بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) يتم إثباته في صافي الفائض أو العجز عند إلغاء اثبات الأصل.

المشروعات تحت التنفيذ

تقيد المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ناقصاً الخسائر المتراكمة للهبوط في القيمة (إن وجدت). ويتم تحويل التكلفة إلى الممتلكات والمعدات/الموجودات غير الملموسة عندما تكون متاحة للاستخدام في الغرض الذي أنشأت من أجله، ويتم حينها بدء عملية احتساب الاستهلاك / الاطفاء.

5-3 الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقتناة بشكل مستقل بالتكلفة عند الاثبات الأولي. بعد الاثبات الأولي، تقاس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وخسائر متراكمة للهبوط في قيمة الأصل.

يتم تقييم الأعمار الانتاجية للموجودات غير الملموسة لتكون محددة أو غير محددة.

يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر الانتاجي المحدد على مدى العمر الانتاجي للموجودات كما يلي:

	السنوات
برامج حاسب الآلي	5

يتم تقييم الموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد لتحديد الهبوط في القيمة إذا كان هناك مؤشراً على أن الموجودات غير الملموسة قد تعرضت لانخفاض في القيمة.

يتم مراجعة سنة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في نهاية سنة كل تقرير مالي. يتم احتساب التغيرات في العمر الانتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير سنة أو طريقة الإطفاء، حسبما يقتضي الحال، ويتم اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية بشكل مستقبلي. يتم إثبات مصروف الاطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في صافي فائض أو عجز ضمن فئة المصروفات بما يتماشى مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء اثبات الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل ويتم إثباته في صافي الفائض أو العجز عند إلغاء اثبات الأصل.

6-3 الهبوط في قيمة الموجودات غير المالية - الموجودات غير المولدة للنقد

تقوم الهيئة في نهاية كل سنة مالية بتقويم ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط في قيمة الموجودات غير المولدة للنقد. وعندما يوجد أي مؤشر من هذا القبيل، أو عندما يكون اختبار هبوط القيمة السنوي للأصل مطلوبًا، تقوم الهيئة بتقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل والذي يساوى القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أو قيمة الاستخدام أيهما أكبر. ولاحتساب قيمة الاستخدام تتبع الهيئة طريقة تكلفة الإحلال المستهلكة.

عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن مبلغ الخدمة الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد هبطت قيمته ويتم تخفيضه إلى مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.

يتم إجراء تقويم لكل أصل في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو ربما انخفضت. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، فإن الهيئة تقوم بتقدير مبلغ الخدمة القابل للاسترداد ويتم الغاء خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط في حالة حدوث تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد مبلغ الخدمة القابل للاسترداد الخاص بالأصل. يكون الإلغاء محدودًا بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، ولا تتجاوز القيمة الدفترية بعد خصم الاستهلاك في حالة عدم اثبات خسارة هبوط القيمة للأصل في السنوات السابقة. ويتم اثبات الالغاء لخسارة الهبوط في الفائض أو العجز.

7-3 منافع الموظفين

منافع ما بعد نهاية الخدمة

برامج المنافع المحددة

لدى الهيئة برنامج ما بعد نهاية الخدمة وهي منافع محددة لموظفيها وهذه المنافع غير ممولة. يتم إعادة تحديد التزامات المنافع المحددة على أساس دوري من قبل إدارة الهيئة باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام أسعار الفائدة لسندات الشركات عالية الجودة المقومة بالعملة التي سيتم دفع الاستحقاقات بها والتي تحتوي على شروط تقارب شروط الالتزام ذي الصلة. استخدمت الهيئة المعدلات التقريبية للسندات الحكومية. يتم احتساب صافي تكلفة الفائدة من خلال تطبيق معدل الخصم على صافي رصيد التزام المنافع المحددة ويتم تضمين هذه التكلفة في حساب منافع الموظفين في قائمة الأداء المالي.

يتم إثبات أرباح وخسائر إعادة القياس الناتجة عن تسويات الخبرة والتغيرات في الافتراضات الاكتوارية في السنة التي تحدث فيها في قائمة التغيرات في صافي الموجودات. تدرج التغيرات في القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة الناتجة عن تعديلات أو خطوط الخطة فورًا في قائمة الأداء المالي لتكاليف الخدمة السابق

برامج المساهمات المحددة

تتم المحاسبة عن اشتراكات فرع المعاشات في التأمينات الاجتماعية على أنها مدفوعات لبرامج مساهمات محددة وبالتالي يتم إثباتها على أنها مصروفات عندما يؤدي الموظفون الخدمات التي تخولهم الحق في هذه المساهمات. تدفع هذه الاشتراكات أولاً بأول لذا يتم قياسها بمبالغها غير المخصومة.

منافع الموظفين قصيرة الأجل

هي منافع الموظفين التي يتوقع تسويتها بشكل كامل قبل اثني عشر شهراً بعد نهاية سنة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمات المتعلقة بها، وتشمل الأجور والرواتب واشتراكات فرع الأخطار في التأمينات الاجتماعية؛ والإجازات السنوية مدفوعة الأجر والإجازات المرضية مدفوعة الأجر؛ والمنافع العينية (مثل التأمين الطبي، والسكن، والسيارات) للموظفين الحاليين. عندما يقدم موظف خدمة للهيئة خلال السنة المحاسبية، يتم إثبات المبلغ غير المخصوم لمنافع الموظفين قصيرة الأجل المُتوقع أن تدفع في مقابل تلك الخدمة على أنه(أ) التزام (مصروف مستحق)، بعد طرح أي مبلغ سدد بالفعل، و(ب) مصروف.

تسجل تكاليف منافع الموظفين على أنها مصروفات، ما لم يتطلب معيار أو يسمح بتضمين المنافع في تكلفة أصل ما.

8-3 الاحتياطيات

وفقاً للمادة الرابعة عشر من نظام السوق المالية تقوم الهيئة نهاية كل سنة مالية بتحويل الفائض من الموارد التي تتقاضاها إلى وزارة المالية بعد اقتطاع جميع النفقات الجارية والرأسمالية التي تحتاج إليها (احتياطي نفقات)، وكذلك بعد تكوين (احتياطي عام) بما يعادل ضعف إجمالي نفقاتها المبينة في ميزانيتها السنوية السابقة.

9-3 الإيرادات

الإيرادات من المعاملات غير التبادلية

الرسوم والغرامات والعقوبات

تثبت الهيئة إيرادات الرسوم عند وقوع الحدث وعند استيفاء ضوابط إثبات الموجودات. إلا إذا وجد شرط مرتبط بالإيراد وينتج عن هذا الشرط التزام مستقبلي فيتم إثبات إيراد مؤجل بدلاً من إثبات إيرادات.

كما تثبت الهيئة إيرادات الغرامات والعقوبات عند وقوع الحدث المتعلق بالغرامة أو العقوبة، فيما يتم اثبات إيرادات الغرامات والعقوبات على الأفراد عندما يمكن قياس الإيراد وتوقيت تحصيله بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وعندما لا يمكن قياس إمكانية أو توقيت تحصيل الإيراد بطريقة يمكن الاعتماد عليها يتم إثبات الإيراد عند تحصيله.

عمولات التداول

يتم تسجيل ما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية بموجب الإشعارات التي يتم استلامها من شركة مجموعة تداول السعودية القابضة («تداول») وتعد عمولات التداول في السوق الرئيسية للأسهم هي الجزء الأكبر من إيرادات عمولات التداول وتبلغ حصة الهيئة من إيرادات التداول بنسبة (3.2) نقطة أساس من قيمة الصفقة المنفذة، (0.2 من تداولات الأسهم في السوق الرئيسية تخص برنامج التوعية في السوق المالية).

جدير بالذكر أنه بعد تغيير الشكل القانوني لشركة تداول السعودية وتغييره إلى شركة مجموعة تداول السعودية القابضة فلا يوجد أي تغيير على الارتباطات التعاقدية بين الطرفين.

الإيرادات من المعاملات التبادلية

تقديم الخدمات

تثبت الهيئة إيرادات تقديم الخدمات عندما يمكن تقدير نتيجة المعاملة بشكل يمكن الاعتماد عليه. عندما لا يمكن قياس النتيجة بشكل يمكن الاعتماد عليه، يتم إثبات الإيرادات فقط إلى الحد الذي يمكن فيه استرداد النفقات المتكبدة.

إيرادات عوائد الودائع

يتم استحقاق إيرادات الودائع باستخدام طريقة العائد الفعلي. تقدر خصومات العائد الفعلي المكاسب النقدية المستقبلية خلال العمر المتوقع للأصل المالي إلى صافي القيمة الدفترية لذلك الأصل. تطبق هذه الطريقة العائد على رصيد المبلغ الرئيسي لتحديد إيراد الودائع في كل سنة.

10-3 عقود الإيجار

يتم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تشغيلي إذا كان لا يحول بصورة جوهرية المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل إلى الهيئة. يتم إثبات دفعات عقود الإيجار من عقود الإيجارات التشغيلية على أنها مصروفات بطريقة القسط الثابت على مدة عقد الإيجار.

لا يوجد لدى الهيئة أي ترتيبات لعقود الإيجار التمويلي.

11-3 المطلوبات المحتملة

لا تثبت الهيئة المطلوبات المحتملة، ولكنها تفصح عن تفاصيل بالموجودات والمطلوبات المحتملة في الايضاحات حول القوائم المالية، ما لم يكن احتمال تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية يعد احتمالاً بعيداً.

12-3 الموجودات المحتملة

لا تثبت الهيئة الموجودات المحتملة، ولكنها تفصح عن تفاصيل الأصل المحتمل عندما يتأكد وجوده -فقط - بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة والتي ليست كلها ضمن سيطرة الهيئة في الايضاحات حول القوائم المالية. يتم تقويم الموجودات المحتملة –بشكل مستمر -لضمان أن تنعكس التطورات -بشكل مناسب -في القوائم المالية. وإذا أصبح في حكم المؤكد أنه سوف يحدث تدفق داخل لمنافع اقتصادية، يتم إثبات الأصل والدخل المتعلق به في القوائم المالية للسنة التي يحدث فيها التغير.

13-3 الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الهيئة الطرف ذي صلة الشخص أو المنشأة التي تكون لديها القدرة على التحكم بشكل فردي أو مشترك، أو ممارسة تأثير كبير على الهيئة، أو العكس. يعتبر أعضاء الإدارة الرئيسيين وشركة تداول والأكاديمية المالية أطرافًا ذات علاقة وتضم أعضاء مجلس الهيئة.

14-3 العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة عند إجراء المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية «إن وجدت» إلى الريال السعودي بالأسعار السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. ويتم إدراج المكاسب والخسائر الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن قائمة الأداء المالي.

15-3 المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزامات حالية (قانونية أو متوقعة) ناتجة عن أحداث سابقة، وأنه من المحتمل ان يتطلب الأمر استخدام موارد تنطوي على منافع اقتصادية لسداد الالتزام وأنه يمكن تقدير مبلغ هذا الإلتزام بشكل موثوق به.

وفي الحالات التي تتوقع فيها إدارة الهيئة استرداد بعض أو كل المخصصات، على سبيل المثال بموجب عقد تأمين، فإنه يتم إثبات المبالغ المستردة كأصل مستقل وذلك فقط عندما تكون عملية الاسترداد مؤكدة فعلاً.

16-3 المعايير الجديدة والتعديلات الصادرة ولكن غير سارية بعد

فيما يلي بياناً بالمعايير الدولية للقطاع العام الجديدة الصادرة وغير سارية التأثير حتى تاريخ إصدار القوائم المالية. تعتزم الهيئة اتباع هذه المعايير عندما ينطبق موعد سريانها.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (41) «الأدوات المالية»

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية فيما يتعلق بالموجودات والمطلوبات المالية. ويحدد المعيار تصنيف الأصول المالية وفقا لخصائص التدفق النقدى للاداة المالية ولنموذج أعمال المنشأة ويتم القياس اللاحق وفقا للتصنيف التالي: أ) الموجودات المالية بالتكلفة المستنفذة ب) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال صافى الاصول ج) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

تصنف الإلتزامات المالية اما بالتكلفة المستنفذة او بالقيمة العادلة من خلال العجز أو الفائض.

يقدم المعيار نهج جديد لإحتساب الهبوط في القيمة للموجودات المالية ذلك وفقا لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام تجربة خسارة الائتمان التاريخية مع تعديلها بالظروف الاقتصادية العامة وتقييم الظروف في تاريخ التقرير بما في ذلك القيمة الزمنية للنقود حيثما كان ذلك مناسبًا.

يطبق المعيار فى أو بعد 1 يناير 2023م مع السماح بالتطبيق المبكر. كما فى تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم (42) « المنافع الاجتماعية »

الهدف من هذا المعيار هو تحسين الملاءمة والعرض المناسب وقابلية المقارنة للمعلومات عند التقرير عن المنافع الاجتماعية على النحو المحدد في المعيار ولا ينطبق هذا المعيار على التحويلات النقدية التي تتم المحاسبة عنها وفقًا لمعايير أخرى.

وفقا للمعيار تقيس المنشأة الالتزام عن نظام المنافع الاجتماعية بالقيمة الحالية وفقا لأفضل تقدير للتكاليف (أي مدفوعات المنافع الاجتماعية المخصومة) التي سوف تتحملها المنشأة في الوفاء بالالتزامات الحالية التي يمثلها الالتزام.

يطبق المعيار فى 1 يناير 2023م مع السماح بالتطبيق المبكر. كما فى تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم (43) « الإيجارات »

يقدم المعيار رقم (43) للمستأجرين نموذج وحيد للمحاسبة عن عقود الإيجار. يقوم المستأجر بالاعتراف بالأصل المتعلق بحق الاستخدام الذي يمثل حقه في استخدام الأصل ذو الصلة بالإضافة إلى التزام الإيجار الذي يمثل التزامه بسداد دفعات الإيجار. توجد إعفاءات اختيارية لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة. تبقى طريقة المحاسبة المتبعة من المؤجر مشابهة للمعيار الحالي أي يستمر المؤجرون في تصنيف عقود الإيجار إلى عقود إيجار تمويلي أو تشغيلي.

يطبق المعيار فى أو بعد 1 يناير 2025م مع السماح بالتطبيق المبكر في حال تطبيق المنشأة لمعيار 41. كما فى تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

4. الأحكام والتقديرات الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من الإدارة إبداء أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الإيـرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات الظاهرة في القوائم المالية والإفصاحات المرفقة بها، والإفصاحات عن المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة. وعلى الرغم من ذلك فإن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد ينتج عنه ما يتطلب إجراء تعديلات هامة على القيمة الدفترية للأصول أو المطلوبات التي قد تتأثر بذلك في فترات مستقبلية.

4- أ الأحكام

ضمن سياق تطبيق السياسات المحاسبية للهيئة، قامت الإدارة بإبداء عدد من الأحكام والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المثبتة في القوائم المالية.

الأحكام المتعلقة بالمشروعات تحت التنفيذ

تقوم الهيئة بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة للحصول على مبنى بديل للمقر الإداري للهيئة، وفي ضوء ذلك كان من أحكام الإدارة الاستمرار في إثبات العقار بقيمته الدفترية في المشروعات تحت التنفيذ لحين الانتهاء من مذكرة التفاهم وتنفيذها.

الأحكام المتعلقة بالنقد والنقد المعادل

لدى الهيئة ودائع يصل تاريخ استحقاقها إلى تسعة أشهر، إن هذه الودائع قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد، وغير معرضة للتغيرات في القيمة. وبناءً عليه، اعتبرت الهيئة هذه الودائع من معادلات النقد.

الأحكام المتعلقة بالأكاديمية المالية

في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم (538) بتاريخ 21شعبان 1441هـ الموافق 15 أبريل 2020م القاضي بالموافقة على إنشاء أكاديمية بإسم «الأكاديمية المالية» ووفقا للفقرة ثانياً من الترتيبات التنظيمية للأكاديمية والتي تنص على تمتع الأكاديمية بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، قامت الهيئة بالتوقف عن إثبات إيرادات ونفقات الأكاديمية المالية ضمن قوائمها المالية. (رجاء مراجعة إيضاح رقم -18ب).

وكان من ضمن أحكام إدارة الهيئة اعتبار أن الأكاديمية المالية جهة لا تخضع لسيطرة الهيئة كون أن الهيئة لا تمتلك حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة والتي تؤثر بشكل كبير على طبيعة أو مقدار المنافع المتحققة من مشاركتها مع الأكاديمية.

تعتبر ادارة الهيئة أن الأكاديمية المالية طرف ذو علاقة كونها ترتبط تنظيمياً برئيس مجلس إدارة هيئة السوق المالية وكذلك كون رئيس مجلس إدارة الهيئة هو رئيس مجلس أمناء الأكاديمية.

4- ب التقديرات والافتراضات

فما يلي الافتراضات الرئيسية التي تم الأخذ بها عند تقدير أثر الظروف المستقبلية على الأرقام الظاهرة في القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بها في تاريخ إعداد القوائم المالية والتي يرتبط بها مخاطر جوهرية قد تسبب تعديلات هامة على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة. اعتمدت الهيئة في تقديراتها وافتراضاتها على المعايير المتاحة عند إعداد القوائم المالية. إلا أنه يمكن أن تتغير الظروف والافتراضات القائمة حول التطورات المستقبلية وفقاً للتغيرات في السوق أو الظروف الناشئة خارج سيطرة الهيئة. وتنعكس هذه التغييرات على الافتراضات عند حدوثها.

هيئة السوق المالية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م
(المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

التقديرات المتعلقة بالأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية

يتم تقييم الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للموجودات باستخدام المؤشرات التالية للتوعية بالاستخدام المستقبلي المحتمل والقيمة من التخلص:

- طبيعة الموجودات وقابليتها للتكيف مع التغيرات في التكنولوجيا والعمليات.
- طبيعة العمليات التي يتم فيها توظيف الأصل.
- توافر التمويل لاستبدال الموجودات.
- التغييرات في السوق فيما يتعلق بالأصل.

التقديرات المتعلقة بالهبوط في قيمة الموجودات غير المالية والهبوط في قيمة الموجودات غير المولدة للنقد

تقوم الهيئة بمراجعة واختبار القيمة الدفترية للموجودات غير المولدة للنقد عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أنه قد يكون هناك هبوط في إمكانيات الخدمة المستقبلية التي يمكن توقعها بشكل معقول من الأصل. عندما توجد مؤشرات هبوط محتمل، تقوم الهيئة بإجراء اختبارات هبوط القيمة، والتي تتطلب تحديد القيمة العادلة للأصل ومبلغ الخدمة القابل للاسترداد. يعتمد تقدير هذه المدخلات في الحساب على تقديرات الاستخدام والافتراضات. إن أي تغييرات لاحقة على العوامل التي تدعم هذه التقديرات والافتراضات قد يكون لها تأثير على القيمة الدفترية المبلغ عنها للأصل ذي الصلة.

التقديرات المتعلقة بالمخصصات

يتم قياس المخصصات باستخدام أفضل تقديرات للإدارة المطلوبة لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير، ويتم خصمها إلى القيمة الحالية التي يكون لها أثر ذا أهمية نسبية.

التقديرات المتعلقة بقياس التزام المنافع المحددة للموظفين

يتم تحديد تكاليف التزام منافع الموظفين المحددة ومنافع ما بعد الخدمة باستخدام تقييمات اكتوارية. يتضمن التقييم الاكتواري وضع افتراضات متعددة قد تختلف عن التطورات الفعلية في المستقبل. وهذه تتضمن تحديد معدل الخصم وزيادات الرواتب المستقبلية ومعدل دوران الموظفين ومعدلات الوفاة. ونظراً لتعقيد التقييم، فإن الافتراضات الأساسية وطبيعتها طويلة الأجل تجعل من التزام المنافع المحددة بالغ الحساسية بالنسبة للتغيرات في هذه الافتراضات.

تجري الهيئة التقييم الاكتواري بشكل سنوي ويتم مراجعة الافتراضات في تاريخ القوائم المالية السنوية.

التقديرات المتعلقة بالهبوط في الذمم المدينة وسلف الموظفين

تقوم الهيئة بتقييم السلف والذمم المدينة من العمليات التبادلية وغير التبادلية في نهاية كل سنة مالية. عند تحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسارة انخفاض القيمة في الفائض أو العجز، تقوم الهيئة بتقييم المؤشرات الموجودة في السوق لتحديد ما إذا كانت هذه المؤشرات تدل على هبوط قيمة السلف والذمم المدينة.

عندما لا يتم تحديد هبوط محدد في القيمة، يتم احتساب الهبوط في قيمة الذمم المدينة من المعاملات التبادلية وغير التبادلية على أساس المحفظة، بناءً على نسب الخسارة التاريخية المعدلة للظروف الاقتصادية العامة والمؤشرات الأخرى الموجودة في تاريخ التقرير والتي ترتبط بالتخلف عن السداد. يتم تطبيق نسب الخسارة السنوية على أرصدة السلف في المحفظة وتغييرها إلى سنة ظهور الخسارة المقدرة.

5. نقد وما في حكمه

	كما في 31 ديسمبر 2021م	كما في 31 ديسمبر 2020م
ودائع لأجل (5-أ)	3,061,000,000	2,979,000,000
النقد في البنك (الحسابات الجارية)	3,841,615	4,487,238
	3,064,841,615	2,983,487,238

(5-أ) تتمثل الودائع لأجل في قيمة ودائع لدى بنوك محلية يمكن استردادها دون قيود أو تكلفة وبمعدلات فائدة مختلفة.

تم تحميل قائمة الأداء المالي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م بإجمالي عوائد ودائع بنحو 23,4 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2020م: نحو 37,7 مليون ريال سعودي).

6. مدينون

(6-أ) مدينون من معاملات تبادلية	كما في 31 ديسمبر 2021م	كما في 31 ديسمبر 2020م
ذمم مدينة	635,492	2,045,154
الأكاديمية المالية (إيضاح 20)	2,508,222	1,383,217
	3,143,714	3,428,371

(6-ب) مدينون من معاملات غير تبادلية	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (تداول) (إيضاح 20)	20,284,556	30,762,769
عملاء الهيئة	537,920	65,673
	20,822,476	30,828,442

7. دفعات مقدمة وموجودات متداولة أخرى

	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
مصروفات مدفوعة مقدماً	48,907,364	43,660,797
إيرادات ودائع مستحقة	5,070,144	4,467,101
دفعات مقدمة للموردين	-	16,215
أخرى	1,771,957	165,986
	55,749,465	48,310,099

8. الممتلكات والمعدات

	أراضي	مباني	ديكورات وتحسينات	أثاث ومعدات مكتبية وكهربائية	سيارات	أجهزة حاسب آلي	الإجمالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	الإجمالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
التكلفة								
كما في1 يناير 2021م	114,700,000	132,300,020	85,827,730	77,786,553	1,280,000	48,825,673	460,719,976	470,767,370
إضافات	-	-	579,352	1,230,264	-	646,339	2,455,955	5,651,412
محول من مشروعات تحت التنفيذ	-	-	477,745	802,753	-	3,533,422	4,813,920	1,184,587
استبعادات	-	-	(55,600)	(2,001,489)	(200,000)	(1,821,568)	(4,078,657)	(16,883,393)
كما في 31 ديسمبر 2021م	114,700,000	132,300,020	86,829,227	77,818,081	1,080,000	51,183,866	463,911,194	460,719,976
الاستهلاك								
كما في 1 يناير 2021م	-	35,390,256	68,093,326	61,544,677	894,579	44,402,672	210,325,510	204,332,308
استهلاك	-	3,969,000	8,944,948	6,421,631	228,332	2,929,104	22,493,015	22,094,315
استبعادات	-	-	(55,565)	(1,972,331)	(191,666)	(1,821,558)	(4,041,120)	(16,101,113)
كما في 31 ديسمبر 2021م	-	39,359,256	76,982,709	65,993,977	931,245	45,510,218	228,777,405	210,325,510
صافي القيمة الدفترية								
كما في 31 ديسمبر 2021م	114,700,000	92,940,764	9,846,518	11,824,104	148,755	5,673,648	235,133,789	
كما في 31 ديسمبر 2020م	114,700,000	96,909,764	17,734,404	16,241,876	385,421	4,423,001	250,394,466	

9. مشروعات تحت التنفيذ

	الرصيد كما في 1 يناير 2021م	إضافات	محول الى الاصول الثابتة	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021م
مقر الهيئة في المركز المالي (9-أ)	1,690,626,849		-	1,690,626,849
أثاث وتجهيزات	1,111,288	169,209	(1,280,497)	-
أجهزة وبرامج حاسب آلي وتجهيزات أخرى	3,795,362	6,984,667	(5,552,659)	5,227,370
	1,695,533,499	7,153,876	(6,833,156)	1,695,854,219

(9-أ) تتضمن المشروعات تحت التنفيذ تكاليف مبنى لمقر الهيئة في مركز الملك عبد الله المالي في الرياض. تقوم الهيئة بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة بشأن الحصول على مبنى بديل وحتى تاريخ القوائم المالية لم يتم الاتفاق النهائي بشأن ذلك.

10. موجودات غير ملموسة

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
التكلفة		
الرصيد في بداية السنة	59,382,896	56,200,113
إضافات	621,943	279,512
استبعادات	-	(40,000)
محول من مشروعات تحت التنفيذ	2,019,236	2,943,271
الرصيد في نهاية السنة	62,024,075	59,382,896
الإطفاء		
الرصيد في بداية السنة	43,346,845	36,470,108
إطفاء محمل	6,180,250	6,877,737
استبعادات	-	(1,000)
الرصيد في نهاية السنة	49,527,095	43,346,845
صافي القيمة الدفترية	12,496,980	16,036,051

11. ذمم دائنة

	كما في 31 ديسمبر 2021م	كما في 31 ديسمبر 2020م
موردين خدمات	8,797,358	4,476,567
أخرى	358,661	496,685
	9,156,019	4,973,252

12. مستحقات ومطلوبات متداولة أخرى

	كما في 31 ديسمبر 2021م	كما في 31 ديسمبر 2020م
مستحقات موظفين	82,140,866	72,503,404
مصروفات مستحقة	17,879,445	22,980,809
مستحقات الأكاديمية المالية	1,131,109	3,155,901
أخرى	975,256	1,406,663
	102,126,676	100,046,777

13. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

أهم الإفتراضات الاكتوارية المستخدمة في حساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة (خطة منافع محددة غير ممولة) هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
معدل الخصم	%2.85	%2.67
معدل زيادة الراتب	%5	%5
معدلات دوران الموظفين	%7	%7

يتم تحديد القيمة المتوقعة لنهاية الخدمة في إطار البرنامج لكل موظف على النحو التالي:

- يتم توقع المرتب المستقبلي عند المعدل المفترض لزيادة الراتب.
- ثم يتم تحديد القيمة الحالية الاكتوارية باستخدام قواعد الخطة، ومعدل الخصم المفترض ومعدل الوفيات ومعدل دوران الموظفين.
- بعد ذلك يتم توزيع الالتزام المحدد على مدار سنوات الخدمة المتوقعة للموظف، مع تحديد الالتزام المتوقع بالتساوي على مدار كل سنة من الخدمة السابقة لحساب التزام المنافع المحددة.

فيما يلي الحركة على مطلوبات المنافع المحددة للموظفين:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
في بداية السنة	394,734,336	322,491,449
محمل على قائمة الأداء المالي	51,712,423	50,213,962
مدفوع	(20,003,654)	(16,989,599)
خسائر تقييم إكتواري	33,109,710	39,018,524
في نهاية السنة	**459,552,815**	**394,734,336**

وفيما يلي تحليل الحساسية للافتراضات الاكتوارية :

	المخصص كما في 31 ديسمبر 2021م	التغير %
الافتراضات الأساسية	459,552,815	-
أساس معدل الخصم + 0.5%	433,820,782	(%5.6)
أساس معدل الخصم - 0.5%	487,565,965	%6.1
أساس معدل زيادة الراتب + 0.5%	485,564,225	%5.7
أساس معدل زيادة الراتب - 0.5%	435,352,432	(%5.3)
معدل دوران الموظفين 110%	453,941,623	(%1.2)
معدل دوران الموظفين 90%	465,401,599	%1.3
أساس معدل الوفيات 110%	459,267,671	(%0.1)
أساس معدل الوفيات 90%	459,812,878	%0.1

يوضح الجدول أدناه توقعات الالتزامات الغير مخصومة لمنافع نهاية الخدمة للموظفين لمدة خمس سنوات على أساس الافتراضات وبيانات الموظفين المستخدمة في حساب الالتزامات لتاريخ 31 ديسمبر 2021م:

العوائد المتوقع دفعها خلال السنة	المبلغ
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م	25,234,435
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م	28,943,804
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م	40,229,424
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م	38,762,544
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2026م	36,830,526

تقوم الهيئة بإجراء التقييم الاكتواري لمنافع الموظفين في نهاية كل سنة مالية.

14. الاحتياطيات

تنص المادة الرابعة عشرة من نظام السوق المالية على تحويل الفائض من الموارد التي تتقاضاها الهيئة إلى وزارة المالية بعد تكوين الاحتياطيات وهي:
احتياطي نفقات ويعادل جميع النفقات الجارية والرأسمالية أي ميزانية الهيئة للسنة المقبلة وقد بلغ كما في 31 ديسمبر 2021م ما قدره 896,822,150 ريال سعودي (2020م: 838,794,659 ريال سعودي).
احتياطي عام ويعادل ضعف إجمالي نفقات الهيئة المبينة في ميزانيتها السنوية السابقة وقد بلغ كما في 31 ديسمبر 2021م ما قدره 1,469,075,664 ريال سعودي (2020م: 1,305,320,093 ريال سعودي).

يتم تكوين الاحتياطيات المبينة سابقا خصما من الفائض النقدي والذي يساوي رصيد النقد كما في نهاية العام، وبذلك تكون الحركة على الفائض النقدي كما يلي:

	لعام 2021م	لعام 2020م
الفائض النقدي قبل تكوين الاحتياطيات	3,064,841,615	2,983,487,238
يخصم:		
احتياطي النفقات	(896,822,150)	(838,794,659)
الاحتياطي العام	(1,469,075,664)	(1,305,320,093)
رصيد الفائض النقدي	**698,943,801**	**839,372,486**

تسجل الهيئة الفائض النقدي ضمن صافي الموجودات للهيئة، هذا وقد قامت الهيئة خلال عام 2021م بتحويل مبلغ 839,372,486 ريال سعودي إلى وزارة المالية (2020م: 98,376,918 ريال سعودي) من الاحتياطي النقدي.

15. الإيرادات التبادلية وغير التبادلية

جميع إيرادات الهيئة هي إيرادات غير تبادلية فيما عدا إيرادات خدمات وأنشطة الهيئة وعوائد الودائع. وفيما يلي توزيع الإيرادات التبادلية وغير التبادلية:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م			للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م		
	تبادلي	غير تبادلي	الإجمالي	تبادلي	غير تبادلي	الإجمالي
عمولات تداول الأوراق المالية	-	1,436,159,183	1,436,159,183	-	1,337,820,667	1,337,820,667
خدمات تداول وأنشطة الهيئة	4,703,750	129,840,309	134,544,059	8,837,946	113,141,995	121,979,941
مخالفات الأنظمة واللوائح التنفيذية	-	52,610,940	52,610,940	-	52,654,116	52,654,116
عوائد الودائع	23,435,279	-	23,435,279	37,724,177	-	37,724,177
	28,139,029	1,618,610,432	1,646,749,461	46,562,123	1,503,616,778	1,550,178,901

16. رواتب ومزايا الموظفين

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
رواتب	201,777,918	184,276,035
بدلات الموظفين	124,700,878	105,578,869
مكافآت موظفين	56,841,553	51,977,801
مكافأة نهاية الخدمة	51,712,423	50,213,962
تأمين طبي	35,537,076	33,197,084
حصة الهيئة في برنامج الادخار	26,303,568	22,474,293
تأمينات اجتماعية	26,116,078	25,161,205
رحلات العمل والمؤتمرات	218,426	703,874
أخرى	7,996,767	7,640,170
	531,204,687	481,223,293

17. مصروفات عمومية وإدارية

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
مصروفات برنامج التوعية في السوق المالية	28,245,404	62,319,383
الاشتراكات	29,974,420	25,334,562
الصيانة	25,885,087	26,164,367
الإعلام والعلاقات العامة	20,838,437	12,471,731
الخدمات العامة	17,977,257	19,101,964
الإيجارات	12,391,453	12,295,520
اتعاب أعضاء اللجان	9,963,154	7,810,682
برنامج حديثي التخرج	7,330,718	7,216,767
مصروفات العقود التشغيلية	2,029,233	3,621,337
أخرى	988,543	4,193,318
	155,623,706	180,529,631

18. معلومات أخرى

18-أ برنامج التوعية في السوق المالية

في تاريخ 25 جمادى الأولى 1438 هـ الموافق 22 فبراير 2017م صدر قرار مجلس الهيئة رقم (2-20-2017م) بتخصيص 0.2 نقطة أساس من عمولة تداول الأسهم في السوق الرئيسي لتمويل أنشطة الهيئة الخاصة ببرنامج التوعية في السوق المالية والمتمثلة في رفع الثقافة المالية والادخارية والاستثمارية لدى المستثمرين، وتطوير أنظمة الرقابة على التداول لدى الأشخاص المرخص لهم والمساهمة في تأسيس وتشغيل الأكاديمية المالية. كما أصدر المجلس قراره رقم (2-46-2017م) بتاريخ 22 رجب 1438هـ الموافق 19 أبريل 2017م باعتماد لائحة عمل لجنة الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في السوق المالية السعودية.

وفيما يلي ملخص بإيرادات ومصروفات البرنامج:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
رصيد الفائض للبرنامج في أول السنة	81,989,119	34,832,780
إيرادات البرنامج	87,629,888	82,258,234
مصروفات البرنامج النقدية	(24,958,318)	(35,101,895)
الارتباطات	(9,703,319)	(1,144,267)
رصيد الفائض للبرنامج في آخر السنة	134,957,370	80,844,852

18-ب الأكاديمية المالية

في 15 يناير 2019م تم توقيع اتفاقية تعاون بين البنك المركزي السعودي («البنك المركزي») (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقا) وهيئة السوق المالية («الهيئة») لوضع إطار تنظيمي للتعاون بشأن تشغيل الأكاديمية المالية، وقد تم الاتفاق على تولي الهيئة مسئولية الإشراف على الأكاديمية، وبناءً على ذلك ظهرت إيرادات ونفقات الأكاديمية كجزء لا يتجزأ ضمن القوائم المالية للهيئة على أن تصدر الهيئة تقريراً بالأداء المالي للأكاديمية يوضح الموقف المالي لها. وقد اتفق الطرفان على تغطية أي عجز في الميزانية التقديرية للأكاديمية مناصفةً وذلك بعد استنفاذ الفائض المالي إن وجد. وقد بلغت مساهمة البنك المركزي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م نحو 16,5 مليون ريال سعودي (2020م: نحو 17 مليون ريال سعودي).

تم التوقف عن إثبات إيرادات ونفقات الأكاديمية المالية في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم (538) بتاريخ 21شعبان 1441هـ الموافق 15 أبريل 2020م والقاضي بإنشاء الأكاديمية المالية والموافقة على الترتيبات التنظيمية الخاصة بها، ما يعني انفصالها عن الهيئة ككيان حكومي مستقل.

19. الارتباطات

ارتباطات رأسمالية

تبلغ الارتباطات الرأسمالية كما في 31 ديسمبر 2021م ما قيمته 4,4 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2020م ما قيمته 1 مليون ريال سعودي) حيث بلغت القيمة الإجمالية للعقود المتعلقة بها 15,97مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2020م: 12 مليون ريال سعودي) بينما بلغ المنفذ منها 11,54مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2020م: 11 مليون ريال سعودي).

ارتباطات عقود إيجار تشغيلي

الهيئة كمستأجر

الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود إيجاريه تشغيلية غير قابلة للإلغاء كما في نهاية سنة التقرير:

	كما في 31 ديسمبر 2021م	كما في 31 ديسمبر 2020م
خلال سنة	1,255,940	1,441,406
أكثر من سنة ولكن لا تتجاوز خمسة سنوات	1,042,521	656,535
	2,298,461	2,097,941

20. إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

20-1 مبالغ مستحقة من طرف ذو علاقة

اسم الطرف ذو العلاقة	طبيعة العلاقة	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021م	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020م
شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (تداول) (إيضاح 6-ب)	علاقة إشرافيه وتنظيمية	20,284,556	30,762,769
الأكاديمية المالية (إيضاح 6-أ)	علاقة تنظيمية	2,508,222	1,383,217

20-2 المعاملات التي تمت مع الطرف ذو العلاقة

		قيمة المعاملات للسنة المنتهية في	
اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة التعامل	31 ديسمبر 2021م	31 ديسمبر 2020م
شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (تداول)	إيرادات الهيئة من خلال تداول	1,547,637,395	1,420,388,100
	المدفوعات نيابة عن الهيئة	8,361,696	13,444,838
الأكاديمية المالية	عقود خدمات	1,131,109	3,155,901
	إيرادات	9,069,421	959,583

يتمثل الرصيد المستحق على شركة مجموعة تداول السعودية القابضة «تداول» بشكل أساسي فيما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية غير المحصلة حتى تاريخ قائمة المركز المالي، حيث يتم إصدار مطالبات أتعاب وعمولات تداول الأسهم والأوراق المالية الأخرى ويتم تحصيلها من قبل تداول نيابة عن الهيئة إضافة إلى الرسم السنوي مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة والمرتبطة بالسوق المالية.

وفقاً لنظام هيئة السوق المالية وتطبيقاً للمادة الثانية والعشرون تخضع مجموعة تداول السعودية القابضة «تداول» لإشراف الهيئة بالإضافة إلى العلاقة التنظيمية المتمثلة فيما يلي:

- تحديد لوائح السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة وقواعدها- كل فيما يخصه بالإضافة إلى شروط العضوية في كل منها ومتطلباتها.
- يجب على السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة – كل فيما يخصه – عرض أسماء المرشحين لشغل عضوية مجالس إدارتها على مجلس الهيئة لأخذ موافقته على ترشيحهم قبل انتخاب الجمعية العامة للمساهمين لهم.
- تحدد اللوائح والتعليمات التي يقرها مجلس الهيئة الإجراءات المتعلقة بعقد اجتماعات مجالس إدارات السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة، وكيفية اتخاذ القرارات فيها، وخطط تسيير أعمالها، والصلاحيات والمهام المنوطة بكل من مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وسائر الأمور الإدارية والمالية ذات الصلة.

خلال عام 2021م قررت شركة تداول السعودية استكمال إعادة تنظيم هيكلها ، مما أدى إلى أن تصبح الشركة شركة قابضة باسم شركة مجموعة تداول السعودية القابضة وتمتلك أربعة من الشركات التابعة الرئيسية. إن أنشطة الهيئة والمرتبطة بشركة مجموعة تداول السعودية القابضة سواء المتعلقة بعمولات التداول أوغيرها ، سارية بدون تعديل ولم يطرأ عليها تغيير.

20-3 تعويضات كبار موظفي الإدارة في الهيئة

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م
مزايا كبار الموظفين قصيرة الأجل	8,138,984	8,296,385
منافع نهاية الخدمة	592,079	593,679
	8,731,063	8,890,064

بلغ عدد كبار موظفي الهيئة خلال السنة 5 موظف (2020م: 5 موظف) وجميعهم يعملون بدوام كامل.

21. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

تتألف الأدوات المالية من النقد وما في حكمه والمدينون والموجودات المتداولة الأخرى والذمم الدائنة ومطلوبات متداولة اخرى ولتقدير قيمتها العادلة تم افتراض أنها تعادل قيمتها الدفترية نظراً لطبيعتها واستحقاقها قصير الأجل.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو سداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات ستتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.

إن السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الهيئة.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات أو المطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار مقدرة المتعاملين في السوق على تحقيق منافع اقتصادية عن طريق الاستخدام الأفضل والأقصى للأصل أو بيعه لمتعاملين آخرين في السوق يستخدمون الأصل على النحو الأفضل وبأقصى حد.

تستخدم الهيئة طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الافصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة المذكورة ادناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: الأسعار المتداولة في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة (أي بدون تعديل أو تجديد الأسعار).
- المستوى الثاني: طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى– الهامة لقياس القيمة العادلة – قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى الثالث: قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات أقل في المستوى التي تعتمد على بيانات سوقية غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، تقوم الهيئة بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين المستويات الهرمية لقياس القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت الهيئة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه.

القيمة العادلة

	كما في 31 ديسمبر 2021م	كما في 31 ديسمبر 2020م
تصنيف الأدوات المالية		
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		
نقد وما في حكمه	3,064,841,615	2,983,487,238
مدينون من معاملات تبادلية	3,143,714	3,428,371
مدينون من معاملات غير تبادلية	20,822,476	30,828,442
سلف الموظفين	36,594,847	28,315,030
	3,125,402,652	3,046,059,081
مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة		
ذمم دائنة	9,156,019	4,973,252
	9,156,019	4,973,252

إن القيمة العادلة للأصول والمطلوبات المالية تقارب قيمتها الدفترية.

المخاطر

تتعرض الهيئة للمخاطر التالية نتيجة استخدامها للأدوات المالية:

مخاطر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لأصول والتزامات المالية ذات الفائدة المتغيرة.

إن التغيير المعقول المحتمل ل 100 نقطة أساس لأسعار الفائدة بتاريخ التقارير المالي يكون من شأنه زيادة (انخفاض) الأداء المالي بالمبالغ الموضحة أدناه. ويفترض التحليل أن جميع المتغيرات الأخرى ثابته.

	زيادة / (نقص) نقاط الأساس	الأثر الزيادة / (النقص) على قائمة الأداء المالي
31 ديسمبر 2021م		
نقد وما في حكمه	+100	29,507,139
	-100	(29,507,139)
سلف الموظفين	+100	802,324
	-100	(833,405)
31 ديسمبر 2020م		
النقد وما في حكمه	+100	24,513,028
	-100	(24,513,028)
سلف الموظفين	+100	602,900
	-100	(602,900)

مخاطر سعر الصرف الأجنبي

تنتج مخاطر سعر الصرف الأجنبي من التغيرات والتذبذبات في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. لم تقم الهيئة بأية عمليات ذات أهمية نسبية بالعملات عدا الريال السعودي، الدولار الأمريكي. وحيث أن سعر صرف الريال السعودي مثبت مقابل الدولار الأمريكي، وعليه لا توجد مخاطر هامة للعملات الأجنبية. تراقب إدارة الهيئة أسعار صرف العملات وتعتقد أن مخاطر سعر الصرف الاجنبي غير هامة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الهيئة صعوبة الحصول على الأموال لمقابلة التزاماتها المتصلة بالأدوات المالية. تتضمن عملية إدارة مخاطر السيولة المتبعة لدى الهيئة التأكد وبأكبر قدر ممكن من توافر سيولة كافية لمقابلة مطلوباتها حال استحقاقها.

لا يوجد لدى الهيئة مستحقات مالية تزيد عن سنة.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته مقابل أداة مالية أو عقد عميل مما يؤدي إلى تكبد خسائر مالية. بالنسبة للأصول المالية المصنفة ضمن فئة «قروض وذمم مدينة»، يكون الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان هو القيمة الدفترية للأصول المالية.

الجودة الائتمانية للموجودات المالية

تمثل شركة مجموعة تداول السعودية القابضة - تداول أكبر عميل للهيئة كما في 31 ديسمبر 2021م بلغ رصيد المستحق منها نحو 20,3 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2020م مبلغ 30,8 مليون ريال سعودي) مسجلة في الذمم المدينة التجارية.

في 31 ديسمبر 2021م تحليل أعمار الذمم المدينة من المعاملات التبادلية كانت كما يلي:

	كما في 31 ديسمبر 2021م	كما في 31 ديسمبر 2020م
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة أقل من 30 يوم	1,924,447	1,456,298
متأخرة من 31-90 يوم	1,219,267	369,466
متأخرة أكثر من 90 يوم	-	1,602,607
	3,143,714	3,428,371

في 31 ديسمبر 2021م تحليل أعمار الذمم المدينة من المعاملات الغير تبادلية كانت كما يلي:

	كما في 31 ديسمبر 2021م	كما في 31 ديسمبر 2020م
غير متأخرة وغير منخفضة القيمة أقل من 30 يوم	19,449,128	29,103,067
متأخرة من 31-90 يوم	-	-
متأخرة أكثر من 90 يوم	1,373,348	1,725,375
	20,822,476	30,828,442

ترى الإدارة أن المبالغ التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها والمتأخرة لأكثر من 30 يوماً لا تزال قابلة للتحصيل بالكامل استناداً إلى سلوك السداد السابق والتحليل الشامل للمخاطر الائتمانية للعميل بما في ذلك التصنيفات الائتمانية الأساسية للعميل في حال كانت متاحة.

لدى الهيئة نقد وما في حكمه بمبلغ 3,06 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2021م (31 ديسمبر 2020م: 2.98 مليار ريال سعودي) مودعة لدى بنوك ذات تصنيف ائتماني جيد.

22. اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الهيئة بتاريخ 27 / 08 / 1443هـ (الموافق 30 / 3 / 2022م).

09

التقارير والنشرات الدورية والملحق الإحصائي للتقرير السنوي

توفرها الهيئة على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت الآتي:
www.cma.org.sa

وبصيغ حفظ مختلفة (ملف مفتوح) على الرابط التالي:
https://cma.org.sa/Market/Reports/Pages/default.aspx

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

Saudi CMA
cma.org.sa